البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الاقتصادي السنوي 2023

Annual Economic Report 2023

جمهورية العراق

البنك المركزي العراقي

دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الاقتصادي السنوي

للبنك المركزي العراقي 2023

Central Bank of Iraq

Annual Economic Report 2023

www.cbi.iq

العنوان البريدي ص . ب . 64 بغداد – العراق

البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

cbi@cbiraq.org

يتوافر هذا التقرير على شبكة الانترنت على العنوان www.cbi.iq

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2665) لسنة 2024.

مجلس ادارة البنك المركزي العراقي كما في 2023/12/31

رئيس مجلس الإدارة

السيد علي محسن اسماعيل

المحافظ

الأعضـــاء

الدكتور عمار حمد خلف

نائب المحافظ

الدكتور منذر عبد القادر الشيخلي

نائب المحافظ الاسبق

الدكتور أحمد ابريهي علي

نائب المحافظ الاسبق

الدكتور فلاح حسن ثويني

خبير اقتصادي

الدكتور موفق عبد الحسين الشهيب

محاسب قانوني ومراقب حسابات

مؤشرات الاقتصاد العراقي

Statement			البيان
Currency (Iraqi Dinar)	2023	2022	العملة (الدينار العراقي)
Gross Domestic Product in Current Prices (GDP) (trillion ID)	330.0	415.6	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (تريليون دينار)
Gross Domestic Product in Constant Prices (GDP) (trillion ID)	207.2	213.5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (تريليون دينار)
GDP Per Capita in Current Prices (Million ID)	7.6	9.8	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)
Total area cultivated with wheat and barley (thousand dunums)	10,764	9,796	إجمالي المساحة المزروعة بالحنطة والشعير (ألف دونم)
Rated output power (MW)	17,947	15,933	مُعدّل إنتاج الطاقة (ميكا واط)
General Inflation Rate	4.4	5.0	مُعدّل التضخم العام %
Core Inflation Rate	4.6	4.8	مُعدّل التضخم الأساس %
Average for Consumer Price Index (CPI): (point)	122.2	117.0	مُعدّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك العام (نقطة)
Average for Consumer Price Index after exclusion (point)	123.9	118.5	مُعدّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد الاستبعاد (نقطة)
Daily Average Oil Export (million barrels)	2.85	2.99	المُعدّل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)
Average price per Barrel of Oil ($/ barrel)	78.5	95.0	متوسط سعر برميل النفط (دولار/ برميل)
Money Supply (M1) (trillion ID)	160.3	146.5	عرض النقد بالمفهوم الضيق (تريليون دينار)
Money Supply (M2) (trillion ID)	181.0	168.3	عرض النقد بالمفهوم الواسع (تريليون دينار)
Average of (CBI) Interest Rates	7.5	4	سعر فائدة البنك المركزي %
Cash Credit balance by Commercial Banks (trillion ID)	69.3	60.6	رصيد الإئتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية (تريليون دينار)
Total deposits (trillion ID)	133.5	129.1	إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (تريليون دينار)
Total Capital of Operating Banks (trillion ID)	19.1	17.9	مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة (تريليون دينار)
Actual/ General Revenue (trillion ID)	135.7	161.7	الإيرادات العامة/ الفعلية (تريليون دينار)
Actual/ Public Expenses (trillion ID)	142.4	117.0	النفقات العامة/ الفعلية (تريليون دينار)
Population (million)	43.3	42.2	عدد السكان (مليون نسمة)
Monetary base M0 (trillion ID)	165.2	145.2	الاساس النقدي M0 (تريليون دينار)
Balance of Payments Position (million dollars)	43,196.7	23,336.1	موقف ميزان المدفوعات (مليون دولار)
Non-oil Revenues (trillion ID)	11.3	8.1	الايرادات غير النفطية (تريليون دينار)
Bank density (1 per 100,000)	1.9	2.0	الكثافة المصرفية (1 لكل 100 الف)
Number of Banks Operating in Iraq	70	70	عدد المصارف العاملة في العراق

المحتويات

المحتويات	الصفحة
الفصل الأوّل التطوّرات الاقتصادية العالمية والعربية	7-1
أوّلًا: التطوّرات العالمية	2
ثانيًا: التطوّرات العربية	5
الفصل الثاني تطوّرات القطاعات الاقتصادية المحلية	14-8
أوّلًا: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023	9
ثانيًا: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية)	10
ثالثًا: النشاطات الرئيسة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	11
الفصل الثالث التطوّرات النقدية والمصرفية	29-15
التطورات النقدية	16
أوّلًا: تطوّرات عرض النقد	16
ثانيًا: تطوّرات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة	18
ثالثًا: الميزانية الموحّدة للبنك المركزي العراقي	20
التطوّرات المصرفية	22
أوّلًا: هيكل القطاع المصرفي لعام 2023	22
ثانيًا: الوضع المالي للقطاع المصرفي	23
ثالثًا: الميزانية الموحّدة للمصارف العاملة في العراق	27
الفصل الرابع تطوّرات قطاع المالية العامة	37-30
أوّلًا: الموازنة المخططة	31
ثانيًا: الميزانية العامة	32
ثانيًا: تطوّرات الدين العام الداخلي	36
الفصل الخامس تطوّرات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي	44-38
أوّلًا: التجارة الخارجية	39
ثانيًا: ميزان المدفوعات	43
الفصل السادس تطوّر نظام المدفوعات	52-45
أوّلًا: مكوّنات نظام المدفوعات العراقي	46
ثانيًا: الشمول المالي	51
الفصل السابع دور البنك المركزي العراقي في المساهمة لتحقيق النمو المستدام 2023	58-53
أوّلًا: دور البنك المركزي العراقي في توفير التمويل المستدام	54
ثانيًا: دور البنك المركزي العراقي في تعزيز رأس المال الفكري والبشري	56
الملاحق الاحصائية	59

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الفصل الثاني	
جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد عامي 2022-2023	10
جدول (2) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأُخرى عامي 2022-2023	10
جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الثابتة للنشاطات الرئيسة عامي 2022 -2023 (100=2007)	10
جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للنشاطات الرئيسة عامي 2022-2023	11
جدول (5) الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد في العراق عامي 2022-2023	12
جدول (6) الكميات المنتجة ومُعدّل سعر البرميل والمُعدّل اليومي لتصدير النفط عامي 2022-2023	12
جدول (7) كميات الاسمنت المُنتَجة عامي 2022-2023	13
جدول (8) مُعدّل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية عامي 2022-2023	13
جدول (9) الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية عامي 2022-2023	13
الفصل الثالث	
جدول (10) عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) عامي 2022-2023	16
جدول (11) مكونات السيولة المحلية (M2) عامي 2022-2023	17
جدول (12) المكونات الرئيسة للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2022-2023	18
جدول (13) الكميات المباعة من الدولار عبر المنصة الالكترونية لبيع العملة الأجنبية والكميات المشتراة عامي 2022-2023	19
جدول (14) الميزانية الموحّدة للبنك المركزي العراقي عامي 2022-2023	21
جدول (15) الميزانية الموحّدة للمصارف التجارية عامي 2022-2023	29
الفصل الرابع	
جدول (16) تطوّر الإيراد والإنفاق العام (الفعلي) للميزانية العامة للدولة عامي 2022-2023	32
جدول (17) مكوّنات إيرادات الميزانية العامة للدولة (فعلي) عامي 2022-2023	33
جدول (18) النفقات العامة الفعلية (الجارية والاستثمارية) عامي 2022-2023	33
جدول (19) النفقات الجارية للميزانية العامة للدولة (فعلية) عامي 2022-2023	34
جدول (20) النفقات الاستثمارية للميزانية العامة للدولة عامي 2022-2023	35
جدول (21) تطوّرات الدين العام الداخلي عامي 2022-2023	37
الفصل الخامس	
جدول (22) حجم التجارة الخارجية عامي 2022-2023	39
جدول (23) الشركاء التجاريين للعراق عامي 2022-2023	40
جدول (24) الهيكل السلعي للصادرات العراقية عامي 2022-2023	41
جدول (25) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية عامي 2022-2023	42
الفصل السادس	
جدول (26) التحويلات بالدينار العراقي والدولار الأمريكي من المشاركين في انظمة المدفوعات العراقي عام 2023	49
الفصل السابع	
جدول (27) المبالغ المخصصة والممنوحة للمصارف المختصّة بموجب المبادرة الجديدة بمبلغ (9,435) مليار دينار إلى عام 2023	55
جدول (28) عدد الدورات لموظفي البنك المركزي العراقي عام 2023	57

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الفصل الثاني	
شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية عامي 2022-2023	9
شكل (2) نسبة مساهمة النشاطات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عامي 2022-2023	11
شكل (3) نسبة مساهمة النشاطات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عامي 2022-2023	11
الفصل الثالث	
شكل (4) رصيد الأساس النقدي (M0) القاعدة النقدية عامي 2020-2023	16
شكل (5) نسب مساهمة مكونات (M1) عامي 2023	17
شكل (6) نسب مساهمة مكونات عرض النقد الواسع (M2) عام 2023	17
شكل (7) نسب مساهمة المكونات الرئيسة للاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2023	18
شكل (8) مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي عامي 2022-2023	19
شكل (9) الأهمّية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق عام 2023	23
شكل (10) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2022-2023	24
شكل (11) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب نوع الوديعة عامي 2022-2023	24
شكل (12) الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2022-2023	25
شكل (13) الائتمان النقدي بحسب النوع لدى المصارف العاملة في العراق عامي 2022-2023	26
شكل (14) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي عام 2023	26
شكل (15) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي عام 2023	26
شكل (16) الاهمية النسبية لمكونات موجودات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عام 2023	28
شكل (17) الاهمية النسبية لمكونات مطلوبات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عام 2023	29
الفصل الرابع	
شكل (18) نسب المساهمة المقدرة في تمويل الفجوة المالية (العجز) للموازنة العامة عام 2023	31
شكل (19) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات الأُخرى في الإيرادات العامة عام 2023	33
شكل (20) النفقات العامة الفعلية (الجارية والاستثمارية) عامي 2022-2023	33
شكل (21) نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الاستثمارية عام 2023	35
شكل (22) رصيد الدين العام الداخلي نهاية عامي 2022-2023	37
الفصل الخامس	
شكل (23) حجم التجارة الخارجية في العراق عامي 2022-2023	39
شكل (24) الأهمية النسبية لصادرات العراق بحسب التوزيع الجغرافي عام 2023	41
شكل (25) الأهمية النسبية لاستيرادات العراق بحسب التوزيع الجغرافي عام 2023	41
شكل (26) ميزان المدفوعات عام 2023	44
الفصل السادس	
شكل (27) عدد التحويلات عن طريق نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) بالدينار والدولار للمدة 2020-2023	46
شكل (28) مبالغ التحويلات عن طريق نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS) بالدينار والدولار عامي 2022-2023	46
شكل (29) عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CT) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عامي 2022-2023	47
شكل (30) عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CH) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عامي 2022-2023	47
شكل (31) التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية بالدولار الأمريكي وبالدينار العراقي وعدد التحويلات عن طريق الهاتف النقّال بالدينار العراقي عام 2023	49
شكل (32) عدد الحسابات المصرفية عامي 2022-2023	51
شكل (33) عدد اجهزة الصراف والمحافظ ونقاط الدفع عامي 2022-2023	52
شكل (34) عدد البطاقات الالكترونية عامي 2022-2023	52
الفصل السابع	
شكل (35) نسبة حصة كل مصرف من المبالغ الممنوحة عام 2023	55
شكل (36) أهداف تطوير رأس المال البشري	56
شكل (37) نسب المشاركين في الدورات داخل وخارج العراق عام 2023	57
شكل (38) نسب المشاركين في البرامج التدريبية عام 2023	57

المُقدّمة

يسرُّ دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي إصدار التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2023 بضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي تحرص هذه الدائرة على إعدادها ونشرها سنويًا، ليتضمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة والمتعلقة بجوانب الأداء الاقتصادي العراقي لعام 2023.

يقدم التقرير شرحًا وافيًا للمهام التي يقوم بها البنك المركزي من خلال إدارة السياسة النقدية وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي واستثمارها، وكذلك الرقابة والإشراف على عمل المصارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية.

ويعتمد التقرير بصورة رئيسة على البيانات الرسمية الصادرة من الوزارات والمؤسسات العامة إضافة إلى البيانات التي يصدرها البنك المركزي.

ويعرض التقرير تلك التطورات بضمن سبعة أفصل، يبحث كُلٍّ منها موضوعًا رئيسًا بالقدر المناسب من التفصيل، وعلى النحو الآتي:

1. التطوّرات الاقتصادية العالمية والعربية.
2. تطوّرات القطاعات الاقتصادية المحلية.
3. التطوّرات النقدية والمصرفية.
4. تطوّرات قطاع المالية العامة.
5. تطوّرات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي.
6. تطوّر نظام المدفوعات.
7. دور البنك المركزي العراقي في المساهمة لتحقيق النمو المستدام.

يعكس الفصل الأوّل التطوّرات الاقتصادية العالمية والعربية التي توضح أهم التغيرات في المؤشرات الاقتصادية عام 2023 والمتوقعة، في حين بحث الفصل الثاني تطوّرات القطاعات الاقتصادية المحلية، إذ يشير إلى الاتجاهات الرئيسة لأداء الاقتصاد العراقي بشأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة عام 2023 مقارنة بعام 2022، ويستعرض الفصل الثالث التطوّرات النقدية والمصرفية الرئيسة ونشاط البنك المركزي العراقي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض أهم التطوّرات التي شهدتها المؤشرات النقدية الرئيسة، ويتابع الفصل الرابع تطوّر أوضاع المالية العامة في ضوء ما تشير إليه بيانات الموازنة العامة للدولة عام 2023 ومقارنتها بعام 2022، أمّا الفصل الخامس فيبحث تطوّرات العلاقات التجارية والمالية للاقتصاد العراقي مع الاقتصادات الأُخرى، وتعكس إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، ويرصد الفصل السادس من هذا التقرير أداء نظام المدفوعات العراقي عام 2023 وأهمّ التطوّرات التي جرت عليه، وأخيرًا يبحث الفصل السابع دور البنك المركزي العراقي في المساهمة لتحقيق النمو المستدام من خلال المبادرات التي يقدّمها البنك المركزي وتسهم في عملية التنمية المستدامة.

علمًا أنّ البيانات الواردة في هذا التقرير أولية قابلة للتعديل.

الفصل الأوّل

التطوّرات الاقتصادية العالمية والعربية
Global and Arab Economic Developments

مرَّ الاقتصاد العالمي بأحداث عديدة، بدءًا من اضطرابات سلسلة التوريد في أعقاب الوباء، والحرب الروسية الاوكرانية والتي تسببت في أزمة طاقة وغذاء عالمية، وارتفاع كبير في التضخم، أعقبه تشديد السياسة النقدية المتزامنة عالميًا، حيث اتجهت البنوك المركزية نحو رفع سعر الفائدة سعيًا منها لكبح التضخم.

ولكن على الرغم من العديد من التوقعات القائمة، نجح العالم في تجنب الركود، وأثبت النظام المصرفي قدرته على الصمود إلى حد كبير، على الرغم من أن العالم شهد انهيار عدد من المصارف بضمنها مصارف امريكية، ولم تعاني اقتصادات الأسواق الناشئة الكبرى من توقفات مفاجئة. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع التضخم على الرغم من حدته وأزمة تكلفة المعيشة المرتبطة به ـ لم يتسبب في حدوث دوامات غير منضبطة في أسعار الأجور. وبدلًا من ذلك، وبنفس السرعة التي ارتفع بها معدل التضخم العالمي، اتجه نحو الانخفاض.

سيتناول هذا الفصل أهم التطورات العالمية والعربية وكما يأتي:

- التطوّرات العالمية.
- التطوّرات العربية.

التطوّرات الاقتصادية العالمية والعربية

أوّلًا: التطوّرات العالمية

شهد عام 2023 سلسلة أحداث اقتصادية منها من كانت سابقة عالمية وأخرى جاءت نتيجة تداعيات لأحداث وأزمات اقتصادية سابقة.

ومما لا شكّ فيه أن عام 2023 كان عام البنوك المركزية، من خلال سياساتها برفع الفائدة أو تثبيتها. كما كان عام أوبك+ التي تصدّرت المشهد الاقتصادي بقراراتها المتتالية بالحد من إنتاج النفط ما أثر بطبيعة الحال على أسعار السلع العالمية، وسوق الذهب.

إذ أطلقت بنوك العالم المركزية العنان لسلسلة من زيادات أسعار الفائدة هي الأعلى منذ عقود في إطار سعيها لكبح التضخم خلال العامين الماضيين – وربما لم تنته مهمتها بعد. فقد رفع صناع السياسات أسعار الفائدة بحوالي 400 نقطة أساس في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة منذ أواخر 2021، ونحو 650 نقطة أساس في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتستوعب معظم الاقتصادات هذا التشديد النقدي العنيف، حيث أثبتت صلابتها على مدار السنة الماضية، ولكن معدلات التضخم الأساسي لا تزال مرتفعة في عدد منها، ولا سيما الولايات المتحدة وبعض أنحاء أوروبا. وبالتالي فقد يتعين على البنوك المركزية الرئيسة الاستمرار في تطبيق أسعار فائدة أعلى لفترة أطول.

شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا خلال عام 2023 بنسبة (3.1%) بعد ان سجل (3.5%) خلال عام 2022 ويعزى ذلك التباطؤ في النمو إلى السياسات النقدية المتشددة التي اتبعتها العديد من الدول ومن المتوقع أن يصل النمو العالمي إلى (3.1%) في 2024 و (3.2%) في 2025، وذلك بسبب الصلابة التي فاقت التوقعات في الولايات المتحدة والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فضلًا عن دعم المالية العامة في الصين. ومع هذا، فإن تنبؤات الفترة 2024–2025 دون مستوى المتوسط التاريخي البالغ (3.8%) للفترة (2000–2019)، في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية التي حددتها البنوك المركزية لمكافحة التضخم، وسحب الدعم المالي في سياق ارتفاع الديون الذي يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، وانخفاض نمو الإنتاجية الأساسية.

فيما اخذ التضخم في الهبوط بوتيرة أسرع من المتوقعة في معظم المناطق، مع تراجع حدة المشكلات على جانب العرض وتشديد السياسة النقدية. بعد ان كان التضخم مصدر قلق كبير في الاقتصاد العالمي في الأشهر الأخيرة، مع ارتفاع الأسعار بسرعة في العديد من القطاعات. بعد ان سجل (8.7%) في 2022 وتراجع ليسجل (6.8%) في 2023. وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم الكلي العالمي إلى (5.8%) في 2024 و(4.4%) في 2025، مع تخفيض التنبؤات لعام 2025.

ومن المتوقع مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى أهداف التضخم في وقت أقرب من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. لقد كان الاقتصاد العالمي خلال عام 2023 مرنًا بشكل كبير، على الرغم من الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة التي قامت بها البنوك المركزية لاستعادة استقرار الأسعار.

أمّا على مستوى السياسة المالية فقد شهد هذا العام انخفاض بدرجة الاتساق بينها وبين السياسة النقدية، إذ لاينبغي ان تكون السياسة المالية مسايرة للاتجاهات الدورية بل يجب ان تركز سياسة المالية العامة في جميع البلدان على اعادة بناء هوامش الامان المالي التي تآكلت بدرجة حادة من جراء الجائحة وازمة الطاقة، عن طريق الغاء دعم الطاقة على سبيل المثال. مما اثر ذلك سلبًا على عجز المالية العامة.

فيما يخص حجم الديون العالمية فقد بلغ نهاية كانون الأول 2023 نحو (307) ترليون دولار، وهو ما يشكل ارتفاعا كبيرًا بما لا يقل عن (10) ترليون دولار عن أرقام العام الذي سبقه. كما ارتفعت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (336%)، بعد ان بلغت (334%) في الربع الرابع من عام 2022. ويشمل هذا الارتفاع، الاقتراض من قبل الحكومات والشركات والأسر، مما يشكل تهديدا مخيفا لكُلٍّ من الدول المتقدمة والنامية. أن معدلات المديونية العالية ومستويات الديون المرتفعة تزيد من أعباء الحكومات، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الضغوط على الديون المحلية.

شهدت التجارة العالمية انكماشًا بنسبة (5%) خلال هذا العام لأسباب من بينها ضعف أداء صادرات الدول النامية، متأثرة في المقام الأول بتراجع الطلب في الدول المتقدمة، وضعف الأداء في اقتصادات شرق آسيا، وهبوط أسعار السلع الأساسية. فيما ان توقعات التجارة العالمية في 2024 لا تزال غير مؤكدة لحد كبير ومتشائمة بشكل عام.

1. الاقتصادات المتقدمة

ان الاحداث التي شهدها العالم في السنوات الاخيرة ولا سيما بعد انتشار الجائحة والحرب الروسية الاوكرانية والهجوم على غزة أثرت بشكل او بأخر على الاداء الاقتصادي العالمي، إذ شهد النمو الاقتصادي تباطؤًا ليبلغ (1.6%) خلال عام 2023 مقابل (2.6%) عام 2022، فيما سجل التضخم انحسارًا خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق ليبلغ (4.6%) مقابل (7.3%) عام 2022 ومن المتوقع ان يستمر بالانحسار ليبلغ (2.6%، 2.0%) خلال عامي 2024 و 2025 على التوالي، كما ارتفعت الديون بشكل رئيسي في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا. مما دفع هذا الارتفاع نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات قياسية وهو ما يعد مؤشرا مقلقا على الضغوطات الاقتصادية العالمية المحتملة.

أمّا على مستوى مجموعة الاقتصادات المتقدمة، فقد ارتفع النمو في **الولايات المتحدة** (2.5%) عام 2023 مقابل (1.9%) في العام السابق بالرغم من اتباع البنك الفدرالي لسياسة نقدية متشددة، إلا أن مكاسب التوظيف أصبحت أكثر تركزًا في ثلاثة قطاعات: الترفيه والضيافة، والرعاية الصحية والحكومة، والتعليم العام إلى حد كبير. وهذه القطاعات هي الأقل حساسية لارتفاع أسعار الفائدة وعانت من نقص حاد في الموظفين في عام 2023. وتركيز مكاسب التوظيف يجعل سوق العمل أكثر عرضة للصدمات الخارجية. إذ من المتوقع ان ترتفع البطالة لتبلغ (4.1% و4.3%) في عامي 2024 و2025 على التوالي بعد ان سجلت (3.6%) عام 2023. من جانب آخر بلغ عجز الموازنة الفيدرالية في الولايات المتحدة (510) مليار دولار في الأشهر الثلاثة المنتهية في كانون الأوّل، ما دفع إجمالي الدين الحكومي فوق (34) ترليون دولار للمرة الأولى مما جعل

العام المالي 2023 قد انتهى بعجز يزيد قليلًا على تريليوني دولار.

وعلى مستوى **منطقة اليورو** تفوّق أداء إسبانيا والبرتغال على أداء الاقتصادات الأوروبية الكبرى في عام 2023، ما ساعد على منع منطقة اليورو من الوقوع في الركود العام الماضي لتسجل نموًا بنسبة (0.5%)، إذ نما الاقتصاد الإسباني بنسبة (2.5%) عام 2022، في ظل انتعاش قطاع السياحة الرئيس في البلاد بقوة بعد سنوات من الاضطراب الناجم عن الوباء. وفي البرتغال المجاورة التي شهدت أيضًا انتعاشًا في السياحة، نما الاقتصاد بنسبة (2.3%)، في ظلّ تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022. فيما كان معدل التضخم في منطقة اليورو، قد انخفض على مدار عام 2023، بعدما بلغ ذروته عند مستوى قياسي وصل إلى (10.7%) في خريف 2022. وواصل مؤشر التضخم الرئيس، الذي يستثنى أسعار الطاقة والغذاء، حيث سجل (3.4%) في كانون الثاني على أساس سنوي، مقابل (3.6%) في تشرين الثاني 2022. ان انحسار التضخم أدّى إلى توجه البنك المركزي الاوربي إلى تثبيت أسعار الفائدة في اجتماعهم الأخير، بدفع من تباطؤ التضخم، وحالة القلق من أن الجولات السابقة من التشديد النقدي تستغرق وقتًا للتأثير على الطلب الاستهلاكي والنمو الاقتصادي.

فيما **شهدت اليابان** نموًا بنسبة (1.9%) في عام 2023 مقابل (1.0%) عام 2022 ويعزى تجنب الركود إلى إنفاق الشركات بشكل أقوى من المتوقع على المصانع والمعدات فيما تجاوز معدل التضخم الأساسي توقعات المحللين، ما قد يدعم اتجاه البنك المركزي الياباني نحو إنهاء سياسة أسعار الفائدة السلبية. وأظهرت البيانات أن معدل التضخم الأساس في اليابان سجل (2.3%) في كانون الثاني عام 2023 على أساس سنوي.

2. اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية

تتفاوت آفاق النمو في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في مواجهة مجموعة من التيارات العالمية والمحلية، اذ سجل معدل نمو هذه البلدان نسبة (4.1%) عام 2023 مقابل نفس النسبة في عام 2022.

ومن المتوقع أن يتراجع النمو هذا العام في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (ويرجع ذلك أساسا إلى تباطؤ النمو في الصين)، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة جنوب آسيا، لكنه سيرتفع بدرجات متفاوتة في مناطق أخرى أواخر عام 2024. وفي عام 2024، من المتوقع أن ينتعش النمو في معظم المناطق مع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي. وتشمل مخاطر التطورات السلبية التي تهدد الآفاق المستقبلية لجميع المناطق تصاعد وتيرة الصراعات، وزيادة التقلبات في أسعار الطاقة والغذاء، وضعف الطلب الخارجي، وتشديد الأوضاع المالية، والكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ.

وفيما يخصُّ **الاقتصاد الصيني** فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي الصيني بنسبة (5.2%) على أساس سنوي في عام 2023، وهو ما يفوق الهدف السنوي البالغ نحو (5%). ووفقا للبيانات فقد ارتفع الناتج الصناعي الصيني ذو القيمة المضافة، بنسبة (4.6%) على أساس سنوي في عام 2023. وأشارت البيانات إلى انخفاض معدل البطالة في الصين إلى (5.2%) خلال عام 2023، بانخفاض (0.4%) عن عام 2022. وعلى مستوى السياسة النقدية خفض البنك المركزي

الصيني بشكل غير متوقع سعر الفائدة قصير الأجل، كخطوة لتسهيل سياسته النقدية للمساعدة في تعافي الاقتصاد. وواصل اليوان الخارجي خسارته، حيث انخفض بنسبة (0.3%) إلى (7.2) مقابل الدولار، بعد خفض سعر الفائدة. من جانب آخر، فان البلاد تواجه تحديًا يتمثل في انكماش الناتج وارتفاع الديون، على الرغم من أن تضخم أسعار المستهلك يقترب من المنطقة السلبية، فإن تضخم أسعار المنتجين كان سلبيًا لمدة عام، وفي الوقت نفسه، تراكمت ديون هائلة على القطاعين الخاص والعام بسبب ارتفاع الإنفاق أثناء الجائحة والاستجابة الأوسع للظروف المتعلقة بالأموال السهلة في السنوات السابقة.

لا زال الاقتصاد **الهندي** يشهد نموًا ملحوظًا بالرغم من تباطؤه عام 2022 حيث سجل نموًا عام 2023 بنسبة (6.7%) مقابل (7.2%) عام 2022 مع توقعات لتراجع النمو في عام 2024 إلى (6.5%). وانتهجت الهند جملة من السياسات الاقتصادية، بما في ذلك زيادة الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية وحوافز قطاعات التصنيع، مما دفعها للنمو المتميز، حيث وسعت قطاع الصناعات التحويلية، الذي يشكل (17%) من الاقتصاد، بنسبة (11.6%) على أساس سنوي في كانون الأول 2022. وتجاوز نمو الاستثمار (10%) للربع الثاني على التوالي، وشهد قطاع البناء والتشييد نموًا تجاوز (9%). ويعزى نمو قطاع التصنيع إلى انخفاض تكاليف المدخلات. وأظهر الاستهلاك الخاص، الذي يمثل (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، علامات الانتعاش مع زيادة بنسبة (3.5%) على أساس سنوي، مقارنة بـ(2.4%) في الربع السابق. ومع ذلك، انكمش الإنفاق الحكومي بنسبة (3.2%) على أساس سنوي. ورغم الاتجاه الإيجابي العام، فإن القطاع الزراعي، الذي يمثل حوالي (15%) من اقتصاد الهند، واجه تحديات بسبب الأمطار الموسمية غير المؤاتية. مما أدّى إلى انكماش القطاع الزراعي بنسبة (0.8%) في كانون الأول 2023. فيما سجل التضخم (5.6%) في عام 2023، وأكد محافظ البنك المركزي الهندي، أن البنك يستهدف معدل تضخم داخل النطاق المستهدف ويتراوح بين (2%–6%)، وهو ما يشير إلى أن السياسة النقدية المتشددة نسبيًا ستستمر لبعض الوقت.

فيما شهدت كُلٍّ من دول اوربا الشرقية، امريكا اللاتينية، الشرق الاوسط وشمال افريقيا نموًا خلال عام 2023 بنسبة (2.7%، 2.5%، 2.0%) على التوالي، ومن المتوقع ان يستمر النمو في هذه الدول عام 2024 وبنسبة (2.8%، 1.9%، 2.9%) على التوالي.

ثانيًا: التطوّرات العربية

شهدت اقتصادات الدول العربية انخفاضًا في معدل نموها في عام 2023، حيث تشير التوقعات إلى معدل النمو بلغ (2.2%)، مقابل (5.8%) في عام 2022. ومع ذلك، هناك جانب إيجابي حيث يتوقع حدوث انتعاش في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل النمو إلى معدل (3.3%). وتعكس هذه التوقعات المناخ الاقتصادي الأوسع وتأثير التحديات العالمية المستمرة، بما في ذلك تغيرات أسعار الفائدة وديناميكيات سوق النفط. فيما يتعلق بالتضخم بالدول العربية، فقد شهد معدلًا مرتفعًا نسبيًا يبلغ (13.2%) في عام 2023 بعد استبعاد (السودان، سوريا، لبنان) والتي تسجّل معدلات مرتفعة جدًا، متأثرًا بعوامل مختلفة مثل التراجع في أسعار صرف العملات لعدد من الدول العربية، وتقلبات أسعار الطاقة والمواد الغذائية. ومع ذلك،

من المتوقع انخفاض التضخم إلى حوالي (3.6%) بحلول عام 2024. وتؤكد اتجاهات التضخم هذه على المشهد الاقتصادي المعقد الذي تعمل فيه الدول العربية والحاجة إلى إدارة سياسات حذرة.

أمّا على مستوى الديون فانها تواصل تصاعدها في مختلف أنحاء المنطقة، وبلغت مستويات مرتفعة للغاية في عدة بلدان، إذ تواجه مصر والأردن وتونس وضعًا محفوفًا بالمخاطر، حيث يتأرجح استقرارها الاقتصادي بينما تعاني في مواجهة أزمة ديون محتملة، أمّا لبنان، الذي يعاني بالفعل واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ، فقد سلَّط تعثره في سداد ديونه أضواءً قوية على التحديات الجسيمة المرتبطة بالديون في هذه البلدان، وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب ندرة التمويل بفائدة منخفضة وإحجام البلدان الثرية المنتجة للنفط في المنطقة عن مواصلة الدعم المالي غير المشروط الذي كانت تقدمه في الماضي، حيث تؤدي الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تواجهها هذه البلدان إلى تفاقم هذه المعادلة المعقدة، مما لا يترك مجالًا كافيًا لعمليات ضبط مالي كبيرة. وبالتالي، فإن الحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الدين يمثل تحديًا هائلًا لهذه البلدان، وتزداد صعوبته أكثر من أي وقت مضى.

من جانب آخر، فان تنوع الظروف الاقتصادية في جميع أنحاء العالم العربي، يصنف البلدان إلى مجموعات مصدرة للنفط ومجموعات مستوردة للنفط، تواجه كُلٍّ منها مجموعة فريدة من التحديات والفرص.

وعلى مستوى الدول المصدرة للنفط فبسبب التذبذب المستمر في أسعار النفط في الأسواق العالمية، تراجع الناتج المحلي الإجمالي **السعودي** بنسبة (4.4%)، بسبب اعتماد الاقتصاد السعودي بشكل كبير على صادرات النفط، لكن رغم ذلك تحاول الدولة بكل جهودها إلى تنويع مصادر إقتصادها، وذلك بالإهتمام بمجال الصناعة والسياحة. فيما سجل معدل التضخم تباطؤ عام 2023 ليبلغ (2.3%) مقابل (2.5%) عام 2022، إذ ما تزال السياسات المالية والنقدية قادرة على السيطرة على التضخم، كما يستمر دعم اسعار المواد الغذائية ووضع حد اقصى لأسعار الوقود، إضافة لتشديد السياسة النقدية للبنك المركزي السعودي بناءً على ذلك، من المتوقع ان يظل التضخم عند مستويات منخفضة عند (2.1%).

الاقتصاد الجزائري يعد واحدًا من أكبر الاقتصادات في إفريقيا والعالم العربي، ويتسم بتنوعه واعتماده على القطاع النفطي بامتياز. يعد قطاع الطاقة هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، حيث تشكل صادرات النفط والغاز الطبيعي نسبة كبيرة من إيرادات البلاد. جاءت الجزائر في المركز التاسع عشر ضمن قائمة منتجي النفط بحصة (978) ألف برميل يوميًا. كما تعتبر عاشر أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم. رغم ذلك تباطؤ معدل النمو عام 2023 ليسجل (2.4%) حيث يتوقع ان يؤثر معدل التضخم المرتفع نسبيًا على الانفاق الخاص. مقابل ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز نفقات الرعاية الاجتماعية والاستثمار في قطاعي النفط والغاز وتبني عدد من الاصلاحات الهيكلية. في ظل هذه المعطيات، من المتوقع ان ينمو الاقتصاد الجزائري في عام 2024 بنسبة (2.3%). من جانب اخر سجلت الجزائر تضخم مرتفع خلال عام 2023 ليبلغ (9.3%) ويرجع جزء من هذا الارتفاع في التضخم إلى ارتفاع الاسعار العالمية للمنتجات الاساسية، بما في ذلك المنتجات الغذائية. مع ذلك تسعى الحكومة إلى السيطرة على التضخم من

خلال عدد من التدابير مثل الاعانات الحكومية، ومحاولة ضبط اسعار السلع الاساسية (بشكل خاص القمح). ومن المتوقع ان يبلغ معدل التضخم (5.7%) في عام 2024.

الاقتصاد المصري يشكل جزءًا هامًا من الساحة الاقتصادية العربية، حيث يتميز بعدة جوانب تعكس التحديات والإمكانيات. تعتبر مصر من أكبر الاقتصادات في المنطقة العربية من حيث عدد السكان. يعتمد الاقتصاد المصري بشكل رئيسي على قطاعات متنوعة، منها الزراعة، والصناعة، وقطاع الخدمات. نما الاقتصاد المصري في عام 2023 بنسبة (3.8%)، مقابل (6.7%) عام 2022، يعزى الانخفاض في النمو إلى الاوضاع الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، وارتفاع معدلات التضخم خلال هذا العام بنسبة (33.8%) مقارنة بـ (13.9%) عام 2022 ويعزى ذلك إلى ارتفاع اسعار السلع الاساسية عالميًا، كما كان لتراجع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الامريكي اثر كبير في ارتفاع المستوى العام للاسعار. ولمواجهة الضغوط التضخمية الحادة والضغوط على سعر الصرف، قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة الاساسية بشكل كبير إضافة إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي.

الفصل الثاني

تطوّرات القطاعات الاقتصادية المحلية
Developments of Local Economic Sectors

يمكّن الناتج المحلي الإجمالي البنوك المركزية وصنّاع السياسات من الحكم على الاقتصاد، وما إذا كان يحتاج إلى تعزيز أو يحتاج إلى تقييد، وما إذا كانت هناك مؤشرات حول الركود أو التضخم، إلى جانب ذلك، فان الناتج المحلي الإجمالي يعطي فكرة جيدة عن مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم حجم الاقتصاد الرسمي للدولة. عادةً ما يتم الاعتماد على نمو الناتج عند مقارنته بالبيانات السابقة، فيما إذا كان ينكمش او يتوسع. وعلى هذا النحو، فهو أداة بالغة الأهمية للمستثمرين وقادة الأعمال وصناع السياسات على الصعيدين المحلي والدولي.

تختلف معدلات نمو الناتج بين الدول المتقدمة والدول الناشـــئة والدول النامية، نظرًا لاختلاف طبيعة اقتصـــادات هذه الدول والعوامل المؤثرة في نمو الناتج، إلى جانب السياسات المتبعة من قبل صنّاع السياسات المالية والنقدية.

ويعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات التي تدخل بعدد من المؤشـرات لبيان سـلامة القطاعات الاقتصـادية، وذلك بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي الاســمي والحقيقي، حيث يتم حســاب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام معامل انكماش سعر الناتج المحلي الإجمالي، وهو الفرق في الأسعار بين السنة الحالية وسنة الأساس.

انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالاســعار الثابتة للعراق بنســبة (3.0%)، في حين ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالاســعار الثابتة من دون النفط بنسبة (4.4%).

وسيتناول هذا التقرير تحليل الناتج المحلي الإجمالي، وكما يأتي:

- الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023
- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية)
- النشاطات الرئيسة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

الناتج المحلي الإجمالي

أوّلًا: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023

احتل العراق المركز (54) في اكبر اقتصادات العالم لعام 2023، بينما جاء في المرتبة الرابعة بين الدول العربية بعد السعودية والامارات ومصر، وذلك ضمن البيانات التي يصدرها البنك الدولي.

تشير التقديرات الأولية لمؤشّرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2023 إلى:

- انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2023 بنسبة (3.0%) بعد طرح رسم الخدمة المحتسب قياسًا بالعام السابق، ليسجّل (207.2) ترليون دينار مقابل (213.5) ترليون دينار عام 2022، نتيجة الانخفاض في نشاطات (التعدين والمقالع، الكهرباء والماء، النقل والاتصالات والخزن، ملكية دور السكن، الخدمات الشخصية) بنسب (7.6%، 22.5%، 8.2%، 14.2%، 1.2%) على التوالي.

وسجّلت القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي من دون النفط ارتفاعًا بنسبة (4.4%) لتبلغ (87.8) ترليون دينار عام 2023 مقابل (84.1) ترليون دينار عام 2022، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع كُلٍّ من نشاطات الصناعة التحويلية، البناء والتشييد، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك، الخدمات الشخصية وما إلى ذلك، على النحو المبيّن في **ملحق الجدول (1)**.

- انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام 2023 مقارنة بعام 2022 بنسبة (20.6%) ليسجّل (330.0) ترليون دينار عام 2023 مقابل (415.6) ترليون دينار عام 2022 ويُعزَى ذلك إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (38.2%).

وسجّلت القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط ارتفاعًا بنسبة (3.4%) ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع جميع النشاطات باستثناء (الكهرباء والماء، ملكية دور السكن) التي انخفضت بنسبة (31.0%، 11.9%)، على النحو المبيّن في **ملحق جدول (2)**.

- انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليبلغ (7.6) مليون دينار عام 2023 مقابل (9.8) مليون دينار في العام السابق، أي بنسبة انخفاض بلغت (22.4%) نتيجة انخفاض الناتج المحلي بالاسعار الجارية، على النحو المبيّن في **جدول (1)**.

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية عامي 2022-2023 (ترليون دينار)

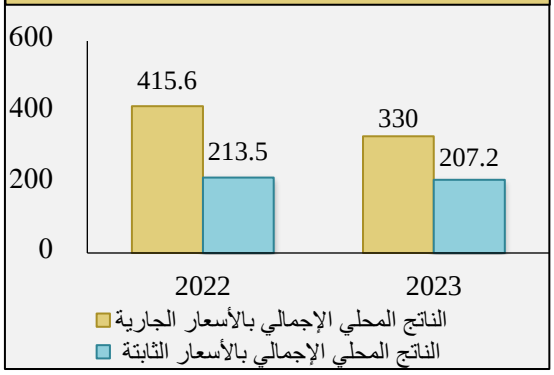

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد عامي 2022-2023			
التفاصيل	2022	2023	مُعدّل النمو%
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (تريليون دينار) (100=2007)	213.5	207.2	-3.0
الناتج المحلي بالأسعار الجارية (تريليون دينار)	415.6	330.0	-20.6
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (مليون دينار)	9.8	7.6	-22.4

المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقًا).

- بلغت الأهمّية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة (57.3%) عام 2023 مقابل (60.3%) عام 2022، وهذه النسبة تُعدُّ الأعلى قياسًا بالقطاعات الأُخرى (غير النفطية) التي شكّلت (42.7%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة عام 2023 مقابل (39.7%) في عام 2022، وهو ما يوضح ارتفاع مساهمة القطاع النفطي وتعمق الريعية، **جدول (2)**.

جدول (2) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأُخرى عامي 2022-2023		
القطاعات	**2022**	**2023**
نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	60.3	57.3
نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	39.7	42.7
المجموع	**100**	**100**

- **وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقًا).**

ثانيًا: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية) وعلى النحو الآتي:

1. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للنشاطات الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية)

سجّلت **النشاطات السلعية** بالأسعار الثابتة عام 2023 انخفاضًا بلغت نسبته (5.1%) لتبلغ قيمته (139,249.9) مليار دينار مقابل (146,774.6) مليار دينار عام 2022، ويُعزَى ذلك إلى الانخفاض في نمو قيمة التعدين والمقالع والكهرباء والماء.

من جانب آخر شكّلت النشاطات السلعية أعلى نسبة مساهمة لتبلغ (66.9%) نتيجة ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وسجّلت **النشاطات التوزيعية** انخفاضًا بنسبة (3.7%) لتبلغ (34,401.6) مليار دينار مقابل (35,706.5) مليار دينار في عام 2022، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة في قطاع النقل والاتصالات والخزن بنسبة (8.2%) ، إلا أنها ما زالت تسجل نسبة مساهمة منخفضة بتكوين الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (16.5%).

وسجّلت **النشاطات الخدمية** ارتفاعًا بنسبة (8.2%) عن العام السابق لتبلغ (34,602.3) مليار دينار عام 2023 مقابل (31,993.0) مليار دينار عام 2022 نتيجة ارتفاع كُلٍّ من ملكية خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ونشاط الحكومة العامة بنسبة (18.3%، 24.8%) على التوالي. وبذلك تحتل النشاطات السلعية المرتبة الأُولى من حيث الأهمّية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (66.9%) تليها النشاطات الخدمية بنسبة (16.6%) وهذا أثّر في نسبة مساهمة النشاطات التوزيعية لتبلغ (16.5%)، على النحو المبيّن في **جدول (3)**.

جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الثابتة للنشاطات الرئيسة عامي 2022 -2023 (100=2007) (مليار دينار)			
النشاطات	**2022**	**2023***	**مُعدّل النمو%**
النشاطات السلعية	146,774.6	139,249.9	-5.1
النشاطات التوزيعية	35,706.5	34,401.6	-3.7
النشاطات الخدمية	31,993.0	34,602.3	8.2
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات	**214,474.1**	**208,253.7**	**-2.9**

- **المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقًا).**
- ***تقديرات أوّلية.**

شكل (2) نسبة مساهمة النشاطات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) عامي 2022-2023

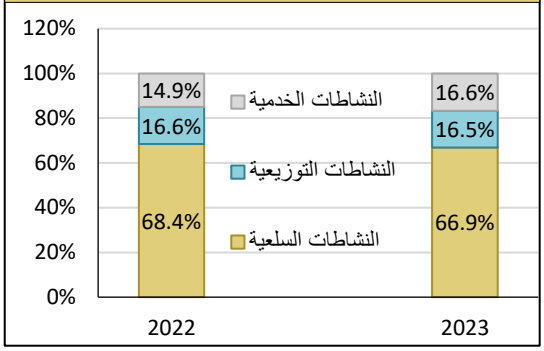

2. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للنشاطات الرئيسة (السلعية، التوزيعية والخدمية)

سجّلت **النشاطات السلعية** بالأسعار الجارية لعام 2023 انخفاضًا بنسبة (31.3%) وبنسبة مساهمة بلغت (58%) عام 2023 لتبلغ (192,709.9) مليار دينار مقابل (280,397.3) مليار دينار لعام 2022، ويُعزَى ذلك إلى الانخفاض الحاصل في كُلٍّ من التعدين والمقالع والكهرباء والماء، وسجّلت **النشاطات التوزيعية** بالأسعار الجارية ارتفاعًا بنسبة (5.9%) وبنسبة مساهمة بلغت (18.1%) لتبلغ (60,154.1) مليار دينار مقابل (56,811.5) مليار دينار لعام 2022، فيما سجّلت **النشاطات الخدمية** انخفاضًا خلال هذا العام بنسبة (1.4%) وبنسبة مساهمة بلغت (23.9%) لتبلغ (79,310.7) مليار دينار مقابل (80,477.3) مليار دينار عام 2022 ويعزى هذا إلى انخفاض ملكية دور السكن. **جدول (4)**.

ونلحظ من **الشكل (3)** أنّ هناك انخفاض في مساهمة النشاطات السلعية على حساب كُلٍّ من النشاطات الخدمية والنشاطات التوزيعية.

شكل (3) نسبة مساهمة النشاطات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عامي 2022-2023

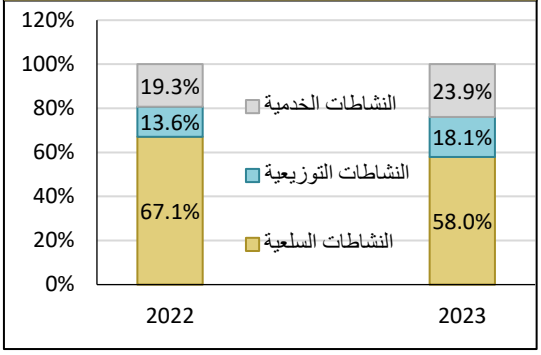

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للنشاطات الرئيسة عامي 2022-2023
(مليار دينار)

النشاطات	2022	2023	مُعدّل النمو%
النشاطات السلعية	280,397.3	192,709.9	-31.3
النشاطات التوزيعية	56,811.5	60,154.1	5.9
النشاطات الخدمية	80,477.3	79,310.7	-1.4
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات	417,686.1	332,174.7	20.5

- **المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقًا).**
- ***تقديرات أوّلية.**

ثالثًا: النشاطات الرئيسة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

1. نشاط الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك

سجّلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2023 بالأسعار الثابتة ارتفاعًا بنسبة (28.9%) ليسجّل ما مقداره (6,502.7) مليار دينار مقابل (5,046.2) مليار دينار عام 2022، نتيجة ارتفاع الإنتاج الزراعي، إذ سجّل إنتاج الحنطة ارتفاعًا بنسبة (53.6%)، بالرغم من انخفاض إنتاج الشعير بنسبة (26.7%) قياسًا بعام 2022.

أن دخل بعض المزارعين زاد في عام 2023 مقارنة بالعام 2022، نتيجة هطول الأمطار بنسبة أعلى من التقديرات الأولية، مما أدّى لتحسن معدلات المحاصيل، من جانب آخر، كان هناك ارتفاع في المساحة المزروعة لكلا المحصولين

بنسبة (9.9%) قياسًا بعام 2022 وهذا لهُ الأثر الواضح في ارتفاع الإنتاج الزراعي عام 2023.

وكذلك ارتفع متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة بنسبة (36.6%) ليسجّل (504.5) كغم/ دونم عام 2023 مقابل (369.3) كغم/ دونم 2022، مما أثّر ايجابًا في حجم إنتاجه.

في حين انخفض متوسط غلة الدونم لمحصول الشعير ليبلغ (62.6) كغم/ دونم عام 2022 مقابل (45.2) كغم/ دونم عام 2023، بنسبة انخفاض بلغت (27.8%)، على النحو المبيّن في **جدول (5)**.

جدول (5) الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد في العراق عامي 2022-2023

		الحنطة	الشعير	المجموع
المساحة المزروعة (1000) دونم	2022*	7,487	2,309	9,796
	2023*	8,420	2,344	10,764
	التغير %	12.5	1.5	9.9
الإنتاج (1000) طن	2022*	2,765	144.5	2,910
	2023*	4,248	106	4,354
	التغير %	53.6	26.6-	49.7
متوسط غلة الدونم الواحد (دونم\كغم)	2022*	369.3	62.6	431.9
	2023*	504.5	45.2	549.7
	التغير %	36.6	27.8-	27.3

- **المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقًا).**
- ***عدا إقليم كردستان وبعض القرى في محافظات نينوى، كركوك، ديالى، الأنبار وصلاح الدين.**

2. نشاط قطاع التعدين والمقالع

سجّلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2023 بالأسعار الثابتة انخفاضًا بنسبة (7.6%) ليسجّل ما مقداره (120,217.4) مليار دينار مقابل (130,128.9) مليار دينار للعام عام 2022، ويُعزَى ذلك بالدرجة الأساس إلى انخفاض **نشاط النفط الخام** بنسبة (7.7%) خلال عام 2023 ليسجّل ما مقداره (119,429.4) مليار دينار مقابل (129,424.6) مليار دينار عام 2022، نتيجة لانخفاض كميات الإنتاج المقرر في إطار اتفاق أوبك+، بينما يشكل التوسع المالي الكبير للبلاد في قانون الموازنة لثلاث سنوات مخاطر على المدى المتوسط ، في حين سجّلت **الأنواع الأُخرى من التعدين** ارتفاعًا بنسبة (11.9%) قياسًا بالعام السابق، أمّا على صعيد نسبة مساهمة هذا القطاع فإنّه يحتل المرتبة الأُولى بنسب المساهمة لتبلغ (57.7%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساس على النفط الخام.

جدول (6) الكميات المنتجة ومُعدّل سعر البرميل والمُعدّل اليومي لتصدير النفط عامي 2022-2023

	كمية النفط الخام المنتج* (مليون برميل)	مُعدّل سعر البرميل** (دولار)	المُعدّل اليومي للتصدير** (مليون برميل)
2022	1628.7	95.0	2.99
2023	1502.9	78.5	2.85
نسبة التغير %	-7.7	-17.4	-4.7

المصدر: وزارة التخطيط هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقًا).

** البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.**

3. نشاط الصناعة التحويلية

شهدت الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة لهذا القطاع ارتفاعًا بنسبة (10.9%) قياسًا بالعام السابق لتسجّل (4,341.6) مليار دينار عام 2023 مقابل (3,916.3) مليار دينار عام 2022 يعود سبب ارتفاع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي إلى ارتفاع الانتاج في الشركة العامة للسمنت العراقية بنسبة (17.6%) وارتفاع صناعة الاغذية والملابس والخشب وغيرها، أمّا فيما يخص صناعات السمنت فقد ارتفعت كميات الإنتاج المتحقق للسمنت الاعتيادي خلال هذ العام بنسبة (16.4%) وارتفعت كميات انتاج سمنت المقاوم بنسبة (16.7%) على التوالي

في حين شـهدت كميات السـماد نوع يوريا ارتفاعًا ملحوظًا بنسـبة (18.6%) لتبلغ (197) ألف طن مقابل (166) ألف طن في عام 2022.

جدول (7) كميات الإسمنت المُنتَجة عامي 2022-2023

إسم المادة	2022	2023	نسبة التغير %
سمنت عادي	3,645,906.5	4,242,4750	16.4
سمنت مقاوم	4,478,844.3	5,228,073	16.7
الأسمدة النتروجينية (اليوريا)	165,886.0	196,706	18.6

- **المصدر: وزارة الصناعة والمعادن.**

4. نشاط الكهرباء والماء

سـجّلت القيمة المضـافة لنشـاط قطاع الكهرباء بالأسـعار الثابتة لعام 2023 انخفاضًـا بنسـبة (22.5%) قياسًـا بالعام السـابق، إذ بلغت القيمة المضـافة (890,094.3) مليون دينار مقابل (1,148,636.3) مليون دينار 2022، إلّا أنّه ما زال يسجّل نسبة مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.4%). وبالرغم من انخفاض هذ القطاع ككل، إلا أن إنتاج الطاقة الكهربائية ارتفع بنسـبة (12.6%) مقابل انخفاض الطلب عليها بنسـبة (16.5%) الأمر الذي أدّى إلى انخفـاض العجز في الطـاقـة الكهربـائيـة من (11,533) ميكا واط عام 2022 إلى (5,244) ميكا واط عام 2023، وبنسـبة بلغت (55.8%) **جدول (8).**

جدول (8) مُعدّل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية عامي 2022-2023 (MW)

البيان	2022	2023	نسبة التغيير %
إنتاج الطاقة	15,933	17,947	12.6
الطلب على الطاقة	27,728	23,158	-16.5
فائض / عجز	-11,794	-5,211	-55.8

المصدر: وزارة الكهرباء.

- سـجّل مُعدّل الاسـتيراد للطاقة الكهربائية انخفاضًا عام 2023 بنسبة (11.2%) مقارنة بعام 2022، لتسـجّل (357.7) ميكا واط/ سـاعة مقابل (403) ميكا واط/ سـاعة في العام السـابق، على النحو المبيّن في **جدول (9).**
- سـجّلت الطاقة الإنتاجية للكهرباء في الخطوط الاستثمارية المحلية ارتفاعًا بنسبة (28.4%) مقارنة بالعام السـابق لتبلغ (6,814.7) ميكا واط/ سـاعة عام 2023 مقابل (5,306.0) ميكا واط/ ساعة عام 2022.

جدول (9) الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية عامي 2022- 2023 (MW)

البيان	2022	2023	نسبة التغير%
خطوط الطاقة المستوردة	403.0	357.7	-11.2
الخطوط الاستثمارية المحلية	5,306.0	6,814.7	28.4
المجموع	5,709.0	7,172.4	25.6

المصدر: وزارة الكهرباء.

5. نشاط البناء والتشييد

سجّل نشاط قطاع البناء والتشييد بالأسعار الثابتة عام 2023 ارتفاعًا ملحوظًا بنسـبة (11.7%) مقارنة بعام 2022 الذي يسهم هذا القطاع بنسبة (3.5%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إذ سـجّلت القيمة المضـافة (7,298.0) مليار دينار مقابل (6,534.5) مليار دينار في عام 2022، ويعزى ذلك إلى ارتفاع النفقات الاسـتثمارية نتيجة إقرار الموازنة.

6. نشاط النقل والاتصالات والخزن

شـهد قطاع النقل والاتصـالات انخفاضًـا في مُعدّل نموه السـنوي بالأسـعار الثابتة خلال عام 2023 وبنسـبة (8.2%) مقارنة بعام 2022، إذ سـجّلت القيمة المضـافة له (17,616.6) مليار دينار عام

2023 مقابل (19,197.3) مليار دينار عام 2022، إذ أسهم بنسبة (8.5%) من الناتج المحلي الإجمالي.

7. نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق

سجّل نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاعًا بنسبة (1.4%) عام 2023 مقارنة بالعام السابق، وبنسبة مساهمة بلغت (7.3%) لتبلغ القيمة المضافة له (15,228.9) مليار دينار عام 2023 مقابل (15,023.8) مليار دينار عام 2022 وهذا ناجم عن زيادة شَقَّي الاستهلاك والاستثمار الناجم عن اقرار الموازنة.

8. نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات

شهد نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة خلال عام 2023 انخفاضًا بنسبة (11.7%) مقارنة بعام 2022 وبنسبة مساهمة بلغت (4.9%) لتبلغ القيمة المضافة له (10,158.4) مليار دينار عام 2023 مقابل (11,505.6) مليار دينار في عام 2022 ، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض نشاط ملكية دور السكن بنسبة (14.2%) التي تشكّل ما نسبته (4.1%) من إجمالي نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات، على الرغم من ارتفاع نشاط البنوك والتأمين بنسبة (4.8%) والناجم عن استمرار مصرف الرافدين بتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة فضلًا عن تسهيلات مصرفية لدعم المشاريع الاستثمارية والتجارية.

9. نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:

شهد هذا القطاع ارتفاعًا خلال عام 2023 بنسبة (18.3%) مقارنة بعام 2022، إذ سجّلت القيمة المضافة (25,999.9) مليار دينار عام 2023 مقابل (21,972.7) مليار دينار في عام 2022، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع نشاط الحكومة العامة بنسبة (24.8%) نتيجة إقرار الموازنة لعام 2023 واحتلّ هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي التي سجّلت (9.9%) من إجمالي الناتج بالأسعار الثابتة، على الرغم من انخفاض نشاط الخدمات الشخصية بنسبة (1.2%)، ولكن هذا الارتفاع يعود إلى نشاط خدمات التنمية الاجتماعية بنسبة (18.3%).

الفصل الثالث

التطوّرات النقدية والمصرفية
Monetary and Banking Development

تُعد السياسة النقدية مرتكز اساسي في تحقيق العديد من الأهداف الرئيسة المصممة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسعري، اذ تستخدم البنوك المركزية السياسة النقدية للسيطرة على معدلات التضخم (زيادة عامة في الأسعار) أو الانكماش (انخفاض عام في الأسعار) إن الحفاظ على معدلات تضخم منخفض وثابت أمر بالغ الأهمية للاستقرار الاقتصادي. فضلًا عن إدارة السيولة. وان واحد من اهم الأهداف الرئيسة للبنك المركزي العراقي هو ضمان استقرار الأسعار المحلية وتعزيز نظام مالي مستقر قائم على المنافسة ويكون البنك المركزي العراقي مسؤولًا عنها فضلًا عن العديد من الاهداف التي يسعى إلى تحقيقها:

- الحفاظ على استقرار الاسعار.
- تنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسة سعر الصرف).
- إدارة الاحتياطيات الاجنبية.
- إصدار وإدارة العملة.
- تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر.
- المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

سيتناول التقرير في هذا الفصل ما يأتي:

- تطوّرات عرض النقد.
- تطوّرات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.
- الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي.
- هيكل القطاع المصرفي لعام 2023.
- الوضع المالي للقطاع المصرفي.
- الميزانية الموحّدة للمصارف التجارية العاملة في العراق.

التطوّرات النقدية والمصرفية

التطورات النقدية

سيتناول هذا الجزء أهم التطورات النقدية خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022.

أوّلًا: تطوّرات عرض النقد

1. الأساس النقدي (M0)

يُمثل النقد المُصدّر (العملة خارج البنوك + العملة لدى المصارف) مضافًا إليه الحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي العراقي (بالدينار والدولار).

سجّل رصيد الأساس النقدي ارتفاعًا بنسبة (13.7%)، مسجّلًا مبلغًا قدره (165.2) تريليون دينار في عام 2023 مقابل (145.2) تريليون دينار في عام 2022، ويُعزَى هذا الارتفاع إلى زيادة صافي الموجودات الأجنبية و صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بنسبة (3.6%) و (328.8%) على التوالي من جانب المصادر، أمّا من جانب الاستخدامات ارتفعت كُلٍّ من العملة خارج البنوك واحتياطيات البنوك بنسبة (15.3%)، (11.6%) على التوالي.

شكل (4) رصيد الأساس النقدي (M0) للمدة 2020-2023 (مليار دينار)

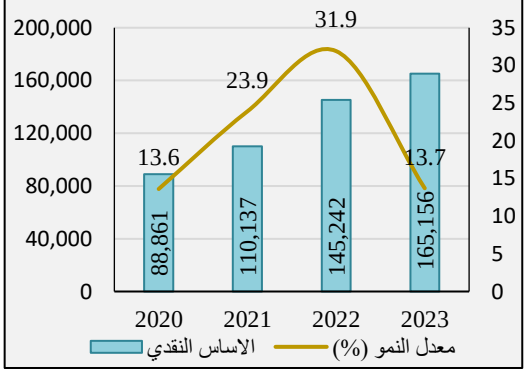

2. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجّل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعًا بلغت نسبته (9.4%) نهاية عام 2023 مقارنة بعام 2022، ليصل إلى (160.3) تريليون دينار مقابل (146.5) تريليون دينار عام 2022، ويُعزَى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (15.3%) لتسجّل (95) تريليون دينار مقابل (82) تريليون دينار في عام 2022 و لتشكّل ما نسبته (59%) من عرض النقد (M1) عام 2023 مقابل (56%) عام 2022، فيما سجّلت الودائع الجارية ارتفاعًا بلغت نسبته (1.9%) لتبلغ (65.7) تريليون دينار مقابل (64.5) تريليون دينار لعام 2022 ولتشكّل ما نسبته (41%) من عرض النقد (M1) عام 2023 مقابل (44%) عام 2022 وعلى النحو المبيّن في **الجدول (10)**. من خلال تحليل هيكل عرض النقد (M1) نلحظ زيادة مساهمة العملة خارج البنوك على حساب الودائع الجارية في عام 2023، وهي ما زالت تشكّل نسب مساهمة مرتفعة وهذا ناجم عن ضعف في القطاع المصرفي في الوقت الذي يشكل استخدام العملات الورقية مخاطر كثيرة منها التزوير والسرقة، لذلك نجد توجه كبير من قبل الحكومة وبدعم من البنك المركزي لتعزيز عمليات الدفع الالكتروني وتعزيز الشمول المالي.

جدول (10) عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) عامي 2023-2022
(مليار دينار)

المكونات	Dec-2022	Dec-2023
عرض النقد M1	146,488	160,318
مُعدّل النمو %	22.1	9.4
الودائع الجارية	64,456	65,697
نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد M1 %	44.0	41.0
العملة خارج البنوك	82,032	94,621
نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد M1 %	56.0	59.0

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (5) نسب مساهمة مكونات (M1) عام 2023

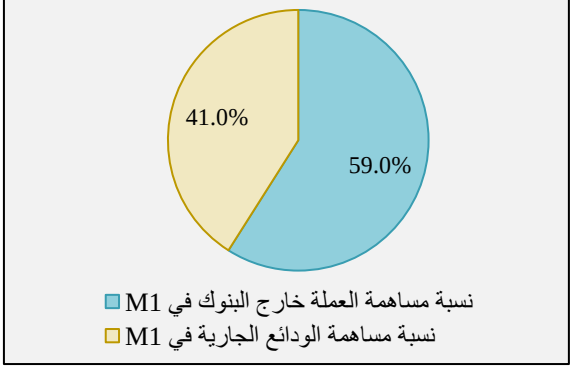

3. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجّل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2023 ارتفاعًا بلغت نسبته (7.5%) عن عام 2022 ليسجّل (181.0) تريليون دينار مقابل (168.3) تريليون دينار عام 2022 و ليشكّل ما نسبته (54.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، على النحو الموضّح في **جدول (11)**. جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) محصلةً لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (9.4%)، بالرغم من انخفاض الودائع الأُخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (5.3%) لتسجّل (20.7) تريليون دينار لعام 2023 مقابل (21.8) تريليون دينار عام 2022، إذ نلحظ أنّ الودائع الأُخرى ما زالت تشكّل نسب متدنية، إذ بلغت (11.4%) من إجمالي (M2) عام 2023 مقابل (13.0%) عام 2022، في الوقت الذي ترتفع فيه العملة خارج البنوك بشكلٍ مستمر على حساب مساهمة الودائع سواء الجارية أم الأُخرى، نتيجة ارتفاع العملة المصدرة الناجم عن ارتفاع الإنفاق العام بعد تنفيذ الموازنة العامة من جانب، ومن جانب آخر بسبب طبيعة الاقتصاد وسلوك المجتمع الذي يعتمد على النقد في معاملاته.

جدول (11): مكونات السيولة المحلية (M2) عامي 2022-2023
(مليار دينار)

المكونات	Dec-2022	Dec-2023	النمو %
عرض النقد M1	146,488.0	160,318	9.4
الودائع الأخرى	21,803.4	20,657	-5.3
عرض النقد M2	168,291.4	180,976.0	7.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (6) نسب مساهمة مكونات عرض النقد الواسع (M2) عام 2023

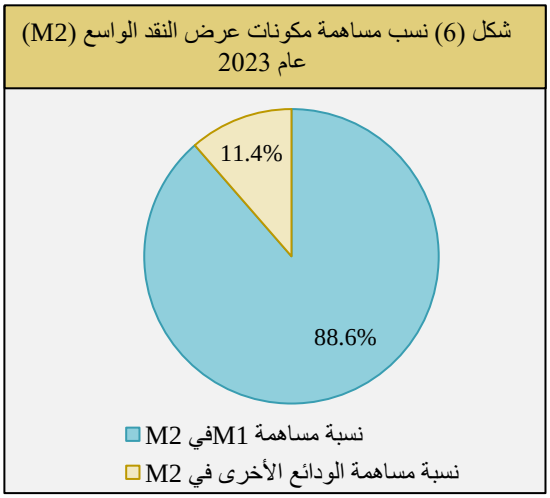

4. الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجّل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2023 ارتفاعًا بنسبة (3.7%) عن العام السابق، لتبلغ (145.3) تريليون دينار مقارنة بـ (140.08) تريليون دينار نهاية عام 2022، وعلى النحو المبيّن في **جدول (12)**. ويُعزَى هذا الارتفاع إلى زيادة بند الاستثمارات الاجنبية في الخارج وبنسبة (4.1%) لتبلغ (132.6) تريليون دينار لعام 2023 مقابل (127.4) تريليون دينار للعام السابق، و ارتفع رصيد الذهب الموجود في العراق و الخارج بنسبة (11.6%) الذي بلغ نحو (12.3) تريليون دينار نهاية عام 2023 مقابل (11) تريليون دينار نهاية عام 2022، بسبب قيام البنك المركزي بشراء كميات من الذهب، أذ بلغت حيازته للذهب (142.6) طن في عام 2023 فضلًا عن إعادة تقيمه وفق سعر السوق، أمّا رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي انخفض بنسبة

(80.8%) ليســـجّل (0.324) ترليون دينار لعام 2023 مقابل (1.7) ترليون دينار لعام 2022.

جدول (12) المكونات الرئيسة للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2022-2023
(مليار دينار)

البند	2022	2023
النقد الأجنبي في خزائن البنك	1,685	323
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	127,383	132,641
الذهب الموجود في العراق والخارج	11,018	12,293
الاحتياطيات الأجنبية	140,086	145,257

– **البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.**

شكل (7) نسب مساهمة المكونات الرئيسة للاحتياطيات الاجنبية نهاية عام 2023

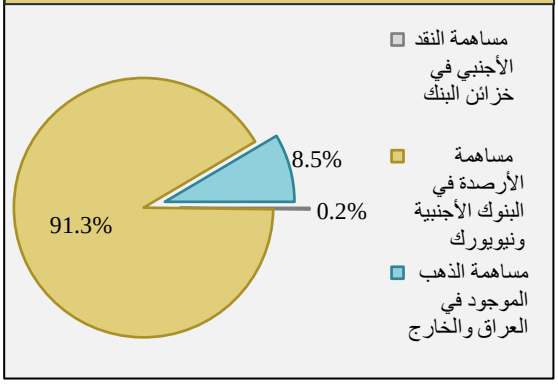

ثانيًا: تطوّرات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1. المنصة الالكترونية لبيع العملة الاجنبية

ســجّلت الكميات المباعة من الدولار في المنصــة الالكترونية لبيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقدًا، حوالات، إعتمادات، تعزيز) لعام 2023 ارتفاعًا بنســبة (20%) مقارنةً مع عام 2022، لتسجّل (56.1) مليار دولار مقابل (46.8) مليار دولار لعام 2022، ويُعزى ذلك إلى تطبيق الآلية الجديدة (المنصـــة الالكترونية) لتعزيز ارصـــدة المصـــارف في الخارج. وســـجّلت مبيعات الدولار لغرض تعزيز حســـابات المصـــارف في الخارج (22.6) مليار دولار لتعزيز العملات الاكثر تداولًا في التجارة الخارجية مما يخفف الضـــغط على العملـة الاجنبيـة (الـدولار) مقابـل انخفـاض في الحوالات بنســـبـة (35%)، اما مبيعات الدولار لغرض تعزيز حسـابات الاعتمادات ارتفعت بنسـبة (9.5%)، وانخفضت مـبـيـعـات الـنـقـد بـنـسـبـة (8%) عام 2023، حيث سـجلّت مبيعات المنصـة الالكترونيـة من العملـة الأجنبيـة (الحوالات والإعتمادات وتعزيز أرصدة المصارف في الخارج) (23.6) و (1.5) و(22.6) مليـار دولار على التوالي، اما المبيعات النقدية (8.3) مليار دولار، لتشـــكّل مبيعـات الحوالات والاعتمـادات وتعزيز الأرصـــدة في الخارج ما نســـبته (42.1%) و (2.7%) و(40.3%) على التوالي، ومـبـيـعـات النقد (14.9%) من إجمالي الكميات المباعة.

أمّا مشـــتريات البنك المركزي من الدولار الأمريكي من وزارة المالية، ســـجّلت ارتفاعًا بنســـبة (20%) لتبلغ (64) مليار دولار في عام 2023 مـقـارنـــة بـــ(53.4) مليار دولار عام 2022، ويُعزَى ذلك إلى زيادة إيرادات الحكومة من النفط الخام التي لم تنخفض دون مستوى (79) دولار كمعدل لاسعار بيع النفط العراقي في اسـواق النفط العالمية وبفارق (9) دولار عن ما مُقر في الموازنة العامة، فضـــلًا عن ارتفاع مبيعات وزارة المالية إلى (20%) عام 2023 مقابل (16%) عام 2022 لغرض تمويل الانفـاق العـام الـذي بلغ نموه خلال عـام 2023 (22%) بعد إقرار قانون الموازنة العامة للســـنوات المـالـيـة (2023-2024-2025)، ومن ثَمّ زيـادة مشـــتريـات الحكومـة للـدينـار من البنـك المركزي لمواجـه الزيـادة في الانفـاق العـام في نهـايـة عـام 2023.

و فيما يخص أســعار الصــرف حافظ ســعر بيع الدولار إلى المصارف على قيمته البالغة (1310) دينار لكل دولار.

جدول (13) الكميات المباعة من الدولار عبر المنصة الالكترونية لبيع العملة الأجنبية والكميات المشتراة عامي 2023-2022

(مليار دولار)

	2022	2023	مُعدّل النمو (%)
نقد	9.1	8.4	-8
حوالة	36.3	23.6	-35
الاعتمادات	1.4	1.5	9.5
تعزيز رصيد خارج نافذة العملة	-	22.6	-
المشتريات (1)	53.4	64	19.9
المبيعات (2)	46.8	56.1	19.9
الفجوة (1-2)	**6.6**	**7.9**	

– **المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.**

شكل (8) مبيعات ومشتريات الدولار الامريكي عامي 2022-2023

(مليار دولار)

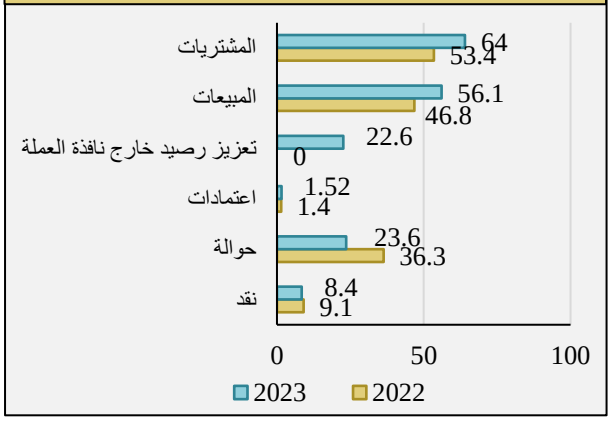

إطار (1)

قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بتأريخ 2023/2/6 بجلسته الاستثنائية رفع قيمة الدينار العراقي واعتماد أسعار الصرف للعملة الأجنبية (الدولار) كما مُبين في أدناه:

دينار لكل دولار

- 1300 سعر شراء الدولار من وزارة المالية وأية جهة أخرى.
- 1310 سعر بيع الدولار إلى المصارف عبر المنصة الإلكترونية.
- 1320 سعر بيع الدولار من المصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية إلى المستفيد النهائي.

2. التسهيلات القائمة

قام البنك المركزي العراقي خلال عام 2023 برفع سعر السياسة النقدية (Policy rate) من (4%) إلى (7.5%) سنويًا، بغية السيطرة على معدلات التضخم المحلية من خلال سحب فائض السيولة.

تسهيلات الإيداع القائمة، سجّلت المبالغ المستثمرة لمدة (30) يومًا ارتفاعًا بنسبة (42.1%) عام 2023 لتسجل (2,091) مليون دينار مقابل (1,471) مليون دينار عام 2022 ، فيما بلغت المبالغ المستثمرة لمدة (90، 182، 364) يوم (732، 49، 336) مليون دينار على التوالي.

كما بلغت شهادات الإيداع الاسلامية بالدينار العراقي لأجل:

- (91) يوم بمبلغ (254,710) مليون دينار بسعر (4.9%).
- (182) يوم سجّلت المبالغ المستثمرة انخفاضًا بنسبة (42.9%) عام 2023 لتسجل (113,000) مليون دينار مقابل (198,000) مليون دينار عام 2022 و بسعر (6.0%) لعام 2023 و (3%) لعام 2022.
- (364) يوم بمبلغ (150,000) مليون دينار بسعر (8.0%).
- تم ايقاف العمل في جميع المنتجات منتصف عام 2023 والابقاء على حوالات البنك المركزي (14) يوم التي يبلغ (54,286) مليون دينار، وشهادات الايداع الاسلامية (14) يوم البالغة (11,156,800) مليون دينار بسعر (7.5%).

تسهيلات الإقراض القائمة استمرار البنك المركزي بهذه الأداة تنفيذًا لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية و التأثير

فيها عن طريق مُعدّلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقًا لما يأتي:

- الائتمان الأوّلي (9.5%) سنويًا.
- الائتمان الثانوي (10.5%) سنويًا.
- قرض الملجأ الأخير (11.0%) سنويًا.

ولم يَقدم أيٌّ من المصارف الحكومية أو الخاصة على أيٍّ من هذه الائتمانات خلال عام 2023.

3. الاحتياطي الإلزامي

انسجامًا مع توجهات السياسة النقدية و مرونتها العالية المعتمدة لإسناد عملية التنمية الاقتصادية و السيطرة على السيولة و الحفاظ على رصانة القطاع المصرفي، اتبع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية متشددة من خلال رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى (18%) بدلًا من (15%) للودائع الجارية و (13%) بدلًا من (10%) لودائع التوفير الحكومية و الخاصة، (8%) بدلًا من (5%) للودائع الآجلة الاسلامية، التي تم احتسابها في شهر نيسان 2023.

سجّل الاحتياطي الإلزامي ارتفاعًا بنسبة (45.6%) ليبلغ (18.6) ترليون دينار عام 2023 مقابل (12.8) ترليون دينار نهاية عام 2022، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع حجم الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (69%) ليسجّل (2.6) ترليون دينار مقارنة مع (1.5) ترليون دينار في عام 2022، و كذلك ارتفاع الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف الحكومية بنسبة (42%) ليسجّل (16) ترليون دينار في عام 2023 مقارنَة مع (11.3) ترليون دينار عام 2022.

من ناحية أُخرى، انخفضت الودائع الخاضعة للاحتياطي بالعملة الأجنبية بنسبة (27.8%) وأيضًا ارتفاع الودائع الخاضعة للاحتياطي (بالدينار) بنسبة (40%).

ثالثًا: الميزانية الموحّدة للبنك المركزي العراقي

أظهرت ميزانية البنك المركزي العراقي عام 2023 انخفاضًا في إجمالي موجوداته (مطلوباته) بنسبة (0.02%) مقارنَة بعام 2022، إذ بلغ إجمالي موجودات البنك المركزي (مطلوباته) نهاية عام 2023 (205.5) ترليون دينار مقابل (205.6) ترليون دينار عام 2022، وعلى النحو المُبين في **جدول (14)**.

<u>جانب الموجودات</u>

حسب بيانات **الجدول (14)** التحليل التفصيلي لموجودات البنك المركزي العراقي ارتفعت **الموجودات الأجنبية** بنسبة (3.6%) لتسجّل نهاية عام 2023 (145.8) ترليون دينار مقابل (140.6) ترليون دينار لعام 2022، والتي تُمثّل النسبة الأكبر من إجمالي الموجودات بنسبة (70.9%).

سجّلت الديون الحكومية (السندات والحوالات الحكومية والقروض والسلف للدوائر الحكومية) انخفاضًا بلغ نسبته (8.2%) عن العام السابق لتبلغ (45.2) ترليون دينار عام 2023 مقابل (49.2) ترليون دينار في عام 2022، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض فقرة السندات والحوالات الحكومية بنسبة (7.8%) والتي تشكل نسبة مساهمة بلغت (97.2%) من إجمالي الديون الحكومية وكذلك انخفاض القروض والسلف للدوائر الحكومية بنسبة (19.6%).

أمّا **الموجودات الأُخرى** انخفضت بنسبة (7.0%) في عام 2023 وبإجمالي بلغ (14.6) ترليون دينار مقابل (15.7) ترليون دينار في العام السابق.

جانب المطلوبات

سجّل **الاحتياطي النقدي** ارتفاعًا بنسبة (13.7%) مقارنةً مع العام السابق ليبلغ (165.2) ترليون دينار عام 2023 مقابل (145.2) ترليون دينار، ويُعزَى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك نتيجة ارتفاع الإنفاق العام بسبب اقرار الموازنة العامة، إلى جانب ارتفاع **التسهيلات المصرفية** بنسبة (60%) مقارنةً بالعام السابق، لتسجل (0.336) ترليون دينار عام 2023 مقابل (0.210) ترليون دينار للعام السابق.

أمّا **حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار** و التي تشمل الودائع بالدولار الأمريكي و مبالغ الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع لدى المصارف بعملة الدولار، أذ سجّلت انخفاضًا بنسبة (2.4%) مقارنةً بالعام السابق لتبلغ (8.06) ترليون دينار مقابل (8.3) ترليون دينار للعام السابق، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع الودائع الخاضعة للاحتياطي بالدولار المقيم بالدينار العراقي بنسبة (93.9%).

سجّلت **الودائع الحكومية** انخفاضًا ملحوظًا بنسبة (55.6%) لتبلغ (10.5) ترليون دينار مقابل (23.7) ترليون دينار، نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط عن معدلات العام السابق و الكميات المصدرة بسبب اتفاق اوبك.

فيما سجلت فقرة **المطلوبات الأجنبية** ارتفاعًا بنسبة (2571.9%).

انخفضت فقرة **رأس المال والاحتياطيات** بنسبة (15.9%) مقارنةً بالعام السابق ويعزى ذلك إلى نشاطات البنك المركزي لهذا العام.

جدول (14) الميزانية الموحّدة للبنك المركزي العراقي عامي 2022-2023

(مليون دينار)

الموجودات	2022	2023	مُعدّل النمو %	الاهمية النسبية %
الموجودات الأجنبية	140,642,108	145,761,759	3.6	70.9
الديون الحكومية*	49,237,057	45,207,878	-8.2	22.0
السندات والحوالات الحكومية	47,666,951	43,946,194	-7.8	21.4
القروض والسلف للدوائر الحكومية	1,570,106	1,261,684	-19.6	0.6
القروض والسلف للمصارف التجارية	0	0		0.0
الموجودات الأُخرى	15,685,198	14,561,236	-7.2	7.1
المطلوبات				
الاحتياطي النقدي**	145,242,164	165,155,551	13.7	80.4
التسهيلات المصرفية	210,000	336,000	60.0	0.2
حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار	8,255,704	8,057,066	-2.4	3.9
الودائع الحكومية	23,700,967	10,530,812	-55.6	5.1
المطلوبات الأجنبية	4,594	122,749	2571.9	0.1
رأس المال والاحتياطيات	31,563,469	26,530,353	-15.9	12.9
المطلوبات الأُخرى	5,053,169	3,191,408	-36.8	1.5
مجموع الموجودات أو المطلوبات	205,564,363	205,530,873	-0.02	100

- **المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.**
- *** الديون الحكومية = السندات والحوالات الحكومية + القروض والسلف للدوائر الحكومية.**
- *** * الاحتياطي النقدي بضمنها التسهيلات المصرفية و حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار.**

التطوّرات المصرفية

اتخذ البنك المركزي خلال عام 2023 عددًا من الإجراءات التي تنظّم عمل المصـــارف وتعزز دورها في تمويل النشـــاط الاقتصـــادي، ومن أهم الإجراءات التي اتّبعها البنك خلال هذا العام:

1. أصـــدر البنـك المركزي في 2023/7/18 بجلسته المرقمة (1638) قرار إلى المصارف العاملة في العراق بزيادة رأس مالها إلى ما لايقل عن (400) مليار دينار عراقي وعلى ثلاث دفعات لغاية 2024/12/31 وكذلك زيادة رأس المال التشغيلي للمصارف الاجنبية العاملة في العراق بما لايقل عن (60%) خلال مدة اقصاها 2023/12/31 .
2. أصـــدر البنك المركزي قرارًا بمنع اســـتخدام البطـاقـات والمحـافظ الالكترونيـة لغرض المضـــاربة والتداول بالعملات الرقمية بجميع انواعها مع ضـرورة التزام المصـارف المجازة كافة والمؤســســات المالية غير المصـــرفية وشـــركات الدفع الالكتروني في توعية الزبائن بمخـاطرهـا واتخـاذ كـافـة التـدابير الإداريـة والقانونية والفنية اللازمة لمنع هكذا نوع من المعاملات.
3. إصـــدار الإرشـــادات الخاصـــة بالمصـــارف المراســـلة التي جاءت اســـتكمالًا لجهود البنك المركزي العراقي في انشاء بنية تحتية رصينة في الداخل والخارج للتعامل مع المصـــارف والمؤســســـات الدولية الرصـــينة فيما يخص مكـافحـة غســـل الاموال وتمويـل الارهـاب وطرائق الامتثـال لهـا وذلـك بعـد تحـديـث تعليمات نافذة بيع العملة الاجنبية وشرائها من أجل تعزيز شفافية العمليات المصرفية وأمانها بين المصارف المرسلة والمستلمة وكما يلي:
   - توفير مصـادر مرجعية موثوقة ودقيقة للمصـارف المرســـلة والمســـتلمة وكذلك توفير الارشـــادات اللازمة لتطوير خدماتها المالية وتحسين جودتها.
   - تحديد مخاطر غســـل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك المراسلة.
4. ضـوابط منح القروض المتناهية الصـغر من قبل شـــركات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال وهي بمايلي:
   - اتخاذ الســـياســـات والإجراءات المناســـبة لمنح القرض منها الامتثال للقوانين والتعليمات النافذة وتزويـد البنـك المركزي بـالتقـارير والكشـــوفـات حســـب متطلباته واعتماد مبدأ الشـفافية في منح القروض.
   - للبنك المركزي الحق بإلغاء خدمة منح القروض متناهية الصغر وفقًا لما يراه مناسبًا.
5. أستمرار مبادرة تمويل شراء وحدات توليد الطاقة من المصـــادر المتجددة، وايضًـــا مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن مبادرة (4) ترليون دينار.

أوّلًا: هيكل القطاع المصرفي لعام 2023

بلغ عدد المصـــارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2023 (70) مصـــرفًا، تتوزّع على النحو الآتي:

- (7) مصارف حكومية، تتضمن (3) مصارف تجارية و(3) مصـــارف مختصّـــة ومصـــرف إسلامي واحد.
- (63) مصـرفًا خاصًـا، تتضـمن (28) مصـرفًا إســـلاميًا محليًا و(23) مصـــرفًا تجاريًا محليًا و(10) مصـــارف اجنبية و(2) مصـــارف إسلامية أجنبية.

ثانيًا: الوضع المالي للقطاع المصرفي

1. رؤوس أموال المصارف

سجّل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال عام 2023 ارتفاعًا بنسبة (6.7%) ليسجّل مبلغًا قدره (19.1) ترليون دينار مقابل (17.9) ترليون دينار عام 2022، وترجع زيادة رأس المال إلى قرار البنك المركزي العراقي للمصارف الخاصة برفع رأس مالها إلى ما لايقل عن (400) مليار دينار عراقي.

شكّلت المصارف الخاصة النسبة الأكبر من رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق نسبة (73.7%) التي بلغت (14.04) ترليون دينار عام 2023 وبنسبة زيادة (5.2%) ، إذ بلغت نسبة مساهمة المصارف التجارية الأجنبية (3.4%) من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي، وبلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الإسلامية (الأجنبية والمحلية) باستثناء مصرف النهرين الحكومي الإسلامي (38.2%)، في حين بلغت مساهمة رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية (32.1%) من إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي.

وسجّلت رؤوس أموال المصارف الحكومية التجارية والمختصّة عام 2023 ارتفاعًا بنسبة (11.1%) مقارنة بعام 2022 لتبلغ (5.01) ترليون دينار مقابل (4.51) ترليون دينار عام 2022 مشكّلة نسبة مساهمة بلغت (25.5%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، وتُعزَى تلك الزيادة إلى رفع رأس مال المصرف الصناعي بنسبة (141%).

شكل (9) الأهمّية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق عام 2023

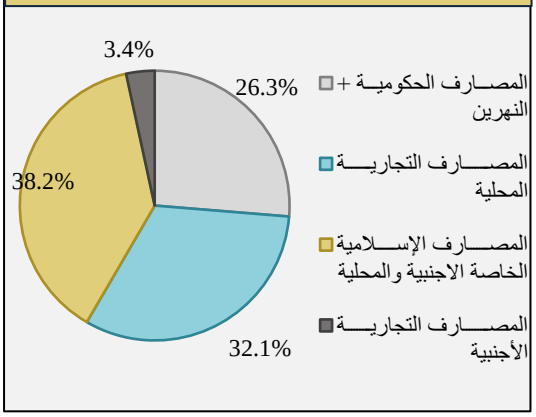

2. الودائع المصرفية

سجّل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2023 ارتفاعًا بنسبة (3.4%) عن مستواها المسجّل عام 2022، إذ بلغت (133.5) ترليون دينار مقابل (129.1) ترليون دينار عام 2022، ويُعزَى ذلك إلى استمرار تحسّن الأوضاع المالية والاقتصادية لعام 2023 مقارنة بعام 2022.

أ- **تحليل هيكل إجمالي الودائع بحسب القطاع**

سجّل رصيد **ودائع القطاع الخاص** ارتفاعًا بلغت نسبته (2.9%) في عام 2023، إذ بلغ (56.6) ترليون دينار مقابل (55.0) ترليون دينار لعام 2022، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع الودائع الجارية للقطاع الخاص بنسبة (5.5%)، وتراجع كُلٍّ من الوادئع الثابتة و التوفير (1.5%)، (2%) على التوالي، ما زالت الودائع الجارية مهيمنة على إجمالي ودائع القطاع الخاص لتشكّل نسبة (66.6%)، في حين احتلت ودائع التوفير المرتبة الثانية لتبلغ (28.8%) من إجمالي الودائع للقطاع الخاص على التوالي، في حين شكّلت الودائع الثابتة نسبة منخفضة بلغت (4.6%).

سجّل رصيد **ودائع قطاع المؤسسات العامة** انخفاضًا في نموه بلغت نسبته (4.8%) ليبلغ (29.6) ترليون دينار عام 2023 مقابل (31.1)

ترليون دينـــــار عام 2022، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض رصـيد الودائع الجارية بنسبة (2.5%) بوصفها المكوّن الأساسي لرصيد الودائع وبنسبة مساهمة بلغت (94.6%)، و سجّلت كُلٍّ من ودائع التوفير والثابتة انخفاضًا بنسبة (8.7%) و(33.0%) على التوالي، وعلى النحو المبيّن في **ملحق جدول (6)**.

وسـجّل رصـيد **ودائع قطاع الحكومة المركزية** ارتفاعًا بنسبة (10.0%) قياسًا بالعام السابق ليبلغ (47.3) ترليون دينار عام 2023 مقابل (43.0) ترليون دينار للعام السابق، ويُعزَى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في رصيد الودائع الجارية بنسبة (10.6%). و ارتفعت الودائع الثابتة بنسبة (6.1%)، وهذا الانخفاض لم يؤثر في ارتفاع رصيد الودائع لقطاع الحكومة المركزية لانخفاض نسبة مساهمتها بنسبة (11.6%) مقارنة برصيد الودائع الجارية التي تشكّل (88.4%) من إجمالي ودائع الحكومة المركزية.

شكل (10) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2022-2023 (ترليون دينار)

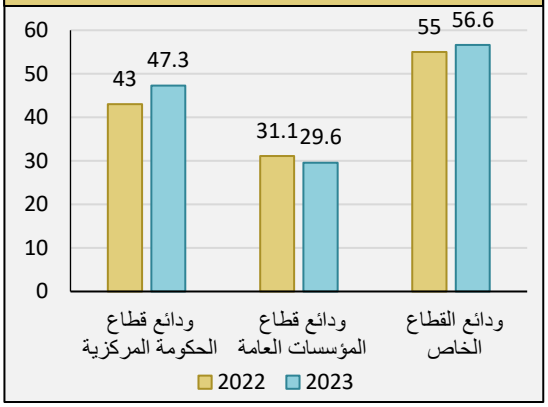

ب- <u>تحليل هيكل إجمالي الودائع بحسب النوع</u>

سجل إجمالي الودائع الجارية للقطاع المصرفي ارتفاعًا بنسبة (5.13%) وبمبلغ قدره (107.5) ترليون دينار عام 2023، مقابل (102.2) ترليون دينار من العام السابق مقارنة بالودائع الأُخرى التي سجّلت انخفاضًا في كُلٍّ من الودائع الثابتة والتوفير بنسبة (4.8%) و (2%) على التوالي في عام 2023.

أمّا على مستوى المساهمة فقد احتلت الودائع الجارية المرتبة الأُولى بنسبة مساهمة بلغت (80.5%) ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص، في حين احتلت ودائع التوفير المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (12.2%).

واحتلت الودائع الثابتة المرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة بلغت (7.2%)، إذ نمت هذه الودائع لدى الحكومة المركزية بنسبة (6.1%) التي تشكّل نسبة (57.0%) من إجمالي الودائع الثابتة، على الرغم من انخفاضها في كُلٍّ من القطاع الخاص والمؤسسات العامة.

شكل (11) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب نوع الوديعة عامي 2022-2023 (ترليون دينار)

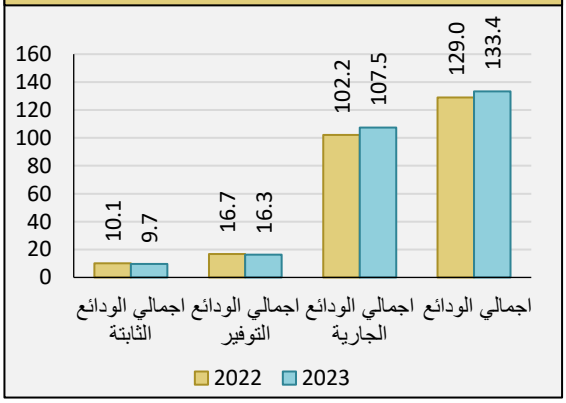

ج- <u>تحليل هيكل إجمالي الودائع حسب المصارف</u>

سجلت نسبة مساهمة ودائع المصارف الحكومية إلى إجمالي الودائع تراجعًا إلى (87.1%) مقارنة بالعام السابق، وذلك لإرتفاع نسبة مساهمة الودائع لدى المصارف الخاصة إلى (12.9%)، وبنسبة نمو بلغت (30.1%) وتفسر الزيادة في الحسابات الجارية لدى القطاع الخاص والحكومة المركزية، وكذلك الزيادة في الودائع الثابتة

للمؤسسات العامة، ميل الجمهور نحو المصارف الخاصة، وتعكس نجاح جهود البنك المركزي لتشجيع المصارف على توسيع وتنويع خدماتها المالية والمصرفية لتعزيز الشمول المالي.

3. الائتمان المصرفي

سجّل رصيد الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2023 ارتفاعًا بنسبة (14.3%) عن العام السابق ليصل إلى (69.3) ترليون دينار مقابل (60.6) ترليون دينار لعام 2022، وسجل الائتمان المصرفي نسبة (21.0%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهذا يعني أنّ العمق المصرفي ما زال منخفضًا ولا يلبي حاجة الاقتصاد.

أ- الائتمان النقدي

- **تحليل هيكل الائتمان النقدي الممنوح حسب الجهة المقترضة**

احتل **رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص** المرتبة الأُولى من حيث نسبة إسهامه البالغة (57.1%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، إذ ارتفع عام 2023 بنسبة (12.9%). واحتل **الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية** المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (39.6%) من إجمالي الائتمان النقدي في عام 2023، وبمعدل نمو بلغ (24.9%) مقارنة بالعام السابق. وسجّل **الائتمان الممنوح إلى المؤسسات العامة** انخفاضًا بنسبة (37%) عن العام السابق مع تراجع نسبة مساهمته من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح.

شكل (12) الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2022-2023 (ترليون دينار)

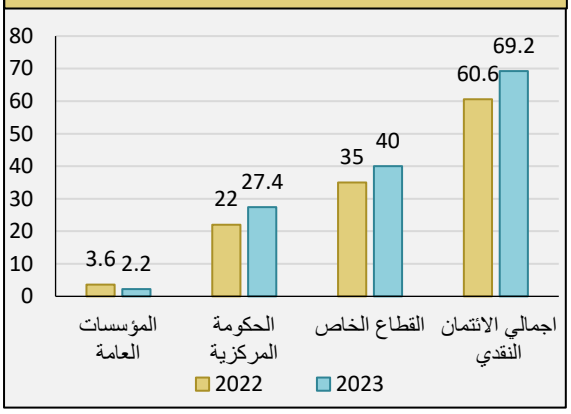

- **تحليل هيكل إجمالي الائتمان النقدي الممنوح حسب النوع**

استحوذت فقرة **القروض والسلف** على غالبية الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في العراق لعام 2023، لتسجّل ما نسبته (87.8%) من إجمالي رصيد الائتمان، تليها فقرة **الديون متأخرة التسديد** وبنسبة مساهمة بلغت (6.3%) من إجمالي رصيد الائتمان الممنوح، في حين أسهم **رصيد الحسابات المكشوفة** بنسبة (5.8%) من إجمالي رصيد الائتمان الممنوح، في حين أسهمت **الأوراق التجارية المخصومة** بنسبة (0.1%)، **ملحق جدول (7)**.

وبالانتقال إلى مُعدّلات نمو الائتمان الممنوح بحسب التصنيف النوعي، إذ سجّلت فقرة **القروض والسلف** ارتفاعًا في كُلٍّ من الحكومة المركزية والقطاع الخاص بنسبة (26.6%)، (17.2%) على التوالي، في حين انخفض نمو رصيد **الديون المتأخرة التسديد** بنسبة (0.41%) عن عام 2022، ويُعزَى ذلك إلى انخفاضها في كُلٍّ من المؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (0.8%) و (0.4%) على التوالي، نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية في البلاد وعمل القطاع الخاص، وانخفض **رصيد الحسابات المكشوفة** بنسبة (5.9%)، نتيجة

انخفاضها في القطاع الخاص بنسبة (10.4%) التي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي رصيد الحسابات المكشوفة، يليها انخفاض فقرة **الأوراق التجارية المخصومة** بنسبة (3.8%)، على الرغم من ارتفاعها لدى القطاع الخاص بنسبة (28.8%) في عام 2023.

شكل (13) الائتمان النقدي بحسب النوع لدى المصارف العاملة في العراق عامي 2022-2023 (ترليون دينار)

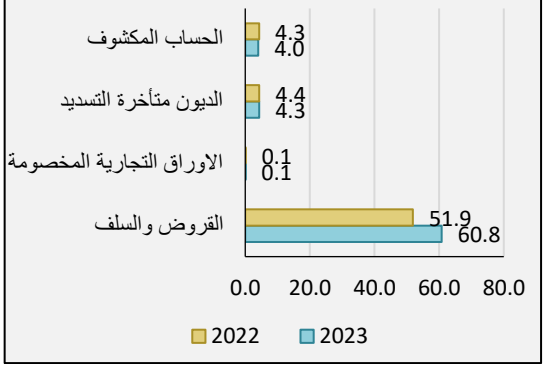

أمّا فيما يخص الائتمان الممنوح بحسب نوع المصرف، فقد احتلت **المصارف الحكومية** النسبة الأكبر لتشكّل ما نسبته (84.3%) من إجمالي الائتمان الممنوح، في حين احتلت **المصارف الخاصة** (15.7%) فقط من إجمالي الائتمان الممنوح ويرجع ذلك إلى استحواذ المصارف الحكومية على نسبة كبيرة من الودائع إلى جانب قروض توطين الرواتب التي يسّرت عملية حصول الأفراد على الائتمان.

شكل (14) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي (%) عام 2023

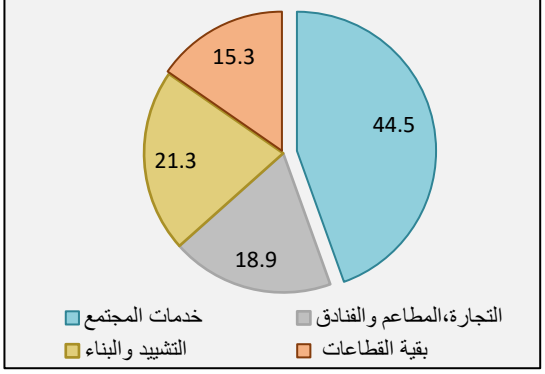

ب-الائتمان التعهدي

وفيما يخص الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2023 فقد سجّل انخفاضًا نسبته (13.1%) عن العام السابق ليبلغ ما مقداره (26.4) ترليون دينار مقابل (30.4) ترليون دينار عام 2022، ويعزى ذلك إلى انخفاض الاعتمادات بنسبة (10.7%) التي شكّلت النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان التعهدي لتبلغ (67.1%) يليها انخفاض بنسبة (18%) في خطابات الضمان التي شكّلت (34.7%) من إجمالي الائتمان التعهدي.

وقد تصدّرت المؤسسات العامة المرتبة الأُولى من إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح بنسبة (44.8%)، يليه القطاع الخاص ليسجّل المرتبة الثانية وبنسبة (37.2%)، في حين احتلت الحكومة المركزية المرتبة الثالثة من إجمالي الائتمان التعهدي وبنسبة (18%)، على النحو المبيّن في **ملحق جدول (8)**.

شكل (15) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي (%) عام 2023

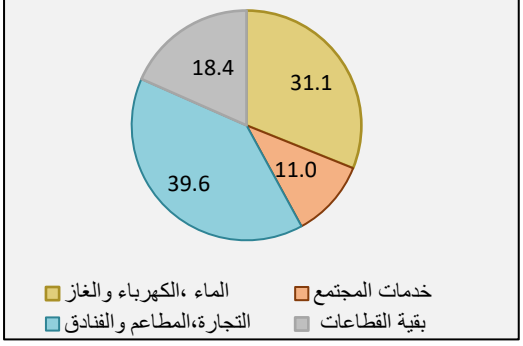

ج- <u>التوزيع القطاعي للائتمان</u>

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي

سجّل قطاع الماء والكهرباء أعلى نسبة مساهمة في **السحب على المكشوف** لتبلغ (41.0%) من إجمالي السحب على المكشوف، وجاء قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بالمرتبة الثانية لتبلغ

(39.7%)، في حين سجّلت بقية القطاعات (19.3%) من إجمالي السحب على المكشوف.

احتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الأُولى فيما يخص **الأوراق التجارية المخصومة** وبنسبة (50.4%)، واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (43.2%)، في حين شكّلت بقية القطاعات (6.4%).

احتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الأُولى في **القروض والسلف** ليبلغ (49.7%) تلاه قطاع التشييد والبناء (23.3%) واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة بلغت (15.4%)، في حين شكّلت بقية القطاعات نسبة (11.6%).

أمّا فيما يخص **الديون المتأخرة التسديد**، فقد احتل قطاع تجارة المطاعم والفنادق المرتبة الأُولى وبنسبة مساهمة بلغت (47.5%) تلاه قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (16.4%)، في حين احتل قطاع التشييد والبناء المرتبة الثالثة بنسبة (7.1%) وبقية القطاعات بنسبة (29%).

التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي

احتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأُولى في خطابات الضمان وبنسبة مساهمة بلغت (39.7%)، في حين احتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (17.9%)، في حين احتل قطاع الزراعة والصيد أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (0.1%).

سجّل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق أكبر نسبة مساهمة في الاعتمادات لتبلغ (39.5%)، واحتل قطاع الماء والكهرباء والغاز المرتبة الثانية ليشكّل نسبة مساهمة بلغت (38.4%)، في حين احتل قطاع الزراعة أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (0.04%).

مما تقدم، نلحظ أنّ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع خدمات المجتمع يستحوذ على أغلب الائتمان سواء النقدي أم التعهدي، وفي الوقت نفسه يُعدُّ قطاع التجارة من أكثر القطاعات المتأخرة في التسديد.

ثالثًا: الميزانية الموحّدة للمصارف العاملة في العراق

سجّلت الميزانية الموحّدة للمصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2023 تحسُّنًا في أداء المصارف من خلال الموجودات (المطلوبات)، إذ إرتفعت بنسبة (2.5%) قياسًا بالعام السابق لتصل إلى (190) ترليون دينار مقابل (185.4) ترليون دينار في نهاية عام 2022، وعلى النحو المبيّن في **جدول (15)**. ويُعزَى هذا الارتفاع إلى الزيادة الحاصلة في جميع مكوّنات جانب الموجودات باستثناء الموجودات الاجنبية والموجودات الأُخرى، بالمقابل ارتفعت بعض مكوّنات جانب المطلوبات باستثناء ودائع التوفير والثابتة والمطلوبات الاجنبية والمطلوبات الأخرى. فيما يلي تحليل لأهم التطوّرات الحاصلة في الميزانيات العمومية للمصارف التجارية لعام 2023.

<u>جانب الموجودات</u>

- سجّل جانب الموجودات الأجنبية التي تتضمن (الاستثمارات الأجنبية للمصارف التجارية وأرصدتها المدينة لدى المصارف التجارية خارج العراق + نقد أجنبي) انخفاضًا بلغت نسبته (22.4%) قياسًا بالعام السابق لتصل إلى (33.2) ترليون دينار في عام 2023 مقارنة بعام 2022 البالغة (42.8) ترليون

دينار، نتيجة انخفاض رصيد العملات الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة (22.4%).

- ارتفعت فقرة **النقد في الصندوق** الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لتلبية طلبات السحب اليومية والاحتياجات الأُخرى المختلفة بنسبة (24.1%) لتصل إلى (6.9) تريليون دينار مقارنة بـ(5.5) تريليون دينار لعام 2022.
- سجّلت فقرة **الودائع الجارية لدى البنك المركزي** ارتفاعًا بنسبة (8.5%) ليصل إلى (64.4) تريليون دينار مقارنة بـ (59.4) تريليون دينار نهاية عام 2022، ويأتي ذلك نتيجةً زيادة ودائع الحكومة المركزية والقطاع الخاص لدى المصارف العاملة في العراق.
- ارتفعت فقرة **الديون على الحكومة** بنسبة (21.2%) والبالغة (32.5) تريليون دينار مقابل (26.8) تريليون دينار نهاية عام 2022، نتيجة زيادة القروض والسلف.
- ارتفعت فقرة **الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأُخرى** بنسبة بلغت (7.5%) لتصل إلى (46) تريليون دينار مقابل (42.8) تريليون دينار في نهاية عام 2022، نتيجة نمو القروض والسلف الممنوحة للأفراد، بسبب استمرار المصارف في توطين الرواتب التي تعتبر أفضل ضمان للمصارف، فضلًا عن استمرار المبادرات الإقراضية للبنك المركزي العراقي.
- ارتفاع فقرة **الأبنية** التي هي جزء من موجودات القطاع المصرفي الثابتة وبنسبة بلغت (14.1%) لتسجّل (4.2) تريليون دينار مقابل (3.7) تريليون دينار في نهاية عام 2022، نتيجة إعادة تقييم الأبنية.
- سجّلت **فقرة الموجودات الأُخرى** انخفاضًا بنسبة (36.6%) لتصل إلى (2.8) تريليون دينار مقابل (4.4) تريليون دينار في نهاية عام 2022.

أمّا نسب المساهمة، فقد سجّلت فقرة الودائع الجارية لدى البنك المركزي نسبة مساهمة بلغت (33.9%) تليها فقرة الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأُخرى و بنسبة مساهمة بلغت (24.2%)، في حين سجّلت فقرة الموجودات الأجنبية نسبة مساهمة بلغت (17.5%) من مجموع الموجودات، أمّا فقرة الديون على الحكومة فبلغت نسبة مساهمة (17.1%).

شكل (16) الاهمية النسبية لمكونات موجودات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية (%) عام 2023

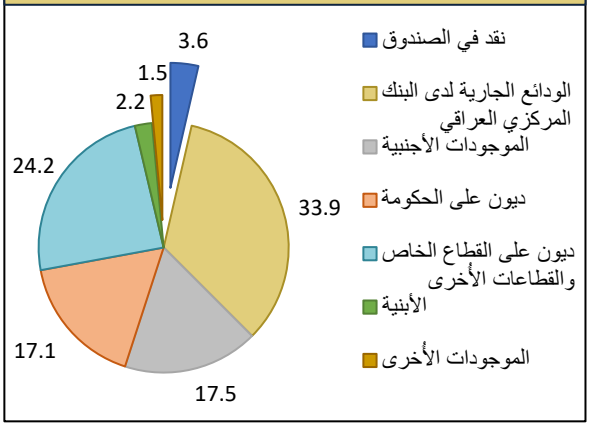

<u>جانب المطلوبات (مصادر أموال المصارف)</u>

ارتفعت فقرة **الودائع الجارية** بنسبة (1.3%) لتبلغ (60.9) تريليون دينار مقارنة بـ(60.1) تريليون دينار نهاية عام 2022، ويرجع ذلك إلى فتح حسابات للودائع الجارية، بسبب زيادة حسابات التوطين من ناحية، وإلى زيادة المبادرات الممنوحة من البنك المركزي التي تتطلب فتح حساب جاري خاص بالزبون من أجل إيداع مبلغ القرض حتى يستفيد الزبون من القرض، من ناحية أخرى. وسجّلت المطلوبات الأُخرى انخفاضًا بلغت نسبته (5.1%).

أمّا فقرة **الودائع الحكومية** لدى المصارف التجارية فقد سجّلت ارتفاعًا بنسبة (7.2%) لتسجّل (57.7) تريليون دينار مقابل (53.8) تريليون دينار نهاية عام 2022، وسجّلت **ودائع التوفير والثابتة** انخفاضًا بنسبة (5.3%) لتصل إلى (20.5) تريليون دينار مقابل (21.6) تريليون دينار لعام 2022 ، وهذا يدل على زيادة رغبة الجمهور في إيداع أموالهم لدى المصارف، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية على الودائع عام 2023، وارتفعت **ودائع الاعتمادات والكفالات** بنسبة (5.8%) لتصل إلى (4.7) تريليون دينار مقابل (4.5) تريليون دينار نهاية عام 2022، ويعود ذلك إلى زيادة استيرادات القطاع الخاص. وسجّلت المطلوبات الأجنبية انخفاضًا بلغت نسبته (9.2%) لتصل إلى (0.73) تريليون دينار مقابل (0.80) تريليون دينار في عام 2022.

أمّا نسب المساهمة، فقد سجّلت الودائع الجارية أعلى نسبة مساهمة (32.0%)، وسجلت فقرة الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية نسبة مساهمة بلغت (30.4%)، أمّا المطلوبات الأُخرى فقد سجلت نسبة مساهمة بلغت (12.8%)، أما فقرة رأس المال والاحتياطيات فقد سجّلت (11.2%).

شكل (17) الاهمية النسبية لمكونات مطلوبات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية (%) عام 2023

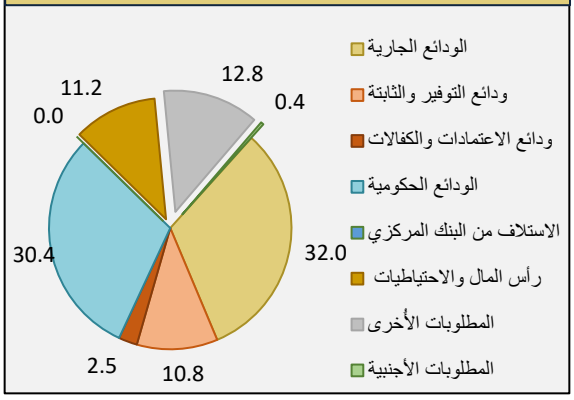

جدول (15) الميزانية الموحّدة للمصارف التجارية عامي 2022-2023

(مليون دينار)

الفقرات	2022	2023	معدل النمو %	الأهمّية النسبية %
الموجودات				
نقد في الصندوق	5,529,826	6,859,898	24.1	3.6
الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي	59,375,867	64,426,729	8.5	33.9
الموجودات الأجنبية	42,803,804	33,222,502	-22.4	17.5
ديون على الحكومة	26,798,167	32,472,188	21.2	17.1
ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	42,777,213	45,996,562	7.5	24.2
الأبنية	3,703,707	4,224,563	14.1	2.2
الموجودات الأخرى	4,361,902	2,767,085	-36.6	1.5
مجموع الموجودات أو المطلوبات	185,350,486	189,969,527	2.5	100.0
المطلوبات				
الودائع الجارية	60,095,508	60,896,908	1.3	32.0
ودائع التوفير والثابتة	21,639,729	20,489,033	-5.3	10.8
ودائع الاعتمادات والكفالات	4,458,488	4,716,142	5.8	2.5
الودائع الحكومية	53,840,396	57,721,391	7.2	30.4
المطلوبات الأجنبية	800,488	726,715	-9.2	0.4
الاستلاف من البنك المركزي	0	0		0.0
رأس المال والاحتياطيات	18,988,640	21,193,485	11.6	11.2
المطلوبات الأخرى	25,527,237	24,225,853	-5.1	12.8

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أوّلية قابلة للتعديل.

الفصل الرابع

تطوّرات قطاع المالية العامة
Public Finance Sector Developments

تؤدي السياسة المالية في العراق دورًا هامًا في تحريك النشاط الاقتصادي للبلد وذلك عبر أداة الموازنة العامة، حيث شـــهدت أعوام تأخر إقرار موازنات (2014-2020-2021) تباطؤ في حركة النشاط الاقتصادي.

شهد منتصف عام 2023 إقرار موازنة متوسطة الأجل للسنوات (2023-2024-2025) وهي الاضـــخم في تأريخ العراق، والتي تعد بمثابة خطة متوسطة الأجل قابلة للتعديل، وذلك وفق التطورات المستجدة خلال أعوام إقرار الموازنة العامة، مثل صدمات أسعار النفط والتي تؤثر بشكلٍ كبير على الإيراد العام ومن ثم العجز أو الفائض الفعلي. اعتمدت هذه الموازنة على التمويل الداخلي بشـكلٍ كبير في سـد فجوة التمويل البالغة (64.4) ترليون دينار.

سيتناول التقرير في هذا الفصل الموازنة المخططة والميزانية العامة وتطوّرات الدين العام الداخلي.

- الموازنة المخططة.
- الميزانية العامة.
- تطوّرات الدين العام الداخلي.

قطاع المالية العامة

أوّلًا: الموازنة المخططة

تُعد الموازنة العامة منهاج الحكومة المالي لسنة مقبلة يتضمن تقديرات المصروفات والإيرادات الحكومية لتسيير فعاليات الحكومة وبلوغ مقاصدها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ يجري تحضيرها من السلطة التنفيذية وتصبح قابلة للتنفيذ بعد إقرارها من السلطة التشريعية.

أ- الإيرادات

قُدرت إيرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2023 بمقدار(134.6) ترليون دينار، حيث احتسبت الإيرادات المخمنة من تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر (70) دولار للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (3.5) مليون برميل يوميًا بضمنها (400) الف برميل عن كميات النفط الخام المنتج في اقليم كردستان على أساس سعر صرف (1300) دينار لكل دولار. وقُدّرت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في مجموع الإيرادات (87.1%)، مقابل (6.8%) للإيرادات الضريبية والمتبقي من الايرادات غير الضريبية.

ب- النفقات

قُدّرت نفقات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2023 بمقدار (198.9) ترليون دينار، حيث قُدّرت نسبة النفقات التشغيلية (67%)، في حين قُدّرت المديونية نسبة (6.4%)، والبرامج الخاصة نسبة (1.8%) والنفقات الرأسمالية بنسبة (24.8%).

ج- العجز

سجلت موازنة عام 2023 عجزًا مخططًا بمبلغ (64.4) ترليون دينار والذي يغطى من الوفرة المتحققة من زيادة اسعار بيع النفط الخام المُصدر، أو زيادة صادرات النفط الخام عن المخمنة، أو الاقتراض الداخلي والخارجي ومن الرصيد المدور في حساب وزارة المالية الاتحادية والبالغ (23) ترليون دينار لعام 2022.

قُدرت فقرة خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي بنسبة (36.3%) في حين بلغت نسبة المبلغ المدور في حساب وزارة المالية (35.7%)، ويتضح من الشكل أن التمويل الداخلي كان بنسبة أعلى من التمويل الخارجي، إذ بلغت نسبة مساهمة التمويل الداخلي[1] (84.5%).

شكل (18) نسب المساهمة المقدرة في تمويل الفجوة المالية (العجز) للموازنة العامة عام 2023 (%)

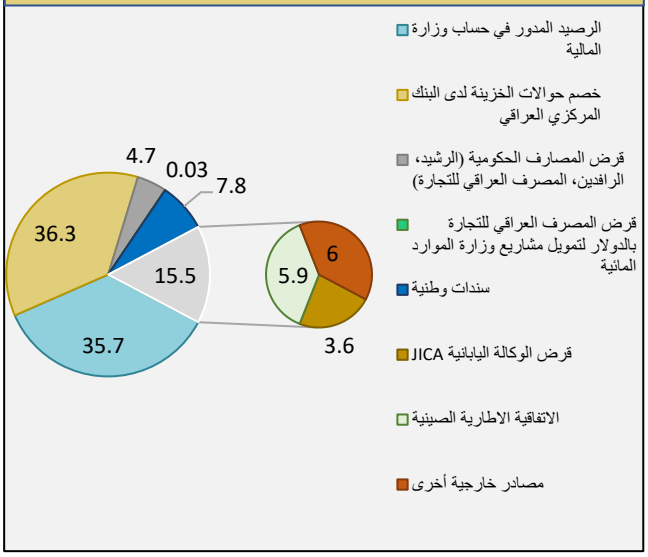

- بالاعتماد على: قانون رقم (13) لسنة 2023 "الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023 – 2024 – 2025)".

[1] التمويل الداخلي= الرصيد المدور في حساب وزارة المالية + خصم حوالات لدى البنك المركزي العراقي + قروض المصارف الحكومية (الرشيد، الرافدين، المصرف العراقي للتجارة) + سندات وطنية + قرض المصرف العراقي بالدولار لتمويل مشاريع وزارة الموارد المائية.

وتشكل الحوالات المخصومة لدى البنك المركزي نسبة (60.4%) من الدين الداخلي عام 2023، وهو ما يفسر الاعتماد الكبير لفجوة تمويل موازنة 2023 على الحوالات المخصومة لدى البنك المركزي وبنسبة (36.3%) وبالتالي سيشكل ذلك ضغط على هذا البند خلال عامي 2024-2025.

ثانيًا: الميزانية العامة

سجلت الميزانية العامة لعام 2023 عجزًا فعليًا قدره (6.8) ترليون دينار مقابل فائضًا قدره (44.7) ترليون دينار لعام 2022. وبما ان الموازنة العامة الاتحادية قد تأخر إقرارها لغاية حزيران 2023، فان الصرف يتم بنسبة (12\1) (واحد\اثني عشر) فما دون من إجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة بعد استبعاد المصروفات غير المتكررة على أساس شهري ولحين التصديق على الموازنة العامة الاتحادية.

جدول (16) تطوّر الإيراد والإنفاق العام (الفعلي) للميزانية العامة للدولة عامي 2022- 2023
(مليار دينار)

الابواب	2022	2023
الإيراد العام (الفعلي)	161,697.4	135,681.3
مُعدّل النمو %	-16.1	
الإنفاق العام (الفعلي)*	116,959.6	142,435.6
مُعدّل النمو %	21.8	

- المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.
- البيانات أوّلية قابلة للتعديل.
- *لاتتضمن تسديدات (الالتزامات الحكومية).

أ- الإيرادات العامة

سجّلت الإيرادات العامة لعام 2023 انخفاضًا بلغت نسبته (16.1%) لتبلغ (135.7) ترليون دينار مقابل (161.7) ترليون دينار لعام 2022، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، إذ تشكّل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات لتبلغ نسبة إسهامها (90.9%) وبمبلغ قدره (124.4) ترليون دينار، وبنسبة انخفاض بلغت (19%)، من جانب آخر، انخفضت كُلٍّ من الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج (12.6%) والإيرادات التحويلية بنسبة (220.9%).

بالمقابل ارتفعت كُلٍّ من الضرائب على الدخول والثروات بنسبة (77.2%) ويعزى ذلك انخفاض التهرب الضريبي وإلى ارتفاع عدد الموظفين الحكوميين في هذا العام ولأنّ الضريبة على رواتب موظفي الحكومة تشكّل النسبة الأكبر من هذه الضرائب.

كما ارتفعت الإيرادات الاخرى بنسبة (204.1%) والرسوم، حصة الموازنة من أرباح القطاع العام، الإيرادات الرأسمالية بنسبة (4.2%)، (165.5%)، (69.6%) مقارنة بالعام السابق.

ونلحظ أيضًا أنّ الإيرادات النفطية ما زالت هي المهيمنة على الإيرادات العامة وبنسبة مرتفعة جدًا قياسًا بباقي الإيرادات، في حين ما زالت الضرائب بكل أشكالها تشكّل نسبة متدنية تبلغ (4.3%)، مما يتطلب العمل على توسيع قاعدة الإيرادات العامة من خلال أتمتة الجهاز الضريبي والجباية الإلكترونية لتعبئة الموارد المالية العامة.

إطار (2)

أقر العراق في 15 حزيران 2023 مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (2023-2024-2025) بعد أن تعطّلت لعام ونصف، حيث قُدّرت إجمالي الإيرادات العامة بـ(134.5) ترليون دينار، وإجمالي النفقات العامة بـ(198.9) ترليون دينار، وبإجمالي عجز مخطط بلغ (64.3) ترليون دينار.

جدول (17) مكوّنات إيرادات الميزانية العامة للدولة (فعلي) عامي 2022-2023 (مليار دينار)				
أبواب الإيرادات	**2022**	**2023**	**نسبة التغير %**	**نسبة المساهمة في إجمالي الإيرادات العامة %**
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	153,623.3	124,428.7	-19.0	90.9
الضرائب على الدخول والثروات	2,778.1	4,923.1	77.2	3.6
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	1,133.3	990.1	-12.6	0.7
إيرادات أخرى	1,124.3	3,419.4	204.1	2.5
الإيرادات التحويلية	1,041.7	-1,259.3	-220.9	-
الرسوم	1,257.9	1,310.8	4.2	1.0
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	641.4	1,703.2	165.5	1.2
الإيرادات الرأسمالية	97.4	165.2	69.6	0.1
المجموع الكلي للإيرادات	**161,697.4**	**135,681.2**	**-16.1**	**100**
الإيرادات بعد استبعاد الإيرادات التحويلية	**160,655.7**	**136,940.6**		

- **المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.**
- **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**
- **تم احتساب نسبة المساهمة بعد استبعاد الإيرادات التحويلية.**

شكل (19) نسب مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات الاخرى في الإيرادات العامة (%) عام 2023

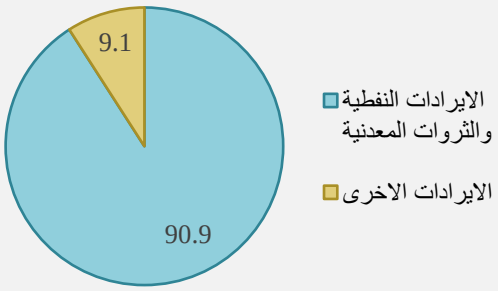

ب- النفقات العامة

سجّلت النفقات العامة الفعلية ارتفاعًا ملحوظًا في عام 2023 بنسبة (21.8%) ليبلغ (142.4) تريليون دينار مقابل (117.0) تريليون دينار في عام 2022 مشكّلًا ما نسبته (42.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع النفقات (الجارية) بنسبة (12.7%) والنفقات الاستثمارية بنسبة (101.3%) بالرغم انخفاض الإيرادات العامة بنسبة (16.1%) قياسًا بالعام 2022، وعلى النحو المبيّن في **جدول (18)**. وتشكّل النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة لتبلغ نسبتها (83.0%) في حين بلغت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية (17.0%) من إجمالي النفقات العامة.

جدول (18) النفقات العامة الفعلية (الجارية والاستثمارية) عامي 2022-2023 (مليار دينار)			
النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	إجمالي النفقات العامة الفعلية
2022	104,941.1	12,018.5	116,959.6
2023	118,242.8	24,192.9	142,435.7
نسبة التغير %	12.7	101.3	21.8
نسبة المساهمة في إجمالي النفقات العامة	83	17	100

- **المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.**
- **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**

شكل (20) النفقات العامة الفعلية (الجارية والاستثمارية) عامي 2022-2023 (مليار دينار)

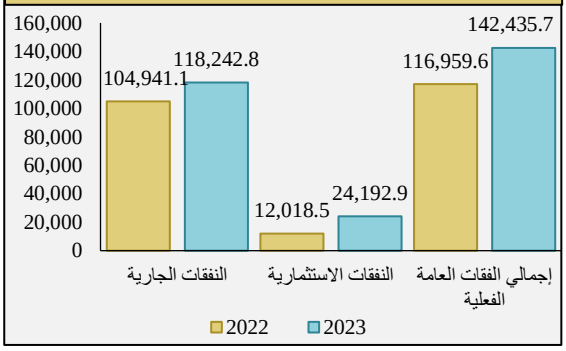

1. النفقات الجارية

سجّلت النفقات الجارية في عام 2023 ارتفاعًا بنسبة (12.7%) لتبلغ (118.2) تريليون دينار مقابل (104.9) تريليون دينار لعام 2022 مشكّلًا نسبة (35.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُعزَى ذلك إلى ارتفاع جميع

مكوّنات النفقات الجارية باستثناء المستلزمات السلعية والتي انخفضت بنسبة (18.8%) وصيانة الموجودات بنسبة (5.0%) على التوالي. حيث ارتفعت تعويضات العاملين بنسبة (8.3%) نتيجة دفع أجور موظفي العقود ورواتب المتعينين الجُدد، وقرار مجلس الوزراء بزيادة رواتب المتقاعدين بمبلغ (100) الف دينار، كذلك ارتفعت فقرة المنح والإعانات وخدمة الدين بنسبة (81.1%) نتيجة إطلاق منحة تعويضية للسجناء السياسيين، إلى جانب تسديد جزء من فوائد الدين العام، في حين سجّلت الرعاية الاجتماعية أقل نسبة نمو بلغت (0.8%)، نتيجة العمليات التدقيقية على المشمولين بالرعاية الاجتماعية، وعلى النحو المبيّن في **جدول (19)**.

أمّا على مستوى نسبة المساهمة فقد سجّلت تعويضات الموظفين النسبة الأكبر من إجمالي النفقات الجارية لتبلغ (39.9%) تليها الرعاية الاجتماعية بنسبة (21.1%) واحتلت فقرة المنح والإعانات وخدمة الدين المرتبة الثالثة بنسبة (17.2%)، في حين سجّلت الفقرات الأُخرى النسبة المتبقية البالغة (21.8%).

جدول (19) النفقات الجارية للميزانية العامة للدولة (فعلية) عامي 2022-2023

(مليار دينار)

أبواب الصرف	المبالغ		نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الجارية %
	2022	2023		
تعويضات الموظفين	43,614.0	47,216.8	8.3	39.9
المنح والاعانات وخدمة الدين	11,245.9	20,369.8	81.1	17.2
الرعاية الاجتماعية	24,783.5	24,988.4	0.8	21.1
المستلزمات السلعية	14,320.9	11,630.2	-18.8	9.8
البرامج الخاصة	859.9	1,060.8	23.4	0.9
المستلزمات الخدمية	1,142.1	1,899.6	66.3	1.6
صيانة الموجودات	613.4	582.5	-5.0	0.5
النفقات الرأسمالية	261.4	645.0	146.7	0.5
الالتزامات والمساهمات	40.2	83.7	108.0	0.1
المديونية (خدمة الدين)	8,059.7	9,766.1	21.2	8.3
المجموع	**104,941.00**	**118,242.90**	**12.7**	**100**

- **المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.**
- **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**

2. النفقات الاستثمارية

سجّلت النفقات الاستثمارية خلال عام 2023 ارتفاعًا بلغت نسبته (101.3%) لتبلغ (24.2) ترليون دينار مقابل (12.0) ترليون دينار عام 2022، لتسجّل ما نسبته (7.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُعزَى هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع النفقات الاستثمارية لجميع القطاعات (عدا قطاع النقل والمواصلات)، وذلك بعد إقرار الموازنة العامة، حيث بلغ نمو النفقات الاستثمارية قبل إقرار الموازنة العامة (قبل شهر تموز) (58.3%) في حين بلغ نموه بعد إقرار الموازنة العامة (121.3%)، وهو ما يوضّح أثر إقرار الموازنة العامة في زيادة النفقات الاستثمارية. سجّل القطاع الصناعي أعلى مُعدّل نمو بلغ (388.7%)، وذلك بعد إقرار الموازنة العامة، حيث بلغ نمو هذا القطاع قبل إقرار الموازنة العامة (قبل شهر تموز) (28.7%) في حين بلغ نموه بعد إقرار الموازنة العامة (483.5%)، وهذا يُعد

مؤشـرًا ايجابيًا نحو التوجه الحكومي لتنمية القطاع الصـــناعي والذي يمكن ان يؤدي إلى رفع نســـبة مســـاهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الناتج الكلي خلال الأعوام القادمة، ومن ثم سترتفع الايرادات غير النفطية في إجمالي الايرادات.

ونما قطاع المباني والخدمات بنســـبة (40.1%) بعد قيام الحكومة بعدد من المشـــاريع الخدمية، أبرزها مشـــاريع فك الاختناقات المرورية. في حين انخفض قطاع النقل والمواصلات بنسبة (3.3%). وعلى مستوى نسب المساهمة، فقد استحوذ القطاع الصـــناعي على أعلى نســـبة، إذ ســـجّل مســـاهمة بلغت نســـبتها (48.7%) بعد ان كان قطاع المباني والخدمات يســـتحوذ على أعلى نســـبة تخصـــيص من إجمالي النفقات الاســـتثمارية عام 2022، والذي جاء ثانيًا بنســـبة (30.5%)، وهو ما يشير إلى إعطاء أهميّة كبيرة للقطاع الصناعي، في حين احتل قطاع النقل والمواصـــلات المرتبة الثالثة بنسبة (12.9%) يليه كُلٍّ من قطاع التربية والتعليم والقطـــاع الزراعي بنســـبـــة (5.9%)، (2.0%) على التوالي، على النحو المبيّن في **جدول (20)**.

شكل (21) نسب المساهمة في إجمالي النفقات الاستثمارية (%) عام 2023

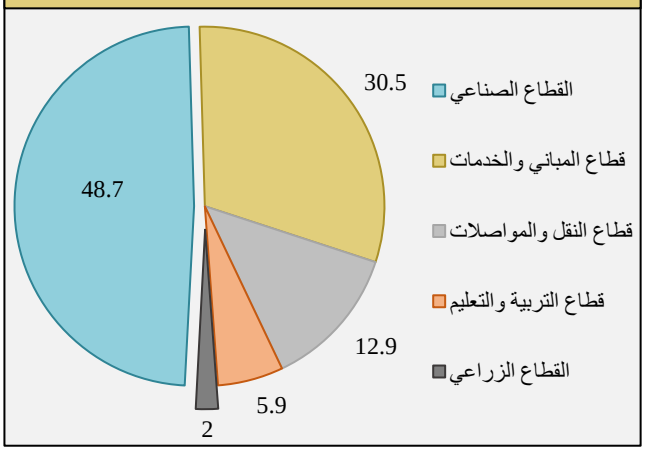

جدول (20) النفقات الاستثمارية للميزانية العامة للدولة عامي 2022-2023
(مليار دينار)

القطاعات	2022	2023	نسبة التغير (%)	نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الاستثمارية (%) لعام 2023
القطاع الصناعي	2,412.3	11,788.8	388.7	48.7
قطاع المباني والخدمات	5,265.7	7,379.1	40.1	30.5
قطاع النقل والمواصلات	3,231.6	3,126.3	-3.3	12.9
قطاع التربية والتعليم	738.0	1,410.6	91.1	5.9
القطاع الزراعي	370.9	488.1	31.6	2.0
المجموع	**12,018.5**	**24,192.9**	**101.3**	**100**

- المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة.
- البيانات أوّلية قابلة للتعديل.

ثانيًا: تطوّرات الدين العام الداخلي

يعد الدين الداخلي عاملًا حاسمًا، خاصة بالنسبة للدول ذات الترتيب الائتماني المنخفض، حيث تختار العديد من الدول الحصول على الأموال من خلال أشكال مختلفة من أدوات الدين الداخلي، مثل التحويلات والسندات، لتغطية جزء كبير من عجز الميزانية الوطنية.

سجل الدين العام الداخلي نهاية عام 2023 ارتفاعًا بنسبة (1.5%)، ليصل إلى (70,557.5) مليار دينار، مقابل (69,495.7) مليار دينار في عام 2022، يعزى ذلك إلى طرح سندات إعمار إلى جانب ارتفاع قروض المؤسسات المالية الحكومية لدعم الإنفاق العام، مما أدّى إلى تحول هيكل ديون وزارة المالية نحو السندات، كما تم إصدار سندات إعمار جديدة واسترداد بعض سندات المقاولين والمزارعين، كما موضح في **الجدول (21)**.

حوالات وزارة المالية

أ- حوالات وزارة المالية خارج المزاد

سجّلت حوالات وزارة المالية خارج المزاد انخفاضًا خلال عام 2023 بنسبة (4.7%) نتيجة انخفاض رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الالزامي)، إذ سجّل رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) انخفاضًا في نهاية 2023 بنسبة (7.3%)، ليبلغ (3,346.0) مليار دينار في عام 2023 مقابل (3,607.9) مليار دينار نهاية عام 2022، وانخفض قرض TBI بنسبة (14.9%) خلال هذا العام ليبلغ (1,760.5) مليار دينار، مع انخفاض في رصيد الدين القائم للحوالات المخصومة في السوق الثانوي من البنك المركزي في عام 2023 قياسًا بالعام 2022 ليبلغ (42,643,1) مليار دينار.

ب- القروض

شهد قطاع القروض ارتفاعًا بنسبة (15.7%) في عام 2023 بإجمالي (18,261.2) مليار دينار مقارنة بـ (15,779) مليار دينار في عام 2022.

القطاعات المكونة للقروض هي كما يأتي:

كان هناك ارتفاع طفيف في قروض شركات التمويل الذاتي التي تلبي رواتب موظفيها خلال المدة (2010-2014) في عام 2023، حيث بلغت (8,088.3) مليار دينار مقابل (8,160.7) مليار دينار مقارنة بعام 2022 ولوحظ انخفاض في بند القروض الممنوحة في عام 2020، حيث بلغ (5,622.5) بنهاية عام 2023 مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ (6,017.5) مليار دينار. كما لوحظ انخفاض في مبالغ القروض للمشاريع ذات التمويل الذاتي في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لسنة 2014، حيث بلغت (545.5) في عام 2023 مقارنة بالعام السابق الذي بلغ (606.5) مليار دينار كما انخفضت القروض الدولارية للمصرف العراقي للتجارة لمشروع مياه السماوة بنسبة (17.6%) في عام 2023، لتصل إلى (419.5) مليار دينار عام 2023 مقابل (509) مليار دينار للعام السابق، وأدّى ظهور بند القروض المقدمة لوزارة الزراعة في عام 2010 بقيمة (218.7) مليار دينار و بند قروض المصارف الحكومية بقيمة (3,000) مليار دينار إلى ارتفاع نسبة القروض العامة عام 2023.

ج- السندات

ارتفعت مبالغ السندات المباعة (سندات مستحقات المقاولين، وسندات بناء) بنسبة (62%) عام 2023 لتبلغ (3,291,0) مليار دينار مقابل (2,031.1) مليار دينار عام 2022 ويعزى ذلك إلى طرح سندات جديدة (سندات اعمار) وبلغت (2,999,9) مليار دينار وبالمقابل انخفضت سندات الخزينة بنسبة (78.1%) بسبب تسديدات وزارة المالية لعام 2023.

شكل (22) رصيد الدين العام الداخلي نهاية عامي 2022-2023
(مليار دينار)

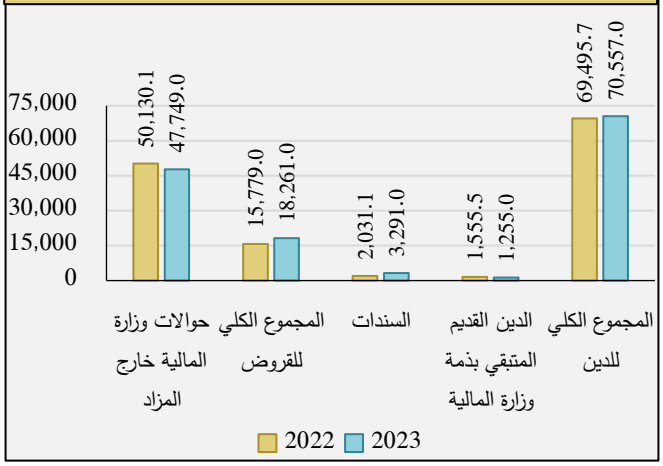

جدول (21) تطوّرات الدين العام الداخلي عامي 2022-2023
(مليار دينار)

التفاصيل	رصيد الدين القائم نهاية عام 2022	رصيد الدين القائم نهاية عام 2023	معدل نمو الدين الداخلي %
مزادات حوالات الخزينة (364) يومًا.	———	———	———
الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية.	1,555.5	1,255.5	-19.3
حوالات وزارة المالية خارج المزاد.	50,130.1	47,749.6	-4.7
- قرض مصرف TBI.	2,069.8	1,760.5	-14.9
- حوالات الاحتياطي الإلزامي.	3,607.9	3,346.0	-7.3
- الحوالات المشتراة من البنك المركزي في السوق الثانوية.	44,452.4	42,643.1	-4.1
- الحوالات المخصومة من مصرف الرافدين.	———	———	———
السندات	2,031.1	3,291.0	62.0
- التسليم الآجل (سندات اعمار).	———	2,999.9	———
- السندات الوطنية.	———	———	———
- سندات الفلاحين/ سندات بناء.	1,948.8	251.9	-87.1
- سندات مستحقات المقاولين.	82,357	39.2	-99.9
المجموع الكلي للقروض	15,779	18,261.2	15.7
- قرض المصرف العراقي للتجارة بعملة الدولار مشروع ماء السماوة.	509	419.5	-17.6
- قرض مشاريع المديريات الممولة ذاتيًا في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لعام 2014.	606.5	545.5	-10.1
- قرض من المصرف العراقي للتجارة لتمويل وزارتي التجارة والزراعة.	485.3	366.5	-24.5
- قروض ممنوحة إلى وزارة الزراعة بضمان وزارة المالية 2010.	———	218.7	———
- قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها لعام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.	8,160.7	8,088.3	-0.9
- القروض الممنوحة خلال عام 2020.	6,017.5	5,622.5	-6.6
- قروض المصارف الحكومية.	———	3,000	———
مجموع للدين العام الداخلي	69,495.7	70,557.5	1.5

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أوّلية قابلة للتعديل.

الفصل الخامس

تطوّرات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

Developments of External Sector and Iraqi Balance of Payments

يُشكّل القطاع الخارجي المرأة الحقيقية لاقتصاد البلد، فضلًا عن تضمينه ميزان المدفوعات بكافة فقراته وما يتضمن هذا الفصل من إيضاح للقطاع الخارجي لخلق حالة الاستقرار الاقتصادي في العراق، ويعتمد العراق بشكلٍ كبير على صادرات النفط الخام إلى جانب الاعتماد على الاستيرادات لتغطية الاحتياجات السلعية، والذي ينعكس في درجة الانكشاف الاقتصادي، اذ يتركز حجم التبادلات التجارية مع الدول الآسيوية.

يتناول هذا الفصـــل حجم التجارة الخارجية للعراق عامي 2022-2023 فضلًا عن اهم الشركاء التجاريين للعراق من حيث الصادرات والاستيرادات، ومن ثم الدخول إلى التركيب السلعي للصادرات والاستيرادات، وبعد ذلك يتم تحليل ميزان المدفوعات عام 2023.

- **التجارة الخارجية.**
- **ميزان المدفوعات.**

القطاع الخارجي

أوّلًا: التجارة الخارجية

يشكل القطاع الخارجي المرآة الحقيقية لاقتصاد البلد بشقيه الصادرات والاستيرادات فضلاً عن تضمينه ميزان المدفوعات بكافه فقراته وما يتضمن هذا الفصل من ايضاح للقطاع الخارجي لخلق حالة الاستقرار الاقتصادي في العراق، إذْ يفسر هذا الفصل حجم التجارة الخارجية للعراق لعامي 2022-2023 فضلاً عن اهم الشركاء التجاريين للعراق من حيث الصادرات والاستيرادات ومن ثم الدخول الى التركيب السلعي للصادرات والاستيرادات وبعد ذلك يتم تحليل ميزان المدفوعات لعام 2023.

سَجل حجم التجارة الخارجية لعام 2023 انخفاضاً بنسبة (4.7%) ليبلغ (165.0) مليار دولار مقابل (173.2) مليار دولار لعام 2022، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات لعام 2023 مقارنة بعام 2022، إذْ سجلت الصادرات انخفاضاً ملحوظاً لعام 2023 بنسبة (16.0%) ليبلغ (99.2) مليار دولار مقارنة بعام 2022 والبالغ (118.0) مليار دولار ويعزى ذلك الى انخفاض صادرات النفط الخام بنسبة (16.5%) نتيجة للتخفيضات التي اتخذتها اوبك+ خلال عام 2023، إذْ بلغ المعدل الشهري للتصدير (85.5) مليون برميل وبكمية انتاج سنوي بلغت (1026.0) مليون برميل وبسعر (78.5) دولار للبرميل الواحد لعام 2023، بعد ان كانت الكمية المنتجة لعام 2022 (1628.7) مليون برميل ومعدل تصدير شهري بلغ (89.6) مليون برميل بسعر (95) دولار للبرميل، فيما سجّلت الاستيرادات على أساس سيف ارتفاعاً بنسبة (19.2%) لتسجّل (65.8) مليار دولار مقابل (55.2) مليار دولار عام 2022، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاستيرادات من الهند بنسبة (73%) نتيجة زيادة استيراد الوقود (الكازولين) بنسبة (68%) ومادة الرز بنسبة (90%) ، والسكر بنسبة (40%) واللحوم الحمراء بنسبة (15%) .

فيما بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي (65.0%) لعام 2023 وهو اقل من عام 2022 البالغ (60.1%) وهو ما يشير إلى أنّ الاقتصاد العراقي لازال يعاني من انكشاف اقتصادي على العالم الخارجي، اذ تجاوز النسبة المعيارية للانكشاف وهي (45%)، على الرغم من انخفاض هذا المؤشر وعلى النحو المبيّن في **جدول (22)**.

جدول (22) حجم التجارة الخارجية عامي 2022-2023
(مليون دولار)

	2022	2023	النمو %
حجم التجارة الخارجية	173,239	164,975.6	-4.8
الصادرات	118,045	99,149.2	-16.0
الاستيرادات*	55,194	65,826.4	19.3
الانكشاف الاقتصادي (%)	**60.1**	**65.0**	**-**

- **المصدر: الاستيرادات، الصادرات: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.**
- ***احتساب الاستيرادات على أساس سيف (cif).**
- **البيانات أولية قابلة للتعديل.**

شكل (23) حجم التجارة الخارجية في العراق عامي 2022-2023 (مليون دولار)

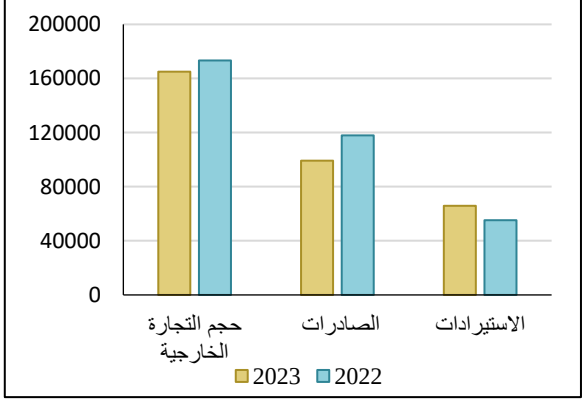

1. أهم شركاء التجارة الخارجية للعراق

استمرت الدول الآسيوية في استحواذ المرتبة الأُولى في الشراكة التجارية مع العراق، إذ شكّلت صادرات واستيرادات العراق إلى الدول الآسيوية ما نسبته (69.07%) و(73.81%) من إجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، تأتي الأهمّية التجارية للدول الآسيوية مع العراق لكون النسبة الأكبر من الحصة السوقية للنفط هي لصالح الصين والهند نتيجة حاجتها المتزايدة إلى الطاقة بسبب الارتفاع المستمر في مستويات الإنتاج، أمّا فيما يخصُّ الاستيرادات فإنّ أغلب استيرادات العراق هي مكائن ومعدات نقل المتأتية أغلبها من دول آسيوية أهمها الصين، كوريا واليابان، في حين تحتل دول أوربا الغربية المرتبة الثانية في الشراكة التجارية، إذ بلغت نسبة مساهمة صادرات العراق إلى تلك المنطقة (18.47%) من إجمالي الصادرات، في حين بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات (11.4%) من إجمالي الاستيرادات، في حين بلغت نسبة مساهمة الصادرات إلى كُلٍّ من دول أمريكا الشمالية والدول العربية (7.57% ، 3.93%) من إجمالي الصادرات على التوالي، وأسهمت الاستيرادات بما نسبته (2.18%، 8.56%) من إجمالي الاستيرادات على التوالي، في حين شكّلت نسبة صادرات واستيرادات العراق إلى باقي دول العالم ما نسبته (0.96% و4.03%) من إجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، على النحو المبيّن في **جدول (23)**.

جدول (23) الشركاء التجاريين للعراق عامي 2022-2023

(مليون دولار)

المنطقة الجغرافية	2022		2023		المساهمة في إجمالي الصادرات عام 2023 (%)	المساهمة في إجمالي الاستيرادات عام 2023 (%)
	الصادرات	الاستيرادات*	الصادرات	الاستيرادات		
الدول العربية	4,639	4,725	3,896	5,635	3.93	8.56
دول أوربا الغربية	21,803	6,303	18,313	7,517	18.47	11.4
دول أوربا الشرقية	1,086	712	912	849	0.92	1.29
دول آسيوية	81,534	40,739	68,482	48,586	69.07	73.81
دول أفريقيا عدا العربية	24	66	20	80	0.02	0.14
دول أمريكا الشمالية	8,936	1,203	7,506	1,435	7.57	2.18
دول أمريكا الوسطى	0	94	0	112	0.00	0.17
دول أمريكا الجنوبية	23	1,214	20	1,448	0.02	2.20
دول أوقيانوسيا	0	138	0	164	0.00	0.25
المجموع العام	**118,045**	**55,194**	**99,149**	**65,826**	**100.00**	**100.00**

- **البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.**
- ***قيمت الاستيرادات على أساس سيف (cif).**
- **البيانات أولية قابلة للتعديل.**

شكل (24) الأهمية النسبية لصادرات العراق بحسب التوزيع الجغرافي (%) عام 2023

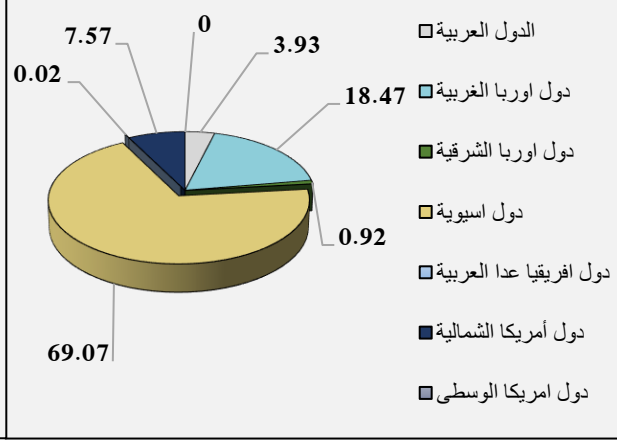

شكل (25) الأهمية النسبية لاستيرادات العراق بحسب التوزيع الجغرافي (%) عام 2023

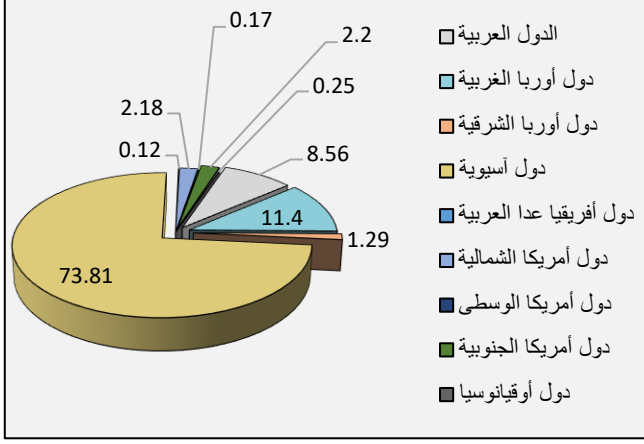

2. التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجّلت فقرة الوقود المعدنية المتضمنة (النفط والمنتجات النفطية) أعلى نسبة مساهمة التي بلغت (99.57%) من إجمالي الصادرات لعام 2023، في حين سجّلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، سلع مصنّعة) النسبة المتبقية والبالغة (0.43%) من إجمالي الصادرات عام 2023 وهذا يدل على عمق الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي والاعتماد بشكل كبير على تصدير النفط الخام، الناجم عن ضعف بيئة الأعمال وانخفاض دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وضعف التنوع الاقتصادي مما ينعكس على عدم تنوع الصادرات، وعلى النحو المبيّن في **جدول (24)**.

جدول (24) الهيكل السلعي للصادرات العراقية عامي 2022 – 2023

(مليون دولار)

	2022	الأهمّية النسبية 2022 %	2023	الاهمية النسبية 2023 %	مُعدّل نمو 2023 %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	35	0.03	228	0.230	551.4
المشروبات والتبغ	0	0.00	0	0.000	-
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	142	0.12	193	0. 195	35.92
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها*	117,864	99.85	98,721	99.568	-16.3
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0.00	0	0.000	-
المواد الكيمياوية	0	0.00	0	0.000	-
سلع مصنّعة	4	0.003	2	0.002	-50
مكائن ومعدات نقل	0	0.00	5	0.005	-
مصنوعات متنوعة	0	0.00	0	0.000	-
السلع غير المصنفة	0	0.00	0	0.000	-
المجموع	**118,045**	**100**	**99,149**	**100.00**	**-16.01**

- **البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.**
- ***تتضمن صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية.**
- **البيانات أولية قابلة للتعديل.**

3. التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

احتلت فقرة المكائن ومعدات النقل المرتبة الأُولى في سُلّم ترتيب الأولوية لنسب المساهمة في إجمالي الاستيرادات والبالغة (38.50%) وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلّا أنّ أغلب هذه المعدات هي للاستخدام الشخصي وبنسبة أقل موجّهة نحو الإنتاج، تليها فقرتا (مصنوعات متنوعة) و(سلع مصنّعة) بنسبة (15.80%) و(11.40%) على التوالي، وسجّلت فقرات (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم)، (المواد الكيمياوية)، (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية)، (المواد الغذائية والحيوانات الحية) النسب البالغة (9.8%، 6.7%، 6.4%، 5.4%) على التوالي، أمّا فقرة (السلع غير المصنفة) فسجّلت (2.9%)، في حين سجّلت فقرة (المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود) ما نسبته (1.8%) وهذا يدل على انخفاض الطلب على السلع التي تدخل في الإنتاج نتيجة ضعف الإنتاج المحلي، أمّا فقرة (المشروبات والتبغ) فقد سجّلت (1.3%) من إجمالي الاستيرادات، وعلى النحو المبيّن في **جدول (25)**.

إنَّ ضعف الإنتاج المحلي والاعتماد على الإيرادات النفطية فتح الباب أمام استيراد السلع الأجنبية للاستحواذ على السوق المحلية وهذا بدوره سيؤدي إلى خروج العملة الصعبة لتغطية قيمة الاستيرادات الكبيرة التي تشمل على الأغلب سلعًا استهلاكية تسهم في جعل الميزان التجاري السلعي غير النفطي في حالة عجز مستمر ولاسيما ان المواد الغذائية والحيوانات الحية التي تعد من السلع الضرورية تسجل اعلى معدل نمو وبشكل ملحوظ ليسجل (19.3%) هذا العام مقارنة بالعام السابق كما ارتفع استيراد المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود بنسبة (19.3%).

جدول (25) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية عامي 2022-2023

(مليون دولار)

السلع	2022	2023	الأهمّية النسبية % 2023
المواد الغذائية والحيوانات الحية	2,980	3,555	5.40
المشروبات والتبغ	718	856	1.30
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	993	1,185	1.80
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	5,409	6,451	9.80
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	3,532	4,213	6.40
المواد الكيمياوية	3,698	4,410	6.70
سلع مصنّعة	6,292	7,504	11.40
مكائن ومعدات نقل	21,250	25,343	38.50
مصنوعات متنوعة	8,721	10,400	15.80
السلع غير المصنفة	1,601	1,909	2.90
المجموع	**55,194**	**65,826**	**100.00**

- **المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.**

ثانيًا: ميزان المدفوعات

في ضـــوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2023 فائضـــاً مقداره (20,078.8) مليون دولار نتيجة للزيادة المتحققة في الأصـــول الاحتياطية التي يديرها البنك المركزي خلال هذه الفترة، لقد أســـهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض، والتي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الاتي: -

اولاً- الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (28,374.6) مليون دولار خلال عام 2023، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الاتي: -

1. الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال عام 2023 فائضـــاً بقيمة (43,196.7) مليون دولار، حيث سـجلت الصـادرات الكلية مبلغاً مقداره (99,149.2) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع الى الشـركات النفطية الأجنبيـــة بقيمـــة (13,388.2) مليون دولار، أمـــا الاســـتيرادات الكليـة فقـد ســـجلـت مبلغـاً مقـداره (65,826.4) مليون دولار على أســـاس ســـيف و(55,952.5) مليون دولار على أسـاس فوب، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشـحن والتأمين لتحويلها من سـيف الى فوب.

2. صافي حساب الخدمات

أظهر صـــافي حســـاب الخدمات خلال عام 2023 عجزاً مقـداره (16,524.0) مليون دولار وجـاء هـذا العجز نتيجـة زيـادة المدفوعات البالغة (25,226.7) مليون دولار، اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف السفر ثم النقل والتأمين.

في حين بلغ جـانـب المقبوضـــــات مبلغـاً مقـداره (8,702.7) مليون دولار تحقق أغلبها في بند الســـفر والذي يضـــم القادمين الى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3. حساب الدخل الأولي

حقق صـافي حسـاب الدخل الأولي خلال عام 2023 فائضـاً بلغ (973.3) مليون دولار وفيما يلي تفصـيلًا لهذا الحساب: -

أ- تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصـــلي لإقل من سـنة. حقق صـافي حسـاب تعويضـات العاملين خلال عام 2023 فائضاً بلـــغ (71.3) مليون دولار.

ب- دخل الاســـتثمار: حقق صـــافي حســـاب دخل الاســـتثمار فائضـــاً بلغ (902.0) مليون دولار نتيجـة لزيـادة المقبوضـــــات والتي تتمثل بفوائد الاستثمارات لكل من البنك المركزي ووزارة المالية.

4. حساب الدخل الثانوي

حقق صـافي حسـاب الدخل الثانوي خلال عام 2023 فـائضـــــاً بلغ (728.6) مليون دولار، نتيجـة لزيـادة المقبوضـات البالغة (614.6) مليون دولار، وانخفاض بالمدفوعات بقيمة (63.1) مليون دولار وارتفاع صـافي التحويلات الخاصـــــة البالغة (177.1) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين الى ذويهم وتحويلات العـاملين الـذين يعملون خـارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

ثانياً- الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال عام 2023 عجزًا مقداره (41.2) مليون دولار. ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الاصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

ثالثاً - الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال عام 2023 مبلغاً مقداره (25,988.3) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضًا لمكونات هذا الحساب: -

1- صافي الإستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2023 فائضاً مقداره (5,649.7) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الاصول المالية الخارجية بقيمة (286.2) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (5,363.5) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2- صافي استثمار الحافظة

حقق صافي استثمار الحافظة خلال عام 2023 فائضاً مقداره (243.1) مليون دولار نتيجة لانخفاض مطلوبات الحكومة بمقدار (348.3) مليون دولار وارتفاع موجودات القطاعات الاخرى بقيمة (12.5) مليون دولار.

3- صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام 2023 فائضاً مقداره (16.7) مليون دولار، نتيجة انخفاض الخصوم المالية للقطاع الرسمي بقيمة (5,903.6) مليون دولار، وانخفاض صافي الاستثمار الرسمي لشركات الايداع الاخرى بقيمة (3,970.0) مليون دولار وارتفاع صافي الودائع في الخارج بقيمة (325.5) مليون دولار.

4- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2023، فائضاً بلغ (20,078.8) مليون دولار، نتيجة زيادة الموجودات الأجنبية التي يديرها البنك المركزي من العملة والودائع لدى البنوك الخارجية.

رابعاً - فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال عام 2023، مبلغاً قدره (2,345.1) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تُغطّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت بمبالغ أكثر.

شكل (26) ميزان المدفوعات لعام 2023 (مليون دولار)

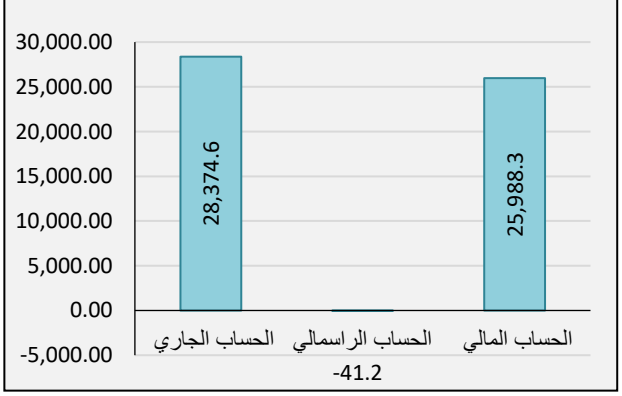

الفصل السادس

تطوّر نظام المدفوعات
Payment System Development

يمتلك العراق واحدًا من أكثر أنظمة الدفع الإلكتروني تطورًا في العالم، بأستخدام شبكة آمنة وفعالة مسؤولة عن تبادل اوامر الدفع بين البنوك.

يقوم البنك المركزي العراقي بتشغيل وإدارة حسابات التسوية بين المشاركين لضمان سلامة وكفاءة نظام الدفع وعمليات المقاصة، ويهدف البنك المركزي العراقي إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد من خلال خلق بيئة آمنة ونظام مصرفي سليم وتنافسي يتماشى مع المعايير المصرفية الدولية، و الحفاظ على استقرار الأسعار في البلاد وزيادة القدرة التنافسية وخلق نظام مالي مستقر.

يعد نظام المدفوعات شكل حديث من اشكال تسوية المعاملات، وهو أداة توفر خدمة التسوية النقدية بالوسائل الإلكترونية ولها تأثير ايجابي على أسواق رأس المال وتساعد المدفوعات الإلكترونية على زيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي تعزيز النمو الإقتصادي.

كما أن النظام يزيد من القدرة التنظيمية للأفراد والمؤسسات ويخفف أزمة السيولة، و يقضي على مشكلة الأوراق النقدية المزورة ويحمي المتعاملين به من بعض الخسائر ويقع على عاتق المصارف مسؤولية توعية عملائها والمواطنين بشكل عام لاعتماد أنظمة الدفع كوسيلة دفع سريعة وآمنة وفعالة.

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن أهم التطورات في نظام الدفع الالكتروني العراقي عام 2023 والخطط الاستراتيجية المستقبلية.

- **أهم مكوّنات نظام المدفوعات العراقي.**
- **الشمول المالي.**

أوّلًا: مكوّنات نظام المدفوعات العراقي

أ- نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)

يمثّل هذا النظام حلقة وصـــل بين البنك المركزي العراقي والفروع الرئيســـة للبنوك ووزارة المالية لتبادل أوامر الدفع عالية القيمة داخل العراق. ويحل نظام RTGS محل التنفيذ اليدوي للمعاملات المالية ويزيل المخاطر الناشـئة عن عمليات التسـوية الشـاملة لقيم المدفوعات بين جميع المصارف العاملة في العراق.

سـجّل نظام التسـوية الإجمالية الآنية (RTGS) انخفاض في عدد التحويلات بـالدينار العراقي بنسبة (4.4%)، لتسـجّـل (69,386) تحويلًا في عـام 2023 مقابل (72,561) تحويلًا مقارنة بعام 2022، فيما سـجّلت مبالغ التحويلات بالدينار العراقي ارتفاعًا بنسـبة (19.5%) لتبلغ (276.5) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (231.4) ترليون دينار مقارنة بعام 2022.

أمّا عدد التحويلات بالدولار الأمريكي انخفضت بنسبة (9.5%) لتسـجّل (27,256) تحويـلًا عام 2023 مقابل (30,107) تحويلًا مقارنة بعام 2022، فيما سجلت التحويلات بالـدولار الامريكي ارتفاعًا بنسبة (21.8%)، لتبلغ (11.3) مليار دولار عام 2023 مقابل (9.2) مليار دولار مقارنة بالعام السـابق. وأن أغلب التحويلات بين المصـارف والبنك المركزي هي بالدينار العراقي وتشـكل نسـبة (72%) من إجمالي التحويلات في النظام. وبالمقابل يرجع ذلك إلى اعتماد القطاع المصـرفي العراقي نظامًا للتحويلات المالية لإدارة اسـتخدام الدولار في المعاملات الرسـمية والحد من نمو الاقتصـاد غير الرسـمي بعد فرض التعاملات التجارية عن طريق المنصـة الالكترونية لبيع الدولار، والتي أدّت إلى زيادة مبالغ التحويلات المالية في عام 2023 مقارنة بعام 2022.

شكل (27) عدد التحويلات عن طريق نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS) بالدينار والدولار للمدة 2020-2023

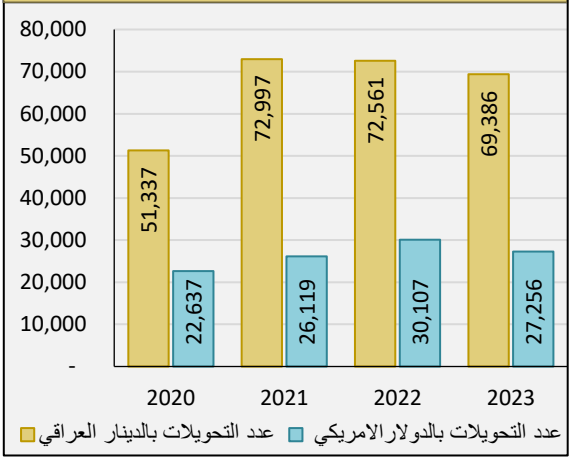

شكل (28) مبالغ التحويلات عن طريق نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS) بالدينار والدولار عامي 2022-2023

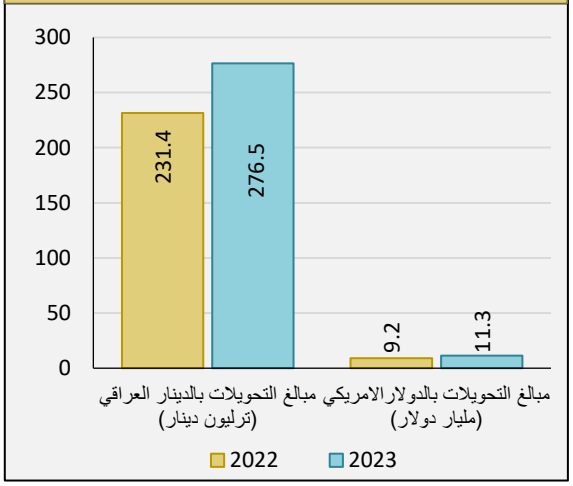

ب- نظام المقاصة الإلكترونية (C-ACH)

1. أوامر الدفع الدائنة (CT) في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH)

سـجّلت ارتفاع في عدد التحويلات بنسبة (13.2%) لتبلغ (17,350,642) تحويلًا بـالـدينـار في عـام 2023 مقابل (15,323,780) تحويلًا بالدينار مقارنة بالعام السـابق، فيما سـجّلت مبالغ التحويلات بعملة الدينار ارتفاع بنسبة (23.4%) لتبلغ (37.4) ترليون دينـار في عـام 2023 مقابـل (30.3) ترليون دينـار مقارنة بعام 2022.

اما عدد التحويلات بالدولار الامريكي سـجّلت انخفاض بنسـبة (3.1%)، لتبلغ (29,000) تحويلًا في عام

2023 مقابل (29,928) مقارنة بعام 2022. فيما سجّلت مبالغ التحويلات بعملة الدولار ارتفاع بنسبة (24.2%)، لتبلغ (407.6) مليون في عام 2023 مقابل (328) مليون مقارنة بعام 2022.

شكل (29) عدد تحويلات اوامر الدفع الدائنة (CT) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عام 2022-2023

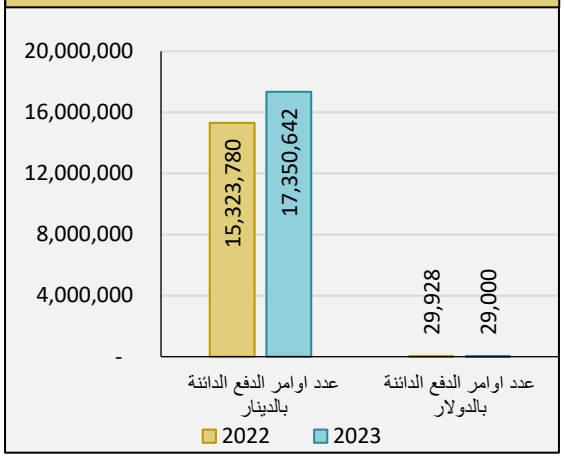

2. تحويلات الصكوك (Ch) في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH)

سجّلت انخفاض في عدد التحويلات بنسبة (37.7%) لتبلغ (369,210) تحويلًا بعملة الدينار في عام 2023 مقابل (592,994) تحويلًا بعملة الدينار مقارنة بعام 2022، فيما سجّلت قيمة التحويلات انخفاض بنسبة (15%) لتبلغ (25.8) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (30.3) ترليون دينار مقارنة بعام 2022.

اما عدد الصكوك بعملة الدولار سجّلت انخفاضًا بنسبة (65.7%) لتبلغ (1,310) تحويلًا بعملة الدولار في عام 2023 مقابل (3,824) تحويلًا بعملة الدولار مقارنة بالعام السابق. فيما سجّلت قيمة التحويلات ارتفاعًا بنسبة (173.3%) لتبلغ (617.2) مليون دولار في عام 2023 مقابل (255.9) مليون دولار مقارنة بالعام السابق.

شكل (30) عدد تحويلات الصكوك (CH) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عام 2022-2023

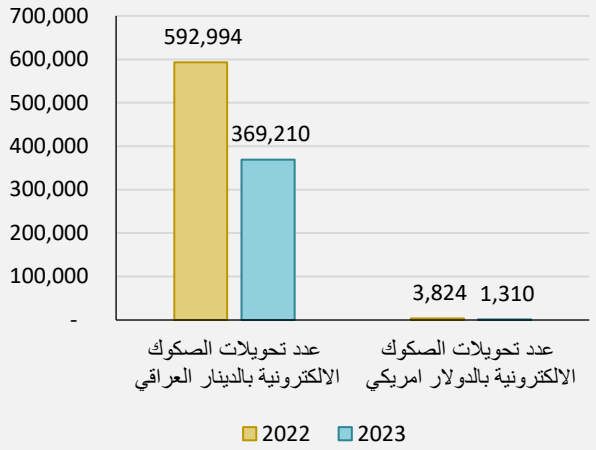

ج- نظام المقاصة الداخلية (IBCS)

هو نظام مقاصة داخلي للمصارف الحكومية التي لا تمتلك نظامًا مصرفيًا شاملًا، إذ يمكّن الإدارة العامة للمصرف مراقبة التحويلات بدقة وكفاءة وشفافية، ويوفر قاعدة بيانات لإجراء عملية التسوية والتدقيق.

1. التحويلات الدائنة (CT) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS)

سجّلت عدد التحويلات بالدينار العراقي ارتفاعًا بنسبة (2.5%) لتبلغ (39,859,679) تحويلًا في عام 2023 مقابل (38,887,041) تحويلًا مقارنة بعام 2022، فيما ارتفعت قيمة التحويلات بنسبة (14.6%) لتبلغ (59) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (51.5) ترليون دينار مقارنة بعام 2022.

اما عدد التحويلات بعملة الدولار سجّلت انخفاضًا بنسبة (27%) لتبلغ (235) تحويلًا في عام 2023 مقابل (324) تحويلًا مقارنة بالعام السابق. وشهدت انخفاضًا بقيمة تحويلاتها بنسبة (55%) لتبلغ (42.2) مليون دولار في عام 2023 مقابل (94) مليون دولار مقارنة بالعام السابق.

2. تحويلات الصكوك الإلكترونية (CH) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS)

سجّلت عدد تحويلات الصكوك بالدينار العراقي انخفاضًا بنسبة (28.4%) لتبلغ (360,875) تحويلًا عام 2023 مقابل (503,703) تحويلًا مقارنة بالعام السابق. وبالرغم من تراجع عدد التحويلات الا انها شهدت ارتفاع في قيمة تحويلتها بنسبة (2.3%) لتبلغ (18.2) ترليون دينار عام 2023 مقابل (17.8) ترليون دينار مقارنة بالعام السابق. اما عدد تحويلات الصكوك بعملة الدولار لم يشهد اي تغير خلال عام 2023 ليسجّل (23) تحويلًا وهو نفس عدد تحويلات العام السابق. بالمقابل ارتفعت قيمة التحويلات بنسبة (62.8%) لتسجّل (37) مليون دولار عام 2023 مقابل (22.7) مليون دولار مقارنًة بالعام السابق.

د- المُقسّم الوطني للبيع بالتجزئة والدفع (IRPSI)

هو أداة لقياس كفاءة وفعالية الأداء المالي للحكومة والقطاع الخاص. وهو نظام دفع إلكتروني مركزي يستخدم لتسهيل المعاملات المالية بين المؤسسات المالية المختلفة في البلد.

يُساهم النظام (IRPSI) في تحويل الأموال إلكترونيًا بين المصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي التابعة للمصارف الأخرى، حيث يمكّن حاملي البطاقات الائتمانية من إجراء عمليات السحب والشراء من خلالها، وكذلك القيام بالتعاملات المالية في نظام الدفع المتبادل عبر الهاتف النقال لتحويل الأموال عن طريق المحافظ الإلكترونية. ويعد هذا النظام كوسيط بين المصارف وشركات الدفع الإلكتروني، مما يسمح بإجراء المعاملات بشكل سلس وآمن.

سجّلت عدد التحويلات المالية للبطاقات الائتمانية المحلية بالدينار العراقي ارتفاعًا بنسبة (61%) لتبلغ (18,624,624) تحويلًا في عام 2023 مقابل (11,568,090) تحويلًا مقارنة بالعام السابق، وسجلت قيمتها ارتفاعًا بنسبة (17.1%) لتبلغ (9.6) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (8.2) ترليون دينار مقارنة بالعام السابق، اماعدد التحويلات بعملة الدولار سجّلت انخفاض طفيف بنسبة (0.3%) لتبلغ (24,625) تحويل عام 2023 مقابل (24,704) تحويل مقارنة بالعام السابق، فيما ارتفعت قيمها بنسبة (23%) لتسجّل (9) مليون دولار لعام 2023 مقابل (7) مليون دولار مقارنةً بعام 2022.

أمّا عدد التحويلات المالية عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني عن طريق الهواتف النقالة والمحافظ الإلكترونية سجّلت ارتفاع بنسبة (140.6%) لتسجّل (13,193,417) تحويلًا في عام 2023 مقابل (5,483,198) تحويلًا مقارنة بالعام السابق، فضلا عن ارتفاع في مبالغ التحويلات المالية بنسبة (388%) لتسجّل (5) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (1) ترليون دينار مقارنةً بعام 2022.

ويمثل هذا الارتفاع نتيجة لنشاطات شركات الدفع الإلكتروني المتمثلة بزين كاش، اذ سجّلت ارتفاع في عدد تحويلاتها بنسبة (126.2%) وارتفاع في قيم معاملاتها بنسبة (471.2%) لعام 2023 مقارنة بالعام السابق، اما آسيا حوالة، سجّلت ارتفاع في عدد تحويلاتها بنسبة (504%) وانخفاض في قيم معاملاتها بنسبة (81%) لعام 2023 مقارنة بالعام السابق، اما شركة ناس باي، سجّلت انخفاض في عدد تحويلاتها بنسبة (29%) وانخفاض في قيم معاملاتها بنسبة (44%) لعام 2023 مقارنة بالعام السابق، وحققت شركة زين كاش أعلى نسبة مساهمة في عدد التحويلات والقيم بنسبة (88.6%) و (98.8%) من إجمالي التحويلات فيما سجلت شركة آسيا حوالة وناس باي نسبة مساهمة في عدد التحويلات (11%)

و (0.4%) على التوالي، وفي القيم (0.3%) و (0.8%) على التوالي.

ومما تقدم نلحظ أنّ هناك خدمات مقدّمة من المصارف وشـــركات الدفع الإلكتورني لتســـهيل التعاملات بين المواطنين والوافدين مما أدّى إلى تنشـــيط ســـوق المدفوعات النقدية المحلية مما يعزز تقليل التعامل بالنقد فضـــلًا عن توجه الحكومة نحو تعزيز الدفع الإلكتروني في المعاملات الحكومية.

جدول (26) التحويلات بالدينار العراقي والدولار الأمريكي من المشاركين في انظمة المدفوعات العراقي عام 2022-2023

إسم النظام	عدد التحويلات بالدينار العراقي 2022	عدد التحويلات بالدينار العراقي 2023	معدل النمو %	عدد التحويلات بالدولار الأمريكي 2022	عدد التحويلات بالدولار الأمريكي 2023	معدل النمو %
نظام RTGS	72,561	69,386	-3.4	30,107	27,256	-9.4
نظام C-ACH :						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	15,323,780	17,350,642	13.2	29,928	29,000	-3.1
ب- الصكوك الإلكترونية CH	592,994	369,210	-37.7	3,824	1,310	-65.7
نظام IBCS :						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	38,887,041	39,859,679	2.5	324	235	-27
ب- الصكوك الإلكترونية CH	503,703	360,875	-28.4	23	23	0
نظام IRPSI :						
أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية	11,568,090	18,624,624	61.0	24,704	24,625	-0.3
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقّال :						
1. شركة محفظة زين كاش	5,166,973	11,689,972	126.2			
2. آسيا حوالة	239,879	1,448,930	504			
3. ناس باي	76,346	54,515	-28.6			
اجمالي عدد التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال	5,483,198	13,193,417	140.6			

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات.

شكل (31) التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية بالدولار الامريكي وبالدينار العراقي وعدد التحويلات عن طريق الهاتف النقال بالدينار العراقي عام 2023

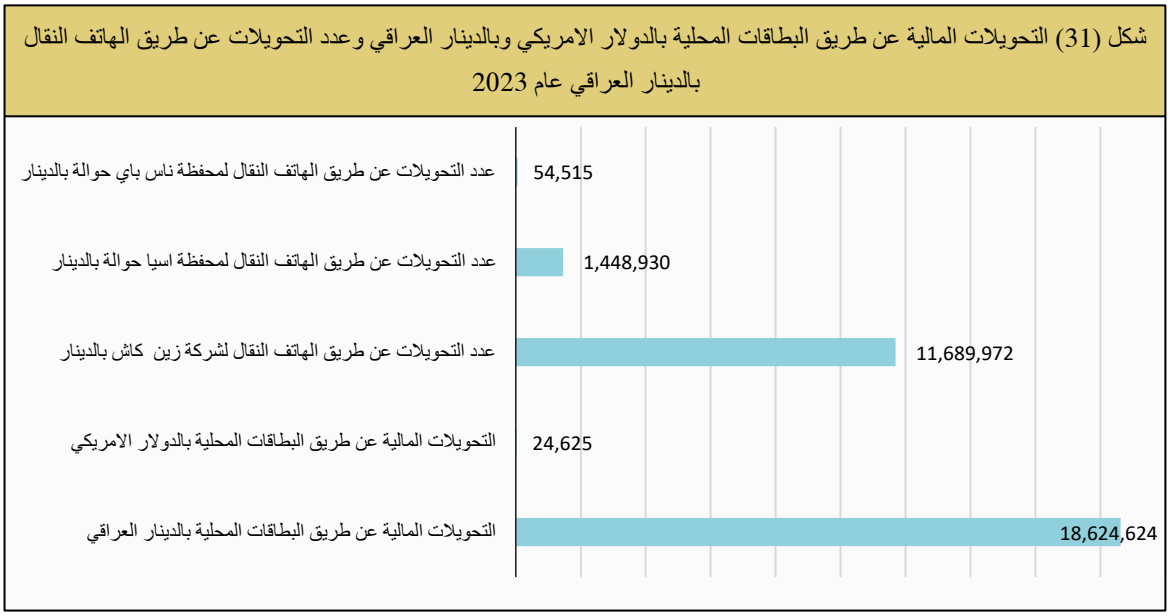

إطار (3)

يؤدي **الاقتصاد الرقمي** دورًا كبيرًا في الاقتصادات العالمية ويعتبر جزءًا رئيسيًا في دول العالم وهناك العديد من القضايا المتعلقة بالاقتصاد الرقمي مثل بنية الإنترنت وتنظيم المعلومات والسياسات الحكومية حيث أصبح نموذجًا للاقتصاد العالمي من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجالات الاقتصادية المختلفة.

ويعكس الاقتصاد الرقمي صورة للنشاطات الاقتصادية التي تعمل بالتقنية الرقمية، كما تم إصدار المحافظ الإلكترونية وقامت الحكومة من خلال البنك المركزي العراقي بترخيص اثنين من مقدمي خدمات الدفع (PSPs) لتقديم هذه الخدمة، بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من مبادراته المتعلقة بكوفيد-19 قام البنك المركزي العراقي بتيسير الية وصول الخدمات الى المواطنين من خلال فتح محافظ إلكترونية من منازلهم بما تعرف بعملية اعرف عميلك الإلكترونية عملت الحكومة على تعزيز الشمول المالي والدفع غير النقدي وغير التلامسي (أي المحافظ الإلكترونية/ نقاط البيع/ نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي) من خلال إطلاق نظام المحفظة الإلكترونية واستخدام الوسائل الترويجية منها الوسائل الاعلامية والمرئية.

اكد **البنك المركزي العراقي** على ان تطور نظام الدفع الالكتروني أدى إلى مراقبة حركة تدفق الاموال داخل العراق وتوفير قاعدة بيانات شامل ودقيقة عن كافة التحويلات في القطاع المصرفي والأنظمة المصرفية المختلفة، منها نظام (RTGS) ونظام المقاصة (C-ACH).

حيث أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات الى المصارف العراقية للحد من مخاطر تبادل ادوات الدفع الالكتروني من خلال تطوير الاستراتيجيات لتطوير أنظمة الدفع والتسوية ونفذ البنك المركزي عددًا من الإجراءات من بينها تطبيق نظام (IBAN) والذي يهدف إلى توحيد الحساب المصرفي لارقام جميع المصارف العاملة في العراق مما يسمح لها بالتحقق من صحة رقم الحساب المحول و الاحترازية في التدابير المتخذة لتشديد التحويلات المالية، وخاصة فيما يتعلق بالأدوات الإلكترونية بغرض منع الاحتيال وإضافة وظائف جديدة للنظام لغرض تمكين المصارف وفروعها من السيطرة على عملية إرسال واستقبال الصكوك ومنع تزويرها او سرقتها، كما قام البنك المركزي العراقي بتطبيق نظام المقاصة الداخلية بين فروع نفس المصرف، مما يُتيح للمصارف التي ليس لديها خدمات مصرفية شاملة نظام لأتمتة كافة التحويلات من فروعها وتوفير قاعدة بيانات شاملة لعملية المطابقة الفعّال بين الإدارات العامة والفروع.

ثانيًا: الشمول المالي

ان اهمية الشمول المالي تمكّن الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية جيدة بأسعار مناسبة تلبي احتياجات معاملاتهم وتسوية المدفوعات المالية والتسهيلات الائتمانية والقروض وخدمات التأمين، حيث يتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام، مما يوفر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والافراد محدودي الدخل فرصة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاجتماعية في العراق.

تطورت مؤشرات الشمول المالي في العراق من خلال زيادة استخدام أدوات الدفع الالكتروني في ضوء استراتيجية التي ساهمت في توفير الوقت والجهد في تسوية المعاملات المالية في المجتمع، كما قلل من التداول النقدي او الورقي الذي يعتبر وسيلة لنقل الفيروسات، اعتمد البنك المركزي العراقي استراتيجية الدفع الالكتروني من خلال التعاون مع القطاعين العام والخاص لتحسين نسب الشمول المالي الذي يعد أحد مؤشرات النمو الاقتصادي للدول، من خلال تحسين وتسريع الخدمات المالية والاقتصادية.

وتركزت استراتيجية الدفع الالكتروني في العراق على تحقيق ما يأتي:

- تقديم المشورة وتمكين مقدمي الخدمات المالية لتطوير وتسويق الخدمات المالية الشاملة والمبتكرة.
- تقديم برامج تدريبية حول الثقافة المالية وزيادة الوعي حول الخدمات المالية المخصصة لفئات مستهدفة محددة.
- تعزيز الظروف الإطارية من خلال دعم البنك المركزي العراقي لتعزيز وتنظيم الخدمات المالية الشاملة.

يعد الشمول المالي ضروري لبناء مستقبل أكثر استدامة وشمولًا للجميع من خلال تزويد الأفراد والشركات بالمعرفة والأدوات اللازمة للمشاركة الكاملة في النظام المالي إن هذه الثقافة المالية تمكنهم من الادخار والاستثمار وتعزيز الابتكار.

ويعمل البنك المركزي العراقي على تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المصرفية من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك التطبيقات الرقمية والخدمات عبر الإنترنت، لتسهيل المعاملات المالية اليومية بسلاسة وكفاءة كما يشجع البنك على استخدام أدوات الدفع الإلكترونية مثل البطاقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية لتحقيق التكامل المالي السريع والفعال.

- ارتفعت الحسابات المصرفية المفتوحة لعام 2023 بنسبة (51.1%) لتبلغ (13,289,332) حساب مقارنة بعام 2022 البالغة (8,795,891) حساب، وبلغ عدد نقاط البيع (POS) (23,066) نقطة، وبلغ عدد أجهزة الصرّاف الآلي (ATM) (4,021) جهازًا.

شكل (32) عدد الحسابات المصرفية عامي 2022-2023

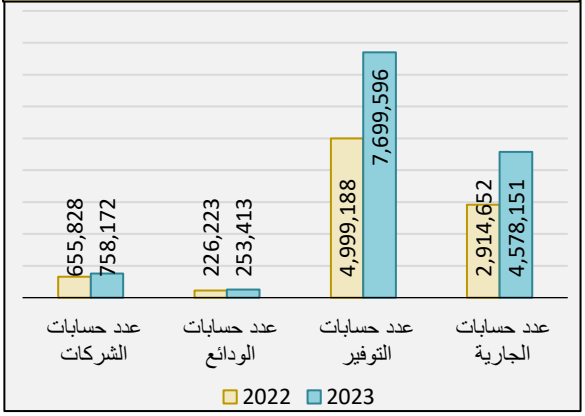

شكل (33) عدد اجهزة الصراف والمحافظ ونقاط الدفع عامي 2022-2023

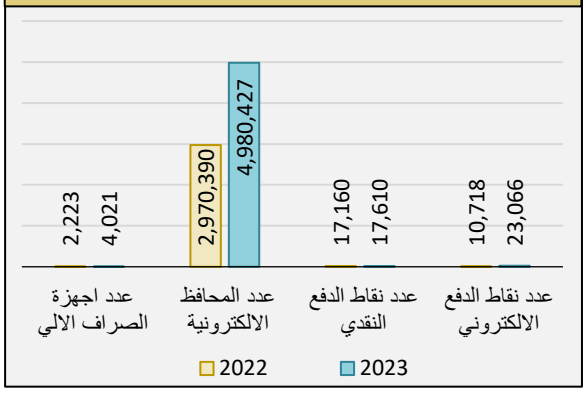

- ارتفع عدد البطاقات المصـــرفية لعام 2023 بنســـبـــة (21.9%) لتبلغ (19,754,229) بطـــاقـــة مقـــارنـــة بعـــام 2022 البـــالغـــة (16,202,771) بطاقة.

شكل (34) عدد البطاقات الالكترونية عامي 2022-2023

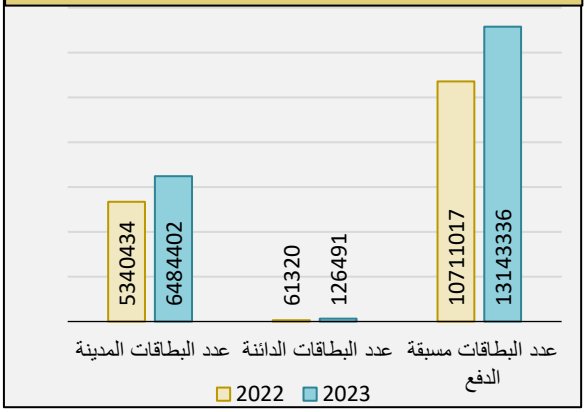

الفصل السابع

دور البنك المركزي العراقي في المساهمة لتحقيق النمو المستدام 2023

The Role of the Central Bank of Iraq in Achieving Sustainable Growth 2023

إن مشـــاركة البنك المركزي العراقي في دفع عملية التنمية بشـــكل عام، مع التركيز على التنمية المستدامة، واضحة في سياسته النقدية. تم تصميم هذه السياسة لتعزيز الاستثمار الحقيقي، وتعزيز فرص التنمية، وتحفيز نشاطات الائتمان المصرفي.

علاوة على ذلك، تهدف الســياســـة النقدية إلى توجيه هذه النشـــاطات نحو مشـــاريع التنمية، وزيادة مســـتويات التمويل اللازمة، وتحســـين الكفاءة التشغيلية. كما يسعى البنك إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة للبلاد، المادية والبشرية على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، من خلال العديد من المبادرات والمســـاهمات، يســـعى البنك المركزي إلى إحداث تأثير مجتمعي كبير ودفع التنمية المســـتدامة عبر القطاعات الاقتصـــادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية.

سيتناول التقرير في هذا الفصل ما يأتي:

- **دور البنك المركزي العراقي في توفير التمويل المستدام.**
- **دور البنك المركزي العراقي في تعزيز رأس المال الفكري والبشري.**

دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام 2023

أن الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في التنمية المستدامة من الأهداف الاقتصادية والمجتمعية الأساسية المنصوص عليها في قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004، لذلك فإن البنك المركزي ملتزم بدعم الأفراد في المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا. يتم توسيع هذا الدعم من خلال مجموعة من المبادرات والنشاطات والفعاليات التي ينظمها البنك المركزي والمؤسسات المالية والكيانات الداعمة الأخرى. والجدير بالذكر أنه في عام 2015 قدم البنك العديد من المبادرات والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه وسط التحديات والظروف الاقتصادية التي تواجه البلاد.

أوّلًا: دور البنك المركزي العراقي في توفير التمويل المستدام

ساهم البنك المركزي العراقي بشكل كبير في النهوض بالتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتحقيق الازدهار في العراق من خلال توفير الدعم المالي الأساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مختلف القطاعات (مثل الزراعة والصناعة والإسكان والتجارة والرعاية الصحية والتعليم والسياحة والنقل) بهدف تنشيط المشهد الاقتصادي للبلاد. علاوة على ذلك، ساهمت بدورًا رئيسًا في دعم جميع شرائح المجتمع.

1. **مبادرة البنك المركزي الـ (4) تريليون دينار:** بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة خلال عام 2023 ولجميع القطاعات (231.3) مليار دينار موزّعة على النحو الآتي:

أ- بلغ مجموع المبالغ المُمولة لمشاريع الأكثر من (1) مليار دينار خلال عام 2023 (117.7) مليار دينار.

ب- بلغ مجموع المبالغ المُمولة للمشاريع المتوسطة التي يقل مبلغها عن (1) مليار دينار خلال عام 2023 (29.1) مليار دينار توزعت على محافظات وقطاعات مختلفة.

ت- بلغ مجموع المبالغ الممولة بضمن المبادرة السكنية خلال عام 2023 مبلغ قدره (66.9) مليار دينار.

ث- بلغ مجموع المبالغ الممولة للمشاريع الصغيرة خلال عام 2023 مبلغ قدره (723) مليون دينار.

ج- بلغ مجموع المبالغ للقروض الميسرة (16.6) مليار دينار خلال عام 2023.

2. **مبادرة الطاقة المتجددة**

بلغ مجموع المبالغ الممنوحة بهدف شراء منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة لغاية12/31/ 2023 للقطاعات السكنية والتجارية والزراعية والمشاريع الاستثمارية (207.01) مليون دينار. مع العرض انه لم يتم الاقبال عليها خلال عام 2023.

3. **المبادرة الموجهة للمصارف الحكومية .**

أ- المبادرات الموجهة للمصارف الحكومية المتخصصة

- بلغ مجموع المبالغ المخصصة لصندوق الاسكان (5.1) ترليون دينار تم منح (2.8) ترليون دينار عام 2023.
- بلغ المبلغ المخصص للمصرف الزراعي (422.5) مليار دينار ومنح (205.9) مليون دينار خلال عام 2023 **شكل (35)**.

شكل (35) حصة كل مصرف من المبالغ الممنوحة عام 2023

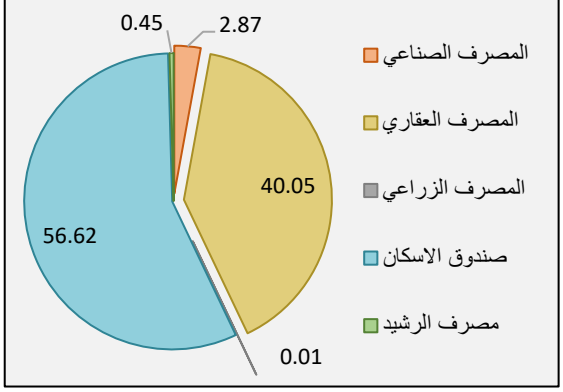

- بلغ مجموع المبالغ المخصصة للمصرف الصناعي (1.4) ترليون دينار وتم منح (63.8) مليار دينار عام 2023.
- بلغ مجموع المبالغ المخصصة للمصرف العقاري (5.7) ترليون دينار ومنح (2.2) مليار دينار خلال عام 2023.
- تأجيل استيفاء أقساط المشاريع الزراعية والصناعية وفوائدها تنفيذًا لقرار مجلس الإدارة رقم (68) لسنة 2022.

جدول (27) المبالغ المخصصة والممنوحة للمصارف المختصّة بموجب المبادرة الجديدة بمبلغ (9,435) مليار دينار إلى عام 2023
(مليار دينار)

المصرف	الزراعي	العقاري	صندوق الإسكان	الصناعي
المبلغ الممنوح 2022	1.8	4.0	1,600	143.8
المبلغ الممنوح 2023	0.2	2.2	2,861	63.8
المبلغ المخصص	422.5	5,701.6	5,145	1,359.5

ت- مبادرة البنك المركزي العراقي للمصارف غير المتخصّصة

بلغ إجمالي المبالغ المخصصة لمصرف الرشيد (70) مليار دينار منح منها (10) مليار دينار عام 2023.

4. أهم القرارات الخاصة بالمبادرة خلال عام 2023:

- استمرار تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحد أعلى (20) مليون دينار للقرض الواحد، وبسقف تمويل (200) مليون دينار للسلفة الواحدة، تكون مدة القرض (5) سنوات حدًا أعلى بضمنها حد أعلى (1) سنة إمهال متضمنة فترة الترويج لمنح القروض بحد أقصى (3) شهر، ويحق للمصرف طلب تجديد السلفة عند تمويل كامل مبلغ السقف الممنوح له.
- استمرار تمويل المشاريع الخاصة ببرنامج آفاق (استنادًا إلى رسالة الالتزام الموقعة بين هذا البنك ومنظمة العمل الدولية ILO) وبحدود الضمانات المقدمة لهذه القروض من منظمة العمل وشركة الكفالات المصرفية.
- استمرار العمل بمبادرة البنك المركزي العراقي الخاصة بتمويل شراء وحدات توليد الطاقة من المصادر المتجددة.
- يمنح المصرف العقاري مبلغ (500) مليار دينار المخصص له سابقًا بموجب كتابنا المرقم 2479/5/6 في 2022/06/29، إلى المقترضين بحسب آليات الإقراض الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- استمرار تمويل الطلبات المقدمة إلى المصرف العقاري وصندوق الاسكان العراقي باعادة تخصيص (50%) من إجمالي اقساط القروض المستردة الممنوحة سابقًا والتي بلغ مجموع قروضها التي مولها البنك المركزي اكثر من (10) ترليون دينار.
- إعادة دراسة طلبات المشاريع التي سبق وان مُنحت (موافقة مبدئية) والتي يزيد مبلغها عن (100) مليون دينار ضمن مبادراته المختلفة.
- تتولى المصارف الحكومية والاهلية تمويل سلف الموظفين والاجهزة الامنية حسب الاختصاص وبموجب سياساتها الاقراضية، وسيتم احالة الطلبات المقدمة للبنك المركزي إلى تلك المصارف.
- تعديل الفقرتان (أولًا) و (ثانيًا) من قرار مجلس إدارة هذا البنك رقم (128) لسنة 2023 لتكون

آجال إسترداد مبالغ التمويل الممنوحة من قبل هذا البنك ضمن مبادرة قروض السكن كالآتي:

أ- (20) سنة إلى المصرف العقاري بضمنها (6) أشهر إمهال.

ب- (15) سنة إلى صندوق الإسكان بضمنها (6) أشهر إمهال.

يسري ما تقدم على القروض التي تم منحها من المبالغ المستردة أو أي تخصيصات جديدة.

5. أهم الممارسات التي قام بها البنك في مجال التمويل:

- تحليل البيانات المالية للمصارف المشاركة بالمبادرة ولا سيّما بمبادرة الواحد ترليون دينار.
- اعتماد منهجية المعيار الدولي IFRS9 في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالبنك (حوالات خزينة بالبنك وحوالات وزارة المالية، مبادرة البنك المركزي العراقي الواحد ترليون، خمسة ترليون).
- قام البنك بوضع الإطار العام لخارطة طريق الاستدامة المالية للفترة (2023-2029) وحسب توصيات البنك الدولي بأن يتم العمل على تطوير إطار للتمويل الاخضر وتنفيذه لمساعدة القطاع المالي العراقي، إذ تم تطوير خارطة طريق التمويل المستدام لأجل ادارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لأجل الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وحماية المودعين والمستثمرين والمساهمين.

ثانيًا: دور البنك المركزي العراقي في تعزيز رأس المال الفكري والبشري

يتضمن أحد الاهتمامات الاستراتيجية الحاسمة ورعاية الثروة الفكرية، وهي عملية حيوية تعزز الإمكانات والمهارات البشرية في كُلٍّ من المجالات العلمية والسلوكية. وهذا بدوره يزود الأفراد بالموارد والقدرات اللازمة لتعزيز الإنتاجية والابتكار في مجال الثروة الفكرية. وبالتالي، ألزم البنك المركزي العراقي نفسه بتعزيز وتنمية رأس المال البشري داخل القطاع المصرفي، وكذلك عبر الكيانات الحكومية الأخرى، ويعمل على مستويين متميزين:

شكل (36) أهداف تطوير رأس المال البشري

1. الوزارات كافة والقطاع الخاص

كرس مركز الدراسات المصرفية داخل هذه المؤسسة المالية جهوده نحو تعزيز كفاءات ومواهب الموظفين في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي العراقي الأوسع طوال عام 2023.

- تم تنفيذ (145) برنامج تدريبي خلال عام 2023، توزعت على (88) دورة ضمن الخطة

السنوية و(57) برنامج خارج الخطة، تصدر محور تقنية المعلومات وأنظمة المدفوعات المحاور، حيث أُقيمت (11) دورة تدريبية بعدد (256) مشارك ويليه محور الامتثال المصرفي ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، والمحاسبي، حيث تم تنفيذ كامل العدد المخطط له والبالغ (10) دورات تدريبية لكُلٍّ منهم.

- بلغ معدل إنجاز أجندة التدريب المحددة نسبة ملحوظة (100%) لعام 2023. وبلغ إجمالي عدد الأفراد المشاركين في هذه البرامج التعليمية (5157) مشارك، منهم (878) مشارك من البنك المركزي العراقي، و (2689) مشارك من مختلف المصارف الحكومية والخاصة، و (886) مشارك من الكيانات المالية غير المصرفية، و (704) مشارك من الجهات الحكومية والوزارات الأخرى. **الشكل (36).**

شكل (37) نسب المشاركين في الدورات داخل وخارج العراق عام 2023 (%)

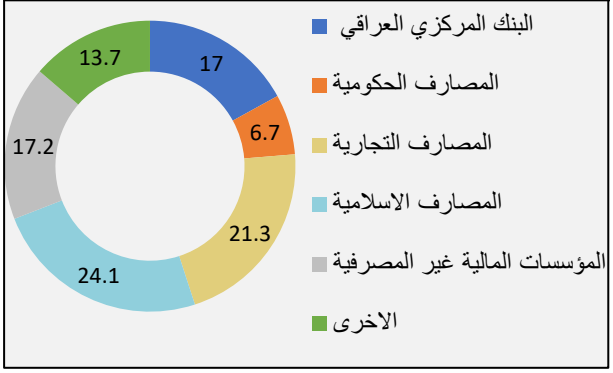

- أقيمت دورتين تدريبية من مجموع الدورات التي اقيمت خلال عام 2023 عن الاعتماد المستدي في دولة الامارات العربية المتحدة بمشاركة (37) مشارك، كما اقيمت دورة بعنوان توعية المديرين في مملكة البحرين بمشاركة (15) مشارك.
- وقع مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي خلال هذا العام وثيقة تعاون تدريبي مع كُلٍّ من:

1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIFB).

2- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI) .

2. موظفي البنك المركزي العراقي

يسعى البنك المركزي باستمرار إلى تنمية قدرات موظفيه وتنمية مهاراتهم سواء من خلال الدورات الحضورية او عبر الانترنت، و ان الدائرة الإدارية مسؤولة عن تنفيذ تخطيط القوى العاملة وتنسيق إجراءات التدريب. وتعتمد فعالية تخطيط القوى العاملة على إعداد الموظفين وتنفيذ جدول التدريب، بما في ذلك مبادرات التدريب المحلية والدولية التي تهدف إلى تعزيز أداء الموظفين. حيث يقدم **جدول (28)** تفصيلًا للدورات التدريبية المخصصة لموظفي البنك المركزي العراقي في أجندة التدريب لعام 2023.

جدول (28) عدد الدورات لموظفي البنك المركزي العراقي عام 2023

دورات داخل العراق	عدد المشاركين	دورات خارج العراق	عدد المشاركين
297	649	187	485

- **المصدر: البنك المركزي العراقي، الدائرة الإدارية.**

شكل (38) نسب المشاركين في البرامج التدريبية عام 2023

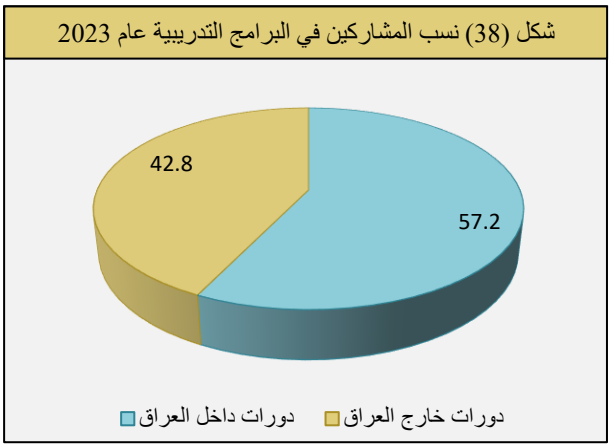

3. نشاطات تنموية اخرى للبنك

فيما يخص الهدف التنموي الخاص بتمكين المرأة قام البنك المركزي بتقديم الدعم للمرأة العراقية بغية منح المرأة سبل التمكين وتحقيق الاستقرار المطلوب لهن بما يدعم رفع مشاركتهن التنموية وتحقيق رؤية العراق

الوطنية ، إذ تم تشكيل شعبة في هذا البنك تسعى إلى تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا من خلال الدعم للمشاريع الانتاجية التي تعمل على تشغيل النساء كافة وذلك بالتعاون مع الامم المتحدة ودائرة تمكين المرأة العراقية / مجلس الوزراء لعام 2023 لاجل التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية وفقًا للدستور والقوانين والتشريعات النافذة وانسجامًا مع المعايير الدولية لتحقيق بيئة خالية من التمييز ضد المرأة وتوفير الحماية القانونية لها، إذ سعت هذه الشعبة إلى إعداد الخطط والبرامج والنشاطات كافة والمتعلقة بقضايا المرأة ومتابعة تنفيذها، فضلًا عن الحصول على موافقة رسمية بتخصيص (25%) من القروض الميسرة للنساء.

- بهدف الحد من التلوث قام البنك باعتماد الشمول الالكتروني في أداء نشاطات دائرة المحاسبة لغرض تقليل التعامل الورقي من خلال العمل على تفعيل النظام مع دائرة التقاعد، فضلًا عن قيام البنك باستخدام التقنيات الحديثة المتعلقة بنشاط التدقيق (التدقيق الالكتروني).
- بغية رفع المستوى الصحي لموظفين البنك تم تطبيق افضل الممارسات لضمان صحة الموظفين وسلامتهم استرشادًا ببنود المواصفة الدولية (ISO45001:2018): جاء هذا التطبيق حرصًا من إدارة هذا البنك على توفير بيئة عمل سليمة وخالية من المخاطر عن طريق وضع إطار يسمح للبنك أن يحدد مخاطره الصحية ويقلل من احتمالية الحوادث واصابات العمل والامراض المهنية والامتثال للمتطلبات القانونية والسلامة المهنية وتحسن الأداء.
- تم تصنيف المصارف العاملة في القطاع المصرفي طبقًا لرصانة وتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي من خلال بطاقات الأداء الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية مع وجود الفرصة لتحسين التصنيف طبقًا للتدرج في إتّباع الممارسات الافضل، وتم التصديق من مجلس إدارة هذا البنك على الضوابط الرقابية الخاصة بتصنيف المصارف المحلية المهمة نظاميًا وإرسالها إلى المصارف، إذ تم الانتهاء من التطبيق الفعلي في عام 2023.

اعتمد هذا التقرير في تحليل متغيرات الاقتصـــاد العراقي على البيانات الواردة من الوزارات، إلى جانب بيانات قسم الإحصاءات النقدية والمالية وقسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية في هذا البنك.

الملاحق الإحصائية

Statistics Appendices

الملاحق الاحصائية

ملحق جدول (1)
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات الاقتصادية بالأسعار الثابتة عامي 2022-2023
سنة الأساس 2007=100
(مليار دينار)

النشاطات الاقتصادية	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2022	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2023*	الأهمّية النسبية %	نسبة التغير%
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	5,046.2	6,502.7	3.1	28.9
التعدين والمقالع:	130,128.9	120,217.4	57.7	-7.6
- النفط الخام	129,424.6	119,429.4	57.3	-7.7
- الانواع الأُخرى من التعدين	704.4	788.0	0.4	11.9
الصناعة التحويلية	3,916.3	4,341.6	2.1	10.9
الكهرباء والماء	1,148,636.3	890,094.3	0.4	-22.5
البناء والتشييد	6,534.5	7,298.0	3.5	11.7
النقل والاتصالات والخزن	19,197.3	17,616.6	8.5	-8.2
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	15,023.8	15,228.9	7.3	1.4
المال والتامين وخدمات العقارات والأعمال:	11,505.6	10,158.4	4.9	-11.7
- البنوك والتأمين	1,485.3	1,556.1	0.7	4.8
- ملكية دور السكن	10,020.3	8,602.4	4.1	-14.2
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:	21,972.7	25,999.9	12.5	18.3
- الحكومة العامة	16,494.1	20,584.6	9.9	24.8
- الخدمات الشخصية	5,478.6	5,415.3	2.6	-1.2
المجموع بحسب النشاطات	214,474.1	208,253.8	100.0	-2.9
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	983.6	1,030.4		
الناتج المحلي الإجمالي	**213,490.5**	**207,223.4**		

- **المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقًا).**
- *** تقديرات اوّلية سنوية.**

ملحق جدول (2)
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات الاقتصادية بالأسعار الجارية عامي 2022-2023

(مليار دينار)

النشاطات الاقتصادية	القيمة المضافة بالأسعار الجارية لعام 2022	القيمة المضافة بالأسعار الجارية لعام 2023 *	الأهمّية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	6,795.7	9,255.8	2.8	36.2
التعدين والمقالع:	240,609.9	14,908.1	44.9	-38.0
- النفط الخام	239,769.6	148,141.4	44.6	-38.2
- الانواع الأُخرى من التعدين	840.3	940.1	0.3	11.9
الصناعة التحويلية	10,455.5	11,782.5	3.5	12.7
الكهرباء والماء	5,494.2	3,788.4	1.1	-31.0
البناء والتشييد	17,042.1	18,801.7	5.7	10.3
النقل والاتصالات والخزن	31,181.4	33,221.7	10.0	6.5
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	22,522.9	23,718.4	7.1	5.3
المال والتامين وخدمات العقارات والأعمال:	21,764	19,644.1	5.9	-937
- البنوك والتأمين	3,107.2	3,214.0	1.0	3.4
- ملكية دور السكن	18,657.8	16,430.0	4.9	-11.9
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:	61,819.6	62,880.6	18.9	1.7
- الحكومة العامة	48,309.1	48,869.3	14.7	1.2
- الخدمات الشخصية	13,510.5	14,011.3	4.2	3.7
المجموع بحسب النشاطات	417,686.1	332,174.7	100	25.7
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	2,057.6	2,128.3		
الناتج المحلي الإجمالي	415,628.5	330,046.4		

- **المصدر: وزارة التخطيط، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقًا).**
- *** تقديرات اوّلية سنوية.**

ملحق جدول (3)
عرض النقد (M1، M2) ومكوّناته لأشهر عامي 2022-2023

(مليار دينار)

المدة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية	M1	أُخرى	M2
كانون الثاني 2022	72,060	47,490	119,550	20,017	139,567
شباط	73,378	48,200	121,578	20,270	141,848
آذار	74,465	48,170	122,636	20,541	143,176
نيسان	76,053	49,196	125,249	20,771	146,019
أيّار	76,420	48,678	125,098	20,911	146,009
حزيران	76,119	52,743	128,861	21,149	150,010
تموز	76,295	54,312	130,607	21,155	151,762
آب	76,446	56,462	132,909	21,074	153,983
أيلول	75,916	56,853	132,769	20,960	153,728
تشرين الأول	76,007	60,159	136,166	21,252	157,418
تشرين الثاني	77,404	62,953	140,357	21,357	161,714
كانون الأول	82,032	64,456	146,488	21,803	168,291
كانون الثاني 2023	85,782	64,286	150,068	21,784	171,852
شباط	88,554	61,360	149,914	21,537	171,451
آذار	88,369	61,004	149,914	21,091	170,464
نيسان	89,753	61,870	151,623	21,494	173,116
أيّار	90,677	62,945	153,622	19,864	173,486
حزيران	92,615	63,154	155,769	22,002	177,771
تموز	91,121	63,835	154,956	21,828	176,784
آب	91,451	61,118	152,569	21,746	174,315
أيلول	91,845	60,573	152,418	21,532	173,950
تشرين الأول	93,105	62,323	155,428	20,877	176,305
تشرين الثاني	93,762	64,872	158,635	20,255	178,890
كانون الأول	94,621	65,697	160,318	20,657	180,976

- **المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.**
- **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**

ملحق جدول (4)
الاحتياطي الإلزامي نهاية عامي 2022-2023
(مليار دينار)

المدّة	2022		2023	
	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة
كانون الثاني	9,468	1,453	12,069	1,553
شباط	10,198	1,510	13,307	1,590
آذار	10,158	1,500	12,947	1,620
نيسان	10,156	1,414	12,696	1,751
أيّار	10,306	1,442	15,535	2,199
حزيران	10,467	1,420	15,559	2,305
تموز	10,579	1,453	15,367	2,403
آب	10,849	1,452	15,263	2,430
أيلول	11,191	1,437	14,977	2,462
تشرين الأول	10,975	1,473	14,963	2,424
تشرين الثاني	10,924	1,480	15,295	2,480
كانون الأول	11,285	1,518	16,075	2,570

- **المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.**
- **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**

ملحق جدول (5)
حوالات البنك المركزي العراقي استحقاق (182) يومًا واستحقاق (365) يومًا و(14) يومًا بالدينار العراقي عامي 2022-2023

المدة	المبلغ المباع (182) يومًا	المبلغ المسدد	مُعدّل سعر الفائدة (%)	المبلغ المباع (365) يومًا	المبلغ المسدد	مُعدّل سعر الفائدة (%)	المبلغ المباع (14) يومًا	المبلغ المسدد	مُعدّل سعر الفائدة (%)
كانون الثاني 2022									
شباط									
آذار									
نيسان									
أيار									
حزيران	50,000		3.00	17,000		3.5			
تموز	35,000		3.00	30,000		3.5			
آب	10,000		3.00	30,000		3.5			
أيلول	50,000		3.00	20,000		3.5			
تشرين الأول	55,000		3.00	15,000		3.5			
تشرين الثاني	60,000		3.00						
كانون الأول	10,000		3.00	50,000		3.5			
المجموع	270,000	0	21.0	162,000	0	0			
كانون الثاني 2023									
شباط									
آذار									
نيسان									
أيار									
حزيران									
تموز							8,022,000	1,565,000	7.50
آب							12,365,430	12,577,580	7.50
أيلول							7,209,790	13,454,640	7.50
تشرين الأول							11,062,110	11,062,110	7.50
تشرين الثاني							10,964,600	5,345,600	7.50
كانون الأول							4,662,000	10,281,000	7.50
المجموع		0			0			54,285,930	

- **المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.**
- **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**

ملحق جدول (6)
رصيد الودائع لدى المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع عامي 2022-2023
(مليون دينار)

الفقرات	2022	2023
الحكومة المركزية	43,001,253	47,324,968
جارية	37,812,533	41,817,470
توفير	0	0
ثابتة	5,188,720	5,507,498
المؤسسات العامة	31,105,882	29,616,997
جارية	28,738,948	28,023,813
توفير	30,875	28,193
ثابتة	2,336,059	1,564,991
القطاع الخاص	54,976,187	56,556,673
جارية	35,703,392	37,660,824
توفير	16,635,142	16,298,474
ثابتة	2,637,653	2,597,375
المجموع	129,083,322	133,498,638

- **البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.**
- **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**

ملحق جدول (7)
رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع عامي 2022-2023
(مليون دينار)

الفقرات	2022	2023
الحكومة المركزية	21,984,380	27,454,254
المكشوف	1,464,535	1,494,193
الأوراق التجارية المخصومة	18,856	0
القروض والسلف	20,500,933	25,959,705
ديون متأخرة التسديد	56	356
المؤسسات العامة	3,575,102	2,250,601
المكشوف	90,670	91,248
الأوراق التجارية المخصومة	0	0
القروض والسلف	3,413,218	2,088,678
ديون متأخرة التسديد	71,214	70,675
القطاع الخاص	35,016,532	39,548,039
المكشوف	2,729,188	2,445,822
الأوراق التجارية المخصومة	55,726	71,776
القروض والسلف	27,947,301	32,763,923
ديون متأخرة التسديد	4,284,317	4,266,518
المجموع	60,576,014	69,252,894

- **المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.**
- **البيانات أوّلية قابلة للتعديل.**

ملحق جدول (8)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من المصارف التجارية عامي 2022-2023

(مليون دينار)

النشاطات	الائتمان النقدي		الائتمان التعهدي	
	2022	2023	2022	2023
الزراعة والصيد	2,134,087	2,062,878	116,625	11,129
التعدين	4,324	62,806	188,730	19,147
الصناعة التحويلية	3,184,263	2,830,776	3,612,375	463,177
الماء، الكهرباء والغاز	4,145,371	3,121,279	5,717,312	8,206,937
التجارة، المطاعم والفنادق	9,796,327	13,083,679	4,443,433	10,446,119
النقل، التخزين والمواصلات	1,650,076	1,458,447	515,974	590,292
التمويل والتأمين	530,725	998,316	82,820	232,073
خدمات المجتمع	24,776,624	30,824,282	9,288,154	2,896,833
العالم الخارجي	12,291	93,459	2,639,821	2,021,308
التشييد والبناء	14,345,516	14,716,972	3,782,647	1,516,285
المجموع الكلي	60,576,014	69,252,894	30,387,891	26,403,300

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

- البيانات أوّلية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (9)
ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2023 بحسب منهجية الطبعة السادسة (أولي)
Iraqi Balance of Payments (BPM6) Primary 2023

Million of U.S $ (مليون دولار)

Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
first -current account	28,374.6		**اولا- الحساب الجاري**
1- Trade balance	43,196.7		**1- الميزان التجاري**
Exports (F.O.B)	99,149.2		الصادرات (فوب)
– Crude oil	94,488.5		– النفط الخام
-*Governmental	94,488.5		- *حكومي
- private	0.0		- خاص
– Oil Products	4,232.7		– المنتجات النفطية
- Governmental	3,753.1		- حكومي
- private	479.6		- خاص
– Other exports	428.0		– الصادرات الأخرى
Imports	55,952.5	65,826.4	الاستيرادات
1.Government Imports	15,389.6	18,105.4	1- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	7,040.1	8,282.6	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	2,280.0	2,682.4	ب- الاستيرادات الراسمالية
C- Refined oil products	5,569.8	6,552.6	ج- استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	471.1	554.2	د- الاستيرادات الحكومية الأخرى
E- Cost of currency printing	28.6	33.6	هـ- تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	40,562.9	47,721.0	2- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	10,140.8	11,930.3	أ- استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	30,422.1	35,790.7	ب- استيرادات القطاع الخاص الراسمالية
C.Oil products imports private sector	0.0	0.0	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	-16,524.0		**2- صافي حساب الخدمات**
Receipts	8,702.7		المقبوضات
Payments**	25,226.7		المدفوعات**
3-Primary Incom Account	973.3		**3 -حساب الدخل الاولي**
Compensation of employee	71.3		تعويضات العاملين
Investment Income	902.0		دخل الاستثمار
– Receipts	4,548.0		– المقبوضات
– Payments	3,646.0		– المدفوعات
- Interest/ external debt	634.6		- الفوائد على الدين العام الخارجي
- others	3,011.4		- أخرى
4-Secondary Incom Account	728.6		**4 - حساب الدخل الثانوي**
Special transfers Included Remittances	177.1		التحويلات الخاصة بضمنها تحويلات العاملين
Official	551.5		التحويلات الرسمية
– Receipts	614.6		– المقبوضات
Total of Grants	0.0		إجمالي المنح
Other current transfers	614.6		التحويلات الجارية الأخرى
– Payments	63.1		– المدفوعات
Total of Grants	5.6		إجمالي المنح
Other current transfers	57.5		التحويلات الجارية الأخرى
UN Compensation Fund	0.0		صندوق التعويضات
Others	57.5		أخرى

*** Including the value of oil in kind.**

****Includes the costs of shipment & insurance detucted from imports value CIF (9874.0) million US $**

Note :Preliminary data.

***: بضمنها قيمة النفط العيني.**

****: تتضمن تكاليف الشحن والتامين المستقطعة من قيمة الاستيرادات سيف البالغة (9874.0) مليون دولار.**

ملحوظة: البيانات اولية.

تابع ملحق (جدول 9)
ميزان المدفوعات العراقى سنوي 2023 بحسب منهجية الطبعة السادسة (أولى)
Iraqi Balance of Payments (BPM6) Primary 2023

Million of U.S $ (مليون دولار)

Items	(FOB)		الفقـــــــرات
second- Capital Account/ net	-41.2		**ثانيا- صافي الحساب الراسمالي**
credit	0.2		الدائن
debit	41.4		المدين
third- Financial Account/ net	25,988.3		**ثالثا- صافي الحساب المالي**
1- Direct investment/ Net	5,649.7		**1-صافي الاستثمار المباشر(في الخارج - في الداخل)**
Abroad	286.2		في الخارج(صافي)
In Iraq	-5,363.5		في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment/ Net	243.1		**2-صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)**
– Assets	-111.3		ـ الموجودات
a-General Government	-123.8		أ - الحكومة العامة
drawing	5,625.8		المسحوب (المستثمرة)
paid	5,749.6		المسدد (المطفأة)
b-Other sectors	12.5		ب - قطاعات أخرى
drawing	14.8		المسحوب (المستثمرة)
paid	2.3		المسدد (المطفأة)
– Liabilites	-354.4		ـ المطلوبات
a-General Government	-348.3		أ - الحكومة العامة
drawing	0.0		المسحوب (المستثمرة)
paid	348.3		المسدد (المطفأة)
b-other Sectors	-6.1		ب - قطاعات أخرى
drawing	0.0		المسحوب (المستثمرة)
paid	6.1		المسدد (المطفأة)
3- Other Investment , net	16.7		**3- صافي الاستثمار الاخر**
a- Official , net	3,661.2		أ- صافي الاستثمارالرسمي
– Assets	-2,242.4		ـ الموجودات
- Claims held abroad	152.0		- المستحقات من الخارج
- Change In Government Available Stock	-5,479.5		- التغير في الرصيد المتاح للحكومة
- Trade Credit	3,085.1		- إئتمانات التجارة
- Other equity	0.0		- حصص الملكية الأخرى
– Liabilites	-5,903.6		ـ المطلوبات
- Obligation on government	-1,658.2		- التزامات على الحكومة
- Loan disbursements	-765.3		- المسحوب من القروض
- Amortization	-3,480.1		- التسديدات
- Trade Credit	0.0		- إئتمانات التجارة
b- Private, net/ ODC's	-3,970.0		ب- صافي الاستثمار لشركات الايداع الأخرى (الموجودات - المطلوبات)
– Assets	-3,961.7		ـ الموجودات
– Liabilites	8.3		ـ المطلوبات
c- Forign Deposites,net/ Other Sectores	325.5		ج- صافي الودائع في الخارج/ قطاعات أخرى
4-Reserve assets	20,078.8		**4- الأصول الاحتياطية**
- Central bank	20,078.8		- البنك المركزي
- Reserves	20,078.8		- الإحتياطيات
- Reserve Assets	20,078.8		- الموجودات الاحتياطية
a-Monetary Gold	0.0		أ- الذهب النقدي
b-Special Drawing Rights	105.1		ب- حقوق السحب الخاص
c-Reserve Position in the Fund	0.0		ج- وضع الاحتياطي لدى الصندوق
d-Foreign Assets	19,973.7		د- الموجودات الأجنبية
1- Currency and Deposites	18,833.3		1- العملة والودائع
–With Monetary Authorties	5,054.6		ـ لدى السلطات النقدية
–With banks	13,778.7		ـ لدى البنوك الخارجية
2- Securities	1,140.4		2- الأوراق الماليـــــة
–Equities	0.0		ـ سندات الملكية
–notes & bonds	0.0		ـ سندات وإذونات
– Money Market Instrument\Financtial/ Derivatives,net	1,140.4		ـ ادوات السوق النقدية/ صافي المشتقات المالية
3-Other Cliams	0.0		3-المستحقات الأخرى
Fourth- Errors and omissions Net: Financial Account-(current account+Capital Account)	-2,345.1		**رابعا - صافي السهو والخطأ الحساب المالي -(الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)**

Source: Central Bank Of Iraq \ Statistical and Research Department \ Balance Of Payments and External Trade Division.

المصـــدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصـــاء والأبحاث، قســم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.